



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



وَأدِ الزراعة

[08]

والإنتاج الزراعي- الصناعي

الافتتاحية

خطوة خطوة وبالتوازي!

مرت سنوات عديدة على السجال حول أيهما أولاً: الحل السياسي أم محاربة الإرهاب، والذي أثبتت الحياة عقمه. كما أن التطورات اللاحقة قد وضحت أن المتشددين في الطرفين والذين تمسكوا بإحدى الإجابتين، كانوا متفقين ضمناً على تمديد عمر الأزمة لعدم نضوج «الحسم» أو «الإسقاط» كما دعت شعاراتهم، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الإجابة الواضحة هي أن العمليتين كل واحد، ولا إمكانية لمقاربتهم إلا معاً وعلى التوازي.

ورغم مرور هذه السنين كلها، وتبخر هذا السجال، إلا أنه يكرر نفسه اليوم بأشكال جديدة؛ إذ إن تعقد الأزمة السورية وتعدد جوانبها، أفرز كماً كبيراً من القضايا التي تحتاج إلى حل: محاربة الإرهاب، المعتقلون والمفقودون، عودة اللاجئين، إعادة الإعمار، رفع العقوبات، مفردات العملية السياسية المختلفة بما تتضمنه من عملية دستورية وانتخابات وتغييرات ضرورية...والخ. والحقيقة، أن ما يصح في السجال السابق، يصح في السجال الحالي أيضاً، فهذه المسائل جميعها أولويات، ولا تقديم لإحداها على الأخرى، بل يجب العمل عليها جميعاً وبالتوازي، والتقدم فيها أولاً بأول، وبغير ذلك فإن الحلقة المفرغة المدمرة ذاتها، هي المصير الوحيد.

يصر الغربيون على أن قضايا عودة اللاجئين ورفع العقوبات وإعادة الإعمار، هي قضايا مؤجلة، وبات واضحاً من طريقة تعاطيهم مع الملفات الأخرى، وتركيزهم على الانتخابات دون غيرها، وإن في الكواليس حالياً، إن ما يسعون إليه هو الوصول إلى انتخابات ضمن الظروف الحالية دون أي تغيير، ما يسمح بتقسيم السيطرة على نتائج الانتخابات، وعلى مستقبل سورية القريب على الأقل، بين أصحاب النفوذ في مناطق وجود السوريين؛ فداخل سورية ينقسم النفوذ بين نظام ونصرة ومعارضة لها شكلان سياسيان على الأقل، وفي مناطق اللجوء ينقسم النفوذ بين دول اللجوء بحسب النسبة... وبذلك يمكن للعملية الانتخابية، التي من المفترض أن تكون بوابة السوريين لتقرير مصيرهم، أن تتحول إلى بازار دولي وداخلي، يجري خلاله اقتسام أصوات السوريين وحقوقهم، وربما إيجاد توافقات فوقية بين هذه النخب وتلك، بحيث تغيب إرادة السوريين عن المشهد.

وإذا كانت هذه المسائل الثلاث، عودة اللاجئين وإعادة الإعمار ورفع العقوبات، مرتبطة فيما بينها وضرورية بالأساس من أجل تأمين عودة أكبر عدد ممكن من السوريين، لتأمين أقل تدخل خارجي في العملية السياسية ككل، فإنها لن تسير باتجاه الحل بالسرعة المطلوبة، دون توفير الضمانات الكافية الأمنية والاقتصادية، ليس للعائدين فحسب بل وللموجودين في سورية نفسها. وهذه الضمانات بدورها، تحتاج إلى حدٍّ من التغييرات الداخلية، باتجاه تحرير الحياة السياسية وحمايتها، وتقعيد الفاسدين الكبار وإيقاف نهجهم القاتل.

التغييرات الداخلية ضمن حدود كافية، ضرورية أيضاً للعملية السياسية نفسها، فالمطلوب ليس فقط منع الخارج من سرقة حق السوريين في تقرير مصيرهم، بل وأيضاً منع سطوة جهاز الدولة وقوى المال على هذا الحق. وهذه العمليات كلها لا يمكن أن تسير بالشكل المطلوب، دون استمرار محاربة الإرهاب، وتقليص نفوذه بشكل مستمر، وصولاً إلى القضاء عليه، والذي لن يتحقق بشكله الناجز إلى باكتمال الحل السياسي.

لا بد من السير خطوة خطوة، وبالتوازي في كل الملفات، وفي وقت واحد، وهذا ما ينبغي أن يدفع به الوطنيون من كل الأطراف، وبكل طاقتهم، لإعادة البلاد إلى سكة الحياة.

شؤون عمالية



التشاركية

بين الحكومة والتجار

ملف «سورية 2019»



واشنطن تتداعى:

لي ذراع الواقع غير ممكن

ملف «سورية 2019»



كيف يفهم الغرب «البيئة

الأمنة»، وكيف يستخدمها؟

ملف «سورية 2019»



الأزمة «الإسرائيلية»

مرآة الأزمة الغربية

طلاب الجامعات عمال مستغلون



ليس مستغرباً زيادة نسبة الطلاب الجامعيين المنتشرين في سوق العمل وفي جميع القطاعات، فهذه الظاهرة أصبحت شائعة إن لم نقل عامة، وإن اختلفت أسباب لجوء الجامعيين إلى العمل إلا أنها تبقى من منشأ اقتصادي ومعيشي واحد، وإن اختلفت ظروف العمل وفق القطاعات التي يعملون فيها أيضاً، فإنها تتشابه بمدى قساوتها وضغطها على الطلاب الجامعيين المرغمين على تحمل عبء الجانبين معاً.

الجامعيون
يعتبرون صيداً
سهلاً يسهل
استغلالهم
وفرض ظروف
العمل عليهم
لظروف
دراستهم أولاً
ولعدم تمتعهم
بمهارات مهنية
أو حرفية ثانياً

الذي كان يحمل على عاتقه مصاريف أبنائه الجامعيين، ورويدا رويداً أصبح عاجزاً عن ذلك، حيث انحصرت مهامه بسد رمق العائلة إن استطاع إلى ذلك سبيلاً، مما دفع بعشرات الآلاف منهم سنوياً لسوق العمل، مجبرين على تحمل مختلف أنواع الاستغلال الفاضح ومجبرين على المقامرة بمستقبلهم الجامعي، فمشاهدتنا منذ بداية الألفية الجديدة لمئات الجامعيين يتجولون في الأسواق كمندوبي مبيعات، أو تسويق مباشر لشركات تجارية ذات اختصاصات مختلفة، وبأجور ونسب شحيحة لا تتناسب مع طبيعة العمل ومشاقه، تلك المشاهدات ليست سوى منعكس طبيعي لسياسات اقتصادية حكومية تخنّز بالكامل لأصحاب الأرباح وحيثان السوق على حساب العاملين بأجر، لتنفجر الأزمة بعدها وتدفع بأعداد جديدة من الجامعيين، وخاصة الطالبات إلى جحيم سوق العمل وفي ظروف أشد من ذي قبل لتستغل قوى السوق حاجتهم الملحة للعمل والعيش.

يُعتبر النموذج الاقتصادي الذي يأمل به السوريون المختزل بمقولة «أوسع عدالة وأعلى نمو» الطريق الإجباري الذي يوصلنا لبلد أمن واقتصاد قوي يفتح الأفق أمام الشباب الجامعي للمضي بتحصيلهم العلمي والدراسي في ظروف أفضل بكثير، وحتى في حال جمع الطالب بين العمل والجامعة فإنه سيكون قادراً على النجاح في كليهما دون أن يفشل هنا أو يستغل هناك.

بين العمل والامتحان

يحتل جامعيو الفروع النظرية في التعليم العام بالإضافة إلى طلاب التعليم المفتوح النسبة الأعلى من هذه الشريحة العمالية، يليهم طلاب التعليم الافتراضي والمعاهد، من حيث نسبة تواجدهم في سوق العمل، وهذا أمر بدهي وواضح، وتستباح حقوق هذه الشرائح العمالية كغيرها من الطبقة العاملة، أضف على ذلك مدى التأثير السلبي إلى تحصيلهم العلمي ودرجاته، وأما في مسألة عمل الطلاب في مجال دراستهم فذلك قليل نسبياً، فقد نجد طلاب الكيمياء في معامل الدهانات والمنظفات مثلاً، أو طلاب التعويضات السنية في ورشات ومخابر التعويضات السنية وهذا جانب إيجابي طبعاً لو أنه اكتمل بحصول العمال على حقوقهم المشروعة، وتزداد الأعباء على الجامعيين العمال في فترات الدوام الجامعي بشكل عام، وتشتد خلال فترة الامتحانات والتكميلي والكثير منهم يفقد عمله جراء ذلك ليقوم بالبحث مجدداً عن عمل يتكسب منه مصروفه الشخصي المقتن.

هذا من فعل الحكومات

لطالما ارتبطت هذه الظاهرة بطبيعة الاقتصاد المتبع من قبل الحكومة، وهذا تماماً ما حصل، فظاهرة الجامعيين العمال توسعت وتسارعت بالتوسع مع زيادة شدة السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبناة عند الحكومات المتتالية، والتي ضغطت بوتائر متلاحقة ومرتفعة على المعيل العائلي

هاشم يعقوبي

الصيد السهل والاستغلال الفاضح

يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بحجم استقطابه للجامعيين الباحثين عن عمل، وهذا أمر طبيعي كونه يتمتع بمرونة أعلى من غيره من القطاعات الصناعية والزراعية والحرفية، وكون طبيعة القطاع تجعله يعتمد على العمال الموسمين بنسبة كبيرة، وهو ما يتناسب مع ظروف طلاب وطالبات الجامعات، لذلك نرى بأن نسبة الجامعيين العمال في المولات التجارية مثلاً تتجاوز 50% وترتفع في الأسواق التجارية، وخاصة محلات بيع الألبسة والأحذية، في حين تستقطب المقاهي والمطاعم نسبة عالية منهم، معظمهم موسميون، فمن الطبيعي أن تلتقي بطالبة حقوق وراء الكاشير، وبطالب الهندسة الميكانيكية يحمل منقل الفحم ويقفز بين الطاولات لخدمة الزبائن، وبطالب الإعلام وراء مقود الميكرو باص أو الكسي العمومي، وطبعاً هذا يناسب أصحاب الأعمال كثيراً فهؤلاء الجامعيون يعتبرون صيداً سهلاً يسهل استغلالهم وفرض ظروف العمل عليهم لظروف دراستهم أولاً، ولعدم تمتعهم بمهارات مهنية أو حرفية تؤهلهم للعمل في القطاعين المذكورين ثانياً. وتتراوح ساعات العمل المطلوبة منهم من 10 إلى 12 ساعة يومياً بأجور ظالمة لا تتجاوز 60 ألف شهرياً في أحسن الأحوال، دون أية تعويضات أو تأمينات أو حقوق أخرى.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



التشاركية

بين الحكومة والتجار

في ظل النشاط المرتفع للحكومة بما يخص فتح كل ما هو ممكن من أجل إقناع المستثمرين عبر التسهيلات والتشريع وتقديم الإعانات وخلافه من الأمور التي ستساعد من وجهة نظر الحكومة على أن تأتي الرساميل كي تحط رحالها، وتستثمر في الاقتصاد السوري المفتوح طريقه أمامهم دون حواجز تعيق تقدمهم، وكأن كل التجربة السابقة التي عملت عليها الحكومات السابقة لجذب الرساميل لم تكن كافية لتقنعها بأن رأس المال ميسس ولا يتحرك برغبته الخاصة، إنما برغبة المراكز المالية التي توجه توظيف تلك الرساميل ضمن اتجاهاتها السياسية، وأعلى معدل ربح يمكن الحصول عليه.

إن مجمل تلك التسهيلات المقدمة هي مشار عدم رضا من أصحاب رؤوس الأموال، بل يطلبون المزيد والمزيد منها، والدليل على ما نقول: الندوة التي عقبتها غرفة تجارة دمشق يوم 2019/7/10 حول قانون التشاركية لتشتيت الضباب واللبس الواقع في تطبيق القانون كما جاء في نص التقرير عن الندوة، إضافة إلى هذا ضرورة وجود نموذج سوري للتشاركية يراعي وضع المستثمرين والموضوع الذي يشغل بال المستثمرين، هو وضع العمال في المشروع المستثمر، على أساس قانون التشاركية، حيث عبّر أحد الحضور وهو مشار «هناك صعوبات في تطبيق القانون لجهة المسؤولية الاجتماعية المالية، خاصة أن هناك عدد عمال كبير لدى القطاع العام وشركاته، وهو فاض عن حاجة العامل» مع العلم بأن القانون لم يترك للمستثمرين يحارون بشأن العمال فقد جاء في المادة «66» من القانون الفقرة (أ) ما يطعنهم لأنه أعطى الخيار للمستثمر بأن يختار العمال الذين يحتاجهم على أن تُصَفَّى حقوقهم ويصبحون خاضعين لقانون العمل رقم 17/ أي: أنه غير من نظام عقودهم القديمة إلى نظام عقود أخرى درجة التحكم بمصيرهم أعلى، كما هو سائد الآن لعمال القطاع الخاص.

أما العمال غير الحاصلين على رضا المستثمر لم يوضح القانون مصيرهم في المنشأة المستثمرة، ينقلون إلى مكان آخر أم يسرحون أو يبقيون في مكانهم ولكن المشرع للقانون نص على احتفاظهم بحقوقهم المكتسبة جزاء الله خيراً.

التقابات بدورها كان موقفها غائماً من القانون، فهي معه شرط عدم اقترابه من المنشآت الراجعة، والحكومة تطرح الآن المنشآت الراجعة للتشاركية، فكيف السبيل لحماية قطاع الدولة من العبث الحكومي ورأس المال؟ سؤال يرسم الجميع.

التأمين الصحي...؟



■ نبيل عبد الفتاح

يُعتبر التأمين الصحي من أهم أنواع التأمين، لأنه غير محصور بزمان أو مكان أو زمان محدد، فهو يغطي المؤمن عليه في أي مكان يتواجد فيه، هذا إضافة إلى شموله كافة المراحل العمرية، حيث الغاية منه رفع مستوى الرعاية الصحية في المجتمع وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية عبر تلبية الاحتياجات الطبية لأكثر الشرائح الاجتماعية.

وللحديث عن واقع التأمين الصحي في البلاد هموم ومشاكل كثيرة، حيث بدأ التعاطي بمسألة التأمين الصحي منذ صدور القانون رقم 92/ 1959 الخاص بالتأمينات الاجتماعية، حيث مادته الثالثة تقول: على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يتخذ الإجراءات التي تكفل تطبيق التأمين الصحي خلال سنة، وتأمين البطالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون. وحسب المادة الأولى في الباب الأول، تعاريف ومجال التطبيق من هذا القانون، تم تعريف مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليه وإصابة العمل والمصاب وعرفت المريض بأنه: «من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل». وبهذا يتم اقتطاع اشتراكات من العاملين المؤمن عليهم بنسبة 7% من الأجر، ومن رب العمل 17,5% سواء أكان قطاعاً خاصاً أو قطاع دولة، ليصبح مجموع القسط الشهري الذي تحصله المؤسسة عن كل عامل 24,5% من أجره المعرف بالقانون، كي يستفيد من تأمين المرض، وإصابات العمل، وراتب الشيخوخة، كما نصت المادة 22/

من الدستور: تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة. 2- تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي. ونصت المادة 25/ من الدستور: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع، وتعمل الدولة على تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق الجمهورية العربية السورية. وأيضاً نصت الفقرة الثالثة من المادة 40/ من الدستور- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعامل. وحتى اليوم لم يصدر أي قانون خاص ينظم عمل أو آلية وشكل الضمان الصحي.

وتأمين البطالة أيضاً التي لسنّا بصدها الآن، حيث قامت قاسيون في أعداد سابقة كثيرة بتسليط الضوء عليها. - سوى القانون رقم واحد لعام 1979 والذي أحدثت بموجبه هيئة الضمان الصحي، التابعة مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، ويرأس مجلس إدارتها وزير الصحة، حيث تم تجميدها عام 1986 ومن ثم ألغى القانون عام 2010، وتم بيع مشفى الباسل في دمر، والذي تعود ملكيته لهيئة الضمان الصحي، وكذلك مبنى مخبر الصحة العامة، وتم الاستحواذ على مشفى الشرطة في دمر من قبل وزارة الداخلية، وهو أيضاً كان تابعاً لهيئة الضمان الصحي. ومنذ صدور المرسوم التشريعي 43 لعام 2005

تقديم الخدمة للمؤمن عليه بالتأمين الصحي، هذا إضافة إلى العديد من الأمراض المزمنة وغيرها المستثناة من بوليصة التأمين الصحي بحسب كل عقد، ومحدودية التغطية ضمن بوليصة التأمين الصحي للمؤمن عليه. وما فتئ العمال من خلال مؤتمراتهم النقابية يشكون ويعبرون عن سوء خدمات شركات التأمين الصحي، ويطالبون بتحسين أدائها وحتى المطالبة بإلغائها. إن نجاح الضمان الصحي لا بد له من ناظم قانوني واضح تضمن فيه حقوق المؤمن عليهم، وتضمن مستوى من الرعاية الصحية تلبي حاجات المجتمع الصحية بضمانة وكفالة الدولة، حسب ما نص عليه الدستور.

الطبقة العاملة



احتجاجات عمالية في الأهواز على تأخير الرواتب

مازال عمال مترو مدينة الأهواز في إيران، مستمرون في احتجاجهم منذ الثلاثين من الشهر الماضي، لليوم الحادي عشر على التوالي ساعة إعدام هذا الخبر. حيث ذكرت وكالة الأنباء «إرنا» بأن عمال مترو مدينة الأهواز، لم يتقاضوا رواتبهم منذ 16 شهراً، وتجمعوا أمام البلدية، إذ تم وعدهم بدفع جزء بسيط عن مستحققاتهم، ومن الجدير ذكره أنه في العام الماضي، أن عمال مترو مدينة الأهواز تقاضوا جزءاً من رواتبهم المتأخرة، بعد إضراب دام 21 يوماً تم دفع رواتب ستة أشهر فقط للعمال، وكانت تلك أيضاً رواتب متأخرة منذ عام 2017. ويذكر أن تنفيذ مشروع مترو مدينة الأهواز، بدأ تنفيذه منذ عام 2006، وحتى الآن، لم ينفذ سوى 30% من المشروع، وقبل عدة أشهر تم تعليق العمل بالمشروع بسبب الأزمات المالية.



إضراب عمال الموانئ في أستراليا

ذكرت وكالة بلومبرغ للأخبار: أنه بدأ عمال الحاويات التابعة لشركة موانئ دبي العالمية في ميناء بريسبان أحد موانئ أستراليا- يوم الاثنين الماضي- إضراباً عن العمل استمر يومين، في حين سيبدأ إضراب عمال ميناء ملبورن يوم الأربعاء المقبل، ويستمر حتى صباح الأحد، بحسب نقابة العمال احتجاجاً على شطب الوظائف وتغيير شروط وظروف العمل. وسيُضرب العمال في مينائي سيدني وفريمانتل يومي الخميس والجمعة على التوالي. وتأتي هذه الإضرابات الجديدة بعد أن انتهت المهلة بين النقابة وإدارة الشركة التي استمرت ثلاثة أشهر دون التوصل إلى اتفاق لتسوية الخلافات بين النقابة وإدارة شركة موانئ دبي العالمية، حيث قالت إدارة الشركة في تبرير لها: إن هناك ظروفًا مالية صعبة تواجهها.



26 فرداً ثرواتهم تعادل ما يملكه 3,8 مليار إنسان

ذكرت الأمم المتحدة في تقرير لها صادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بأن لدى 26 شخصاً فقط من سكان العالم ثروات تساوي ما يملكه 3,8 مليار شخص، والذين يشكلون النصف الأفقر من البشرية. وذكر التقرير أيضاً أن ربع البالغين في العالم هم من الطبقة العاملة الفقيرة، والتي تتقاضى 3,1/ دولاراً يومياً، كما أشارت أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تدهور في الأوضاع المعيشية في حوالي 40 بلداً من أثرى البلدان خلال الثلاثين عاماً الماضية، بانخفاض واضح للشرائح المتوسطة. وذكر التقرير أيضاً: أن انعدام المساواة لا يقتصر فقط على المال والحياة المعيشية، بل على حياة الأفراد في التعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة.



مكفوفون يعتصمون في تطوان

تجمع العشرات من «المكفوفين»، يوم الأربعاء الماضي، في وسط ساحة مولاي المهدي في مدينة تطوان، من أجل الاحتجاج والتعبير عن معاناتهم من الإقصاء والتمييز، ومن أجل إيصال صوتهم للمعنيين في المدينة والاستجابة لمطالبهم، وخاصة تلك المتعلقة بوضع حلول من أجل اندماجهم في سوق العمل وتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية. حيث قام المكفوفون المحتجون برفع مجموعة من الشعارات من بينها «المكفوفون يريدون تحسين أوضاعهم الاجتماعية»، و«المكفوفون يريدون العيش الكريم»، كذلك أيضاً «المكفوفون يعانون من الإقصاء الاجتماعي»، «المكفوفون يعانون من التمييز». وجاء احتجاج المكفوفين هذا من أجل أن يصل صوتهم إلى كل المسؤولين والمجتمع.

النقابيون... «وينن وين صواتن وين وجوهن وينن»؟!



ما أقول، أية ديمقراطية، هذا إذا بتتجرأ تتأقشهن ببيعملوك معارض وبيتهموك بشي تهمة شائنة وبيحولوك للقضاء، الذي يستقوي على العمال لصالح الفاسدين، ليجرموك ويحاكموك وبيطرودوك من وظيفتك، وتتعرض لمضايقات أمنية، وبيمنعوا أية جهة تدافع عنك. هذا وضع المواطن في سورية. ما بدنا نضحك على بعض ونبيع بعض شعارات! ولهذا السبب خلقت المعارضة الشعبية بسبب الظلم والقهر والاعتداء والفساد وكم الأفواه وغيرو وغيراتووو.. وخليها ل الله، خرجت الناس إلى الشوارع قبل وصول الانتهازيين وتجار الشعارات وامطاء هذا الحراك، ليك تحكي وضعنا غنائية فيروز «وينن» وين صواتن وين وجوهن وينن صار في وادي بيني وبينن».

كما التقت قاسيون أحد قدامى النقابيين، والذي أنهى عمله النقابي فكان له الرأي التالي:

في ظل تبعية النقابات للنظام السياسي وعدم استقلاليتها يبقى دور الحركة النقابية غير فاعل، وعمل النقابات شبيه بالعمل الوظيفي «مذكرات وخطابات.. إلخ» بدون امتلاك أية وسيلة ضغط، وبالتالي، فالحديث عن دور الحركة النقابية والعمالية بهذا الإطار هو من باب المجاملات وعدم الإحباط والياس!! المطلوب استقلالية الحركة النقابية، وانتخابات حقيقية وليست شكلية «تعيينات ومحاصصة».

بالنتيجة، لا الحركة النقابية ولا الحكومة كانتا بالمستوى المطلوب، النقابات مكبلة وغير فاعلة، والحكومات المتعاقبة والحالية شكلت السبب الأساس للآزمة، الإضراب هو إحدى الوسائل التي كفلها الدستور.

والإضرابات ليست وسيلة ناجعة في هذه الظروف التي تمر فيها البلاد والعباد، نحنا مو بفرنسا، وأية حكومة لا تستطيع أن تحسن الوضع المعيشي للناس، لأنه لا يوجد لديها إيرادات من النفط والسياحة الخارجية، هذه كلها إيرادات غير موجودة، أخيراً، قانون التنظيم النقابي يؤكد على الانتخابات الحرة وعلى أسس الشفافية والنزاهة».

كان لقاسيون لقاء مع أحد المدراء العاملين لمعرفة رأيه، فقال:

أنا حاب أسألك نفس الأسئلة

ويا ريت ألقى عندك إجابات تشفي الغليل

برأيي: من أسوأ الدورات الانتخابية، تغلب عليها المزاجية في العمل، ومن الملاحظ التدمير الممنهج للقطاع العام والتجارب أمامنا، تجربتي البناء والتعمير والسورية للتجارة مثلاً واضحاً، بس لا أحد يريد أن يسمع أن تجارب الدمج بين الشركات فاشلة، وهي استنزاف للفرع الأقوى ليحمل مجموعة الفروع المتوقفة كلياً أو جزئياً. وبالتالي، إفلاس الجميع. نحن اعترضنا على الدمج وطالبنا اتحاد العمال بالعمل على فك عملية الدمج دون جدوى، النقابات لا تمتلك وسائل الضغط الكفيلة بتحصيل الحقوق، وقد علمت أنه سيتم فك الدمج في الشركة العامة للبناء والتعمير بعد أن مُنيت بالفشل الذريع.

نقابي آخر في إحدى اللجان النقابية قال: بدي أحكي وما بعرف إذا مسموح لكم نشر كلامي بصراحة ومن الآخر: «الانتخابات في سورية وهمية لأن لوائح أسماء الناجحين معدة مسبقاً، تأتي من القيادات العليا وعلى القيادات الأدنى تنفيذها حرفياً» دون الاعتراض والدورة النقابية 26 شاهد عيان على

دلت التجارب السابقة أن النصوص في وادٍ والممارسة على الأرض في وادٍ آخر، وهذا الأمر لا تتحمل مسؤوليته الكاملة الحركة النقابية، ولكنه مرتبط بمجمل القضايا السائدة في البلاد، ومنها: مستوى الحريات العامة السياسية والديمقراطية النقابية التي تمكن العمال من الدفاع عن حقوقهم كما ينص عليها قانون التنظيم النقابي، وفي القلب منها حقهم في انتخابات بعيدة عن التدخلات المباشرة وغير المباشرة من الأطراف المتعددة التي تعطي الحق لنفسها في فرض ما تراه مناسباً من وجهة نظرها السياسية، حتى لو كان متناقضاً مع النصوص القانونية والأعراف النقابية، لأننا على أبواب دورة نقابية جديدة.

■ مراسل قاسيون

المعيشة، العامل أمام أمرين حلوهما مرّ، إما أن يموت من الجوع، أو «يشغل أربع أو خمس شغلات ليعيش».

أحد رؤساء مكاتب النقابات قال:

«حققت الدورة النقابية الحالية بعض المطالب، مثل: زيادة قيمة الوجبة الغذائية، وتشميل عدد من العمال بالتأمين الصحي: مما ساهم بتخفيف الأعباء المادية والكلف العلاجية عن الأخوة العمال.

وكما تم تثبيت عدد من العمال المياومين.

فيما يخص رأيي بالانتخابات:

طبعاً أنا مع انتخابات تعبّر عن مواقع العمال انتخابات مفتوحة وواضحة والترشح مفتوح لأي كان.

وأهم الثغرات في كافة الدورات النقابية، هي: عدم اختيار النقابيين القادرين على متابعة ومعالجة المشاكل العمالية بشكل جدي.

في ظل أن أداء الحكومة لم يكن بالشكل المطلوب فقد ازداد المواطن فقراً جراء السياسات الاقتصادية المتبعة التي لم ترتق بعد لمستوى تضحيات هذا الشعب الجبار.

ورأيي:

عندما يكون القانون فوق الجميع تصبح كافة الحقوق مصادرة للجميع..

رئيس أحد المكاتب النقابية، عارض بشدة نشر اسمه وقدم رأياً مختلفاً عن آراء زملائه النقابيين حيث قال:

«بالحوار بتحصل على المطالب

قاسيون: التقت عدداً من النقابيين لاستجلاء آرائهم والسؤال عن المكاسب التي تحققت من خلال الدورة النقابية الحالية فيما يخص تحسين المستوى المعيشي للعمال، وعن آلية وطريقة الانتخابات القادمة، وهل تستطيع هذه الانتخابات تحقيق الهدف المرجو منها المتمثل بإيصال قادة نقابيين حقيقيين من صفوف العمال، مخلصين في الدفاع عن قضاياهم.

رئيس لجنة نقابية في القطاع الخاص قال:

«من حق العمال انتخاب ممثليهم وقياداتهم بدون وصاية أو شروط من أحد وقد ثبت لنا من خلال التجارب السابقة أن الإصرار على فرض أسماء معينة ضمن قائمة مغلقة، وكسر إرادة العمال أنتج احتجاجات وإضرابات عمالية.

من حق أعضاء النقابات الترشح لأي موقع قيادي وفي جميع المستويات بلا تمييز أو شروط مغلقة أو ضمنية، فشروط العضوية كافية لحق الترشح، نحن مع الانتخاب الحر والمباشر دون شرط أو قيد ومن حق العامل انتخاب من يريد وسحب الثقة منه.

هناك ضرورة لتحديث قوانين العمل وإلزام أرباب العمل بضمان حقوق العمال، وعلى رأسها الأجر العادل الذي يغطي تكاليف الحد الأدنى لمستوى

في ظل تبعية النقابات للنظام السياسي وعدم استقلاليتها يبقى دور الحركة النقابية غير فاعل وعمل النقابات شبيه بالعمل الوظيفي «مذكرات وخطابات

واشنطن تتداعى: لي ذراع الواقع غير ممكن



واضح، وكما ذكرنا أعلاه، فإن التخلي عن الدولار كعملة احتياطية دولية هو نتيجة لها أرضية اليوم.

الولايات المتحدة تسرع تراجعها
قبل عقود قليلة، كانت أية فكرة عن الابتعاد عن الدولار تعتبر تهديداً مباشراً للهيمنة العالمية الأمريكية يتطلب ممن يتخذها أن تكون لديه قدرات صد أية ردة فعل أمريكية. لكن في السنوات الأخيرة، أصبح من الواضح للعديد من الدول التي تعارض الهيمنة الأمريكية أن الطريقة الوحيدة لاحتواء تداعيات الإمبراطورية الأمريكية المنهارة على نحو ملائم هي التخلي تدريجياً عن الدولار.

تطلق الولايات المتحدة النار على قديمها من خلال تسريع هذه العملية عبر فرضها العقوبات يميناً وشمالاً على الدول التي لا ترضخ للمطالب الأمريكية، فهذا من شأنه تسريع وتائر العمل على إنشاء منظومات مالية عالمية بديلة عن المنظومة القائمة والمعتمدة على الدولار، بل وكذلك تعزيز العلاقات بين عدد كبير من الدول التي ستكون مضطرة لتحديد العلاقات الثنائية وضبط العمل المشترك من أجل دخول المنظومة العالمية الجديدة على أرضية مستقرة. الولايات المتحدة، كإمبراطورية أخذت في الزوال، تستخدم اليوم كل سلاح متاح أمامها في محاولة لضبط وزنها المتناقض كقوة عظمى في العالم. وما نراه اليوم ليس سوى ردة فعل قوة دولية مثألمة من ظهور قوى جديدة على المشهد الدولي، تحاول هذه القوة المتألمة أن تلوي ذراع الواقع، ولطالما كانت هذه المحاولة فاشلة تاريخياً.

للانسحاب فجأة من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) مع إيران قبل أكثر من عام.

إيران تزيد من الحرج الأمريكي
كل القوى التي كانت شريكاً في خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران أغضبتها التلميح الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي، لأن ثمة تقدير مشترك بأن الاتفاق كان جيداً، ومنع إيران من تطوير السلاح النووي، وخفف التوترات في منطقة الشرق المتوسط بشكل ملحوظ. لكن ما الذي فعلته الولايات المتحدة لتخفف غضب هذه الدول؟ أعلنت واشنطن أنها ستعيد فرض العقوبات على إيران، وأنها سوف تستخدم أيضاً العقوبات الثانوية لمعاقبة أي طرف ثالث لا يمتثل للقيود التي تفرضها هي على التجارة العالمية. وبالرغم من أن هنالك بعض المنتقدين لآلية Instex داخل إيران، إلا أن الموقف الرسمي للحكومة مرحب، لكن ثمة «ضربة مخفية» يوجهها الإيراني للأمريكي في سياق التحضير لعمل هذه الآلية، وهي أن المراقبين الأمريكيين لاحظوا أن الأداة التجارية والمالية الإيرانية الخاصة، والتي ستقوم بالتداول الفعلي، تشمل تحديداً الوكالات الحكومية التي تخضع بالفعل للعقوبات. وهذا يعني أن واشنطن ستكون مجبرة إذا ما أرادت عرقلة هذه الآلية، أن تلجأ إلى فرض عقوبات ثانوية على الأوروبيين، وهي خطوة ستجعل بالتأكيد العلاقات الثنائية أكثر سمية مما هي عليه بالفعل، وهذا الأمر يتطلب قوة أمريكية مشكوكاً في توافرها اليوم، فالحرب التجارية العالمية هي احتمال

خلال العامين الماضيين، شرع البيت الأبيض في نزاعات تجارية استهدف خلالها الحلفاء المفترضين، والأعداء المعلنين للولايات المتحدة على حد سواء، وانسحب أو رفض التصديق على عدد كبير من المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف. وفي هذا الإطار، وسّع نطاق عقوباته المفروضة من جانب واحد، مما أجبر الدول الأخرى على الوقوف في وجه واشنطن ومواجهة العقوبات الاقتصادية بعقلية العالم الجديد.

■ إعداد: مالك موصلي

في حين أن النية المعلنة لإدارة ترامب كانت الدخول في ترتيبات جديدة تحقق منفعة أكبر للولايات المتحدة، فإن النتيجة النهائية كانت مختلفة تماماً، حيث نرى ما يشبه الإجماع الواسع داخل المجتمع الدولي على أن واشنطن دولة غير مستقرة، متقلبة من عقابها، وليست شريكاً موثوقاً به.

كل خلف مصلحته

أدى الإجماع المذكور أنفاً إلى محادثات بين حكومات عدة في العالم حول كيفية التحايل على النظام المصرفي الأمريكي، الذي يعدّ السلاح الهجومي الأساسي بالنسبة للولايات المتحدة. في هذا السياق، يؤكد فيليب جيرالدي، ضابط المخابرات العسكرية في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، إن «الدولة الوحيدة في العالم التي تتنظر إيجابياً للولايات المتحدة هي «إسرائيل»، والتي لديها بالتأكيد سبب وجيه للقيام بذلك في ضوء الهبات التي جاءت من إدارة ترامب. لكن عدا ذلك، يحرص الجميع على الخروج من تحت الكعب الأمريكي». في أوروبا، نشهد تغيرات واضحة في آلية التعاطي الأوروبي مع الولايات المتحدة. حتى أنجيليا ميركل، التي كانت الصحافة

الغربية تنظر لها بأنها الأكثر ضعفاً في مواجهة الضغوط الأمريكية، تدرك الآن أن المصالح الوطنية ينبغي لها أن تسود عندما تطالب الولايات المتحدة ألمانيا بأن تفعل ما لا يصب في المصلحة الألمانية. فخلال اجتماع مجموعة العشرين الذي تم اختتامه مؤخراً في طوكيو، أعلنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن آلية التجارة الخاصة لدعم التبادلات التجارية (Instex) قد بدأت تعمل، وستسمح للشركات في أوروبا بالقيام بأعمال تجارية مع بلدان مثل إيران، وستسمح بتجنب العقوبات الأمريكية عن طريق التجارة خارج نظام «سويفت» الذي يحكمه الدولار ويخضع فعلياً لوزارة الخزانة الأمريكية.

رغم أن بعض الدول الأوروبية تريد أن تجس النبض الأمريكي من خلال هذه الخطوة، إلا أنه لا يمكن التقليل من أهمية هذه الخطوة أبداً. إذ إنها الخطوة الرئيسية المكتملة الأولى في الابتعاد عن هيمنة الدولار باعتباره العملة الاحتياطية في العالم. وبهذه الخطوة، تؤكد الولايات المتحدة من جديد على أن الضرر الذي يلحق بمصالحها عالمياً هي السبب به، حيث كان هنالك حديث أوروبي مستمر منذ سنوات حول إنشاء آليات تجارية لا تستند إلى الدولار، لكن الولايات المتحدة لم تستد من كل هذه التحذيرات، إلى حد وصل بها

كل القوى التي كانت شريكاً في خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران أغضبتها التلميح الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي

كيف يفهم الغرب «البيئة الآمنة»، وكيف يستخدمها؟



يرد تعبير «البيئة الآمنة» بشكل متكرر على لسان مسؤولين وموظفين في الأمم المتحدة، وكذلك الأمر مع مسؤولين و«خبراء» غربيين، وبطبيعة الحال على لسان قسم من المعارضة السورية، وذلك خلال تناول هؤلاء للقرار 2254 وللحل السياسي على العموم، بوصف تلك البيئة محطة من محطات تطبيق القرار، وأحياناً هدفاً من أهدافه...

■ مهند دليقان

أحياناً، يرد التعبير بصيغة «البيئة الآمنة» والهادئة والمحايدة»، وأحياناً أخرى بإسقاط صفة الهادئة «التي يُعبر أحد الخبراء الأوروبيين محققاً أنها تكاد لا تعني شيئاً» ليظهر بالشكل «البيئة الآمنة والمحايدة»، وفي أغلب الأحيان يجري الاكتفاء بالقول: «البيئة الآمنة»، ربما على سبيل الاختصار... ظهر التعبير أول مرة بصيغته المطولة، على لسان دي مستورا بعد الجولة الرابعة من جولات جنيف، أي: بالضبط بعد الجولة التي جرى فيها تحديد السلال الأربع: «الحكومة، الدستور، الانتخابات، محاربة الإرهاب»، وإقرار مبدأ التوازي في العمل عليها. بعد الجولة الخامسة، بدأنا نسمع بين الفينة والأخرى، تسمية مختلفة للسلة الأولى، تسمية تبدو وكأنها تسلسلت خلصة وباتت مع الوقت جزءاً من التسمية الأصلية: «سلة الحوكمة والبيئة الآمنة».

عودة إلى 2254

بالرجوع إلى القرار 2254 للبحث عن موقع هذا التعبير ضمنه، فإننا سنلاحظ ليس فقط غياب الصيغة الكاملة ثلاثية الصفات فحسب، أي: «الآمنة والهادئة والمحايدة»، بل إننا لن نجد أياً من الكلمات الأربع «البيئة، الآمنة، الهادئة، المحايدة»!

ولكن مع ذلك، يمكن البحث ضمن بيان جنيف 30 حزيران 2012، والذي يعتبر متضمناً في القرار 2254، لتأكيد هذا الأخير في الفقرة الخامسة من مقدمته على التطبيق الكامل لبيان جنيف.

في بيان جنيف يمكننا العثور على تعبير «بيئة محايدة»، ضمن السياق التالي: «إنشاء جسم حكم انتقالي يتمكن من إنشاء بيئة آمنة يمكن للانتقال أن يجري ضمنها». يمكننا أيضاً أن نجد تعبير «ضمن جو يضمن الأمان والاستقرار والهدوء»، وكلمة جو هنا تقابل «climate مناخ» في النص الأصلي، أو «in a way that assures بطريقة تضمن...».

خلاصة المراجعة، هي أن أساس التعبير موضع البحث، ليس مكيئاً ضمن القرار 2254 وضمن بيان جنيف، بل هو تعبير مشتق من النصين دون ارتباط واضح أو تحديد واضح، ولذا لا يمكن الاكتفاء به بذاته باعتباره أمراً مفهوماً وواضحاً دون الاتفاق على معانيه.

رأي لخبير في الأمم المتحدة

في إحدى ورشات العمل التي عقدت مؤخراً حول «البيئة الآمنة»، عبر خبير أوروبي عن قناعته، واستناداً لخبرته في العمل في أكثر من حالة تسوية لصراع «داخلي»، بالقول: «إن تعبير البيئة الآمنة والمحايدة يتعلق حصراً بالانتخابات». أي: أن المقصود هو البيئة المناسبة لإجراء انتخابات تفرز قيادات وحكومات ما بعد الأزمة.

تبرير الاستخدام

ينقل مصدر سوري مقرب من كواليس الأمم المتحدة، تبرير أحد أعضاء الفريق الأممي المبعوث لسورية، أيام دي مستورا، اتجاه الأخير نحو استخدام المصطلح، والتغاضي عمن يستخدمه ربطاً بالسلة الأولى، بالقول: إن صعوبة الدخول في نقاش السلة الأولى، أي سلة الحوكمة المعنية أساساً بجسم الحكم الانتقالي، دفع الأمم المتحدة إلى محاولة الدخول بشكل موارب إلى الموضوع نفسه من بوابة البيئة الآمنة، لأن الوصول إلى هذه البيئة يتطلب جملة من التغييرات والإجراءات التي تشكل بمجموعها متطلبات جسم الحكم نفسها.

حقيقة التبرير

بالرغم من أن التبرير قد يبدو مقنعاً للبعض، إلا أن مزيداً من التمهيد في المسألة، من شأنه أن يفتح الباب على فهم مختلف، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الملاحظة المهمة التي قالها الخبير الأوروبي: «البيئة الآمنة والمحايدة تتعلق حصراً بالانتخابات»، وإذا أضفنا إلى هذا الكلام أولويات السياسة الأوروبية والأمريكية تجاه سورية، المعلنة منها على الأقل، وتحديد ما يتعلق بعودة اللاجئين والتركيز على مهمة «تغيير سلوك النظام» بدلاً من «تغيير النظام»، وكذلك الوقوف في وجه إعادة الإعمار حتى إنجاز المهمة المطلوبة، ترتيب هذه القطع جميعها ربما يعطينا صورة مغايرة...

رأي دبلوماسي أوروبي

ينقل صديق عن دبلوماسي أوروبي التقاه مؤخراً، أن هذا الأخير وخلال نقاش تعبير البيئة الآمنة والمحايدة، طرح الأفكار التالية: «لا نعتقد أن مسألة عودة اللاجئين حالياً هي أولوية لأن الأمر تعترضه عقبات كبرى تتعلق بتوفير الأمن بمعانيه المختلفة للعائدين. - بالمقابل ينبغي التفكير بتوفير

الأمن في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وهذا أمر قابل للتحقيق. - يمكن أيضاً التفكير ببدء العمل في إصدار وثائق انتخابية للسوريين الموجودين في هذه المناطق، وحين يجري لاحقاً تشكيل هيئة معنية بالانتخابات، تصبح عملية التصديق على تلك الوثائق عملية سريعة وفعالة. - بالنسبة لصفة المحايدة، فهي تعبير إنشائي أكثر من أنه تعبير واقعي، ففي ظروف أزمات طاحنة من النوع السوري، فإن تحقيق صفة الحياد يكاد يكون أمراً مستحيلاً حتى بعد عدة سنوات من انتهاء الصراع»

والعبرة؟

إذا حاولنا تركيب القطع مع بعضها البعض، فإن النتيجة من وجهة النظر الغربية، قد تبدو على الشكل التالي:

ينبغي التخلي نهائياً عن فكرة جسم الحكم الانتقالي وإسقاطها من 2254 عبر الالتفاف عليها باستخدام الحديث عن البيئة الآمنة والمحايدة وشروط تحقيق تلك البيئة. ينبغي إبقاء الوضع على حاله حتى الوصول إلى الانتخابات، أي ينبغي أن يبقى السوريون موزعين على ثلاث مناطق أو أكثر «في الداخل منطقتين أو ثلاثة، إضافة إلى اللاجئين».

بإجراء الانتخابات «التي لا يمكن أن تتم في بيئة محايدة لأن ذلك مستحيل!» سوف يجري التحكم بالنتائج من قبل المسيطرين على تلك المناطق، في مناطق النظام يتحكم المعارضة والنصرة، وفي مناطق اللجوء تتحكم دول اللجوء، ووفقاً لطبيعة التفاهات الدولية التي ستجري حتى ذلك الحين، والتفاهات الغربية بالذات مع الأطراف السورية المختلفة، سيجري تحديد النتيجة.

محصلة الأمور، هي سلب السوريين حقهم

في تقرير مصيرهم، وتوزيع هذا الحق على دول وأطراف سياسية، وكل ذلك تحت يافطة تطبيق القرار 2254، وتحت شعار البيئة الآمنة والمحايدة، ولكن بالضبط عبر القفز فوق جوهر ذلك القرار، أي: حق السوريين بتقرير مصيرهم بأنفسهم.

الموقف الغربي مجدداً

ضمن هذه المقاربة، يغدو الموقف الغربي من مسألة اللاجئين، ومن مسائل إدلب وشرق الفرات، أكثر وضوحاً، المطلوب هو إطالة الأزمة قدر الإمكان، وحين نصل إلى خط النهاية، يجب أن يكون «الحل» مؤطراً بشكل مسبق ضمن حدود إرادات الدول، والغربية منها بشكل خاص، ولا مانع في حينه من تسويات «من فوق لفوق» تضمن المصالح الغربية على حساب مصلحة من هم «تحت» من السوريين، أي: على حساب الغالبية العظمى من السوريين.

حظوظ النجاح؟

نجاح أفكار وخطط من هذا النوع، لا يتوقف على درجة «دهاء» واضعها، إن صح التعبير، وهي درجة نزع أنها لم تعد منذ زمن بذلك «التفوق» الذي كانت عليه قبل عقود، بل يتعلق أساساً بتوازن القوى الفعلي، على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذه توازنات باتت شديدة الوضوح في ميلها ضد المصلحة الغربية على العموم، وضد مصلحة ألام الغرب المحليين والإقليميين على وجه الخصوص، فهؤلاء هم أول من سيجري التخلي عنهم في سياق التراجع الغربي...

بالمقدار نفسه من الأهمية، ينبغي النظر إلى خبرة الطرف المضاد للغرب، وفي المسألة السورية، يخطئ من يسقط من حساباته الوعي الذي اكتسبه السوريون خلال سنوات درب الأمهم الطويل الذي خاضوا شوطه الأطول وابتاتوا على مقربة من نهايته!

الأزمة «الإسرائيلية» مرآة الأزمة الغربية



لإطالة عمره. فصفاة القرن مؤخراً ومثلاً، فاشلة قبل إعلانها- إن أعلنت أساساً- ففي العمق وأولاً، هي بعكس واقع تطورات واتجاهات الميزان الدولي الذي يؤكد مراراً: أن الكيان الصهيوني إلى زوال، بتراجع وسقوط راعيه ومحركه الأمريكي، ليفقد دوره ووظيفته التي بُني عليها إلى غير رجعة، ويمكن التأكيد على ذلك بفشل صفاة القرن نفسها، سواء برفض كل المجتمع الدولي لها، أو بفشل اجتماع البحرين الذي حصل.

جزء من كل

إنّ الأزمات «الإسرائيلية»، الداخلية والخارجية، ليست إلا انعكاساً لأزمة المنظومة الدولية السابقة والتي تتفاوت تدريجياً لتتفاعل تناقضاتها أكثر، وما تركيب الأزمة الاجتماعية وأزمة الحكم في الكيان الصهيوني إلا واحدة من عديد أزمات الحكم عبر العالم، فالكيانات والأنظمة والدول التي ترتبط عميقاً بالحكم العالمي الغربي السابق، ومركزه في الولايات المتحدة، تعاني جميعها من تراجع رأس القاطرة الأمريكي.

غير قادرين على الحرب، وغير قادرين على قبول أطر الحل الدولية، التي تؤكد على دولة فلسطينية، وحق العودة على الأقل، ففي هذه الحدود الدنيا من الحقوق الفلسطينية، مقتل للكيان. لذلك فإن جميع القوى السياسية «الإسرائيلية» المتصارعة اليوم، تتراوح بين التطرف، والتطرف الأقصى، وكلاهما خيار فاشل. ينجم عنه في نهاية الأمر تعقيدات سياسية تصل إلى حد عدم تشكيل حكومة، رغم «النجاح» الذي حصله نتنياهو من وعود ترامب وتغريداته واعترافاته.

دولياً أيضاً

على المستوى الدولي توجد «صفاة القرن»، التي هي كما سبقها من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وتوقيع واشنطن ورقة تفيد بأن الجولان «أرض إسرائيلية»، مجرد «هدايا» شكلية يمكن القول عنها: إنها بحالتها وظروفها اليوم «تعويضات انتهاء الخدمة»، حيث إن كلاً منها قيمته الفعلية على المستوى الأمريكي في ظل التوازن الدولي الناشئ، لا يتعدى الصفر، ليركّز لذلك الكيان المأزوم وحده المواجهة بها بمحاولة يائسة

باتت الظواهر والمؤشرات العملية للأزمة العميقة في دولة الكيان الصهيوني تخرج وتكبر تدريجياً على مختلف الصعد، وبينما يندب البعض مكرراً أن القضية الفلسطينية في أصعب أوقاتها، والعدو في أفضل حالاته، فإن ما ينبغي استقراؤه هو العكس... فنحن اليوم في أقرب نقطة تاريخياً إلى زوال الدور الوظيفي للكيان.

■ ملاذ سعد

أزمة الكيان الصهيوني تتعاظم في جانبيين. الأول هو البنية «الإسرائيلية» بتناقضاتها الداخلية، وبشكل أساسي قيامه على أسس غير موضوعية، وبأدوات عنصرية ومن جذر فاشي، فالمجتمع «الإسرائيلي» غير مستقر، ويعتمد على الإحاطة والدعم الخارجي. والجانب الثاني والأساسي من أزمة الكيان: يرتبط بتراجع راعيها الأساسي، الولايات المتحدة الأمريكية، والانقسام الحاصل داخل الحكم الأمريكي، مما أفضى إلى حالة انقسام وتخبط في الكيان الصهيوني نفسه، نتج عنه ضعف في الحكم وأزمة به، سيفتح الباب أمام التناقضات الداخلية للتفاقم.

على المستوى الاجتماعي

من تلك التناقضات التي ظهر تفاعلها على المستوى الداخلي هو الأزمة الاجتماعية الجارية التي يتصدر عنوانها «يهود الفلاشا» أو «اليهود الأثيوبيين» كطائفة صغيرة داخل المجتمع الإسرائيلي، تعاني من العنصرية الصهيونية والتهميش في معيشتها على المستوى التعليمي وفي سوق العمل والإدارة، وصولاً إلى القمع، حيث كان لمقتل شاب منها على أيدي شرطي صهيوني شرارة جديدة بانطلاق احتجاجات ومواجهات لم تهدأ حتى الآن. لكن رغم ذلك فإن الحقيقة ناقصة بعملية اجتثاثها إعلامياً، فما يجري تداوله يوحي بتحديد المشكلة حول «الفلاشا» فقط، وكان

باقي المجتمع «الإسرائيلي» واحد، يحظى بحقوق متساوية... إن مسألة «الفلاشا» هذه لن تكون سوى «أول الرقص» على المستوى الداخلي، حيث السلوك العنصري ومنطق الحكم والإدارة الصهيوني يطال جميع الإطارات المجتمعية لمصلحة قلة في الحكم.

في الحكم

أما على مستوى «الحكم» فالأمر يصب بذات العلة، التناقضات الداخلية، حيث الكيان الصهيوني يعجز عن تشكيل حكومة في اللحظة الحالية، ليصوت الكنيست على حل نفسه والذهاب لانتخابات جديدة في أيلول. إنّ هذا الأمر لا علاقة له بدعاية «الديمقراطية»، فالخلاف في العمق ليس حول من يمتلك «برنامجاً» يوافق عليه «الإسرائيليون»، بل الخلاف يرتبط بالخيارات الضيقة والتي تضيق أمام دولة الكيان. «فالإسرائيليون» يدركون أكثر من غيرهم أن صفاة القرن، والعطايا الأمريكية لا تغير من واقع الميزان شيئاً. وأن الفشل السياسي هو مشروع جميع القوى «الإسرائيلية»، فلا أحد قادر على فرض توازن يلغي حق العودة، أو ينهي المقاومة المسلحة في غزة، أو يجعل التنسيق الأمني واستمرار أوسلو حتى مضموناً في الصفاة الغربية. لا يستطيع «الإسرائيليون» أن يفرضوا شيئاً على القوى الفلسطينية، والشعبية تحديداً. فهم

لدى الكيان اليوم
أزمة اجتماعية
وأزمة تشكيل حكم
وهذه الازمات في
العمق سببها
تراجع قدرة الراعي
الأمريكي على
تغذية عدوان
الكيان وخوض
حرب.

بيان عن لقاء بوغدانوف- جميل

استقبل الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، يوم الأربعاء 2019/7/10، ممثل قيادة جبهة التغيير والتهريب، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د. قذافي جميل.

خلال اللقاء، تم بحث تطورات الوضع في سورية وحولها، مع التركيز على مسائل الحل السياسي وفقاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السورية في سوتشي، وأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2254.

وَأدِ الزَّراعة والإنتاج الزراعي- الصناعي



حددت لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية في الحكومة بتاريخ 2019/7/11 «مهلة ثلاثة أشهر للجهات المعنية من أجل اتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بمحصول «الشوندر السكري»» لناحية استبدال زراعته بزراعات أخرى أكثر جدوى، وذلك بعد القيام بدراسة شاملة حول واقع هذا المحصول من «زراعة، وتسويق وتصنيع»، وزيارة مزارعي هذه الزراعة والوقوف على ما يحتاجونه من دعم في حال تم إقرار استبدال هذه الزراعة».

■ عاصي اسماعيل

تقلصت المساحات المزروعة بهذا المحصول بشكل كبير، وصولاً للحلقة الأخيرة من مسلسل وأده، بعد حلقات تم فرضها خلال السنوات الماضية، أثبت خلالها مؤلفو السيناريو ومخرجوه أنهم جديرون بحمل لقب سحق الإنتاج الوطني والمواطن. أما الملفت في عبارة «أد محصول الشوندر المبطن أعلاه، فهو الحرص الحكومي على الزراعات «الأكثر جدوى» والوقوف على ما يحتاجه المزارعون من دعم «في حال إقرار استبدال هذه الزراعة»، أي: أنه في حال الرغبة بالاستمرار بهذه الزراعة فلا دعم ولا من يحزنون، وسيبقى الحال على ما هو عليه!

والسؤال الذي يفرض نفسه: أما كان من الأجدي دعم المزارعين بهذا المحصول الإستراتيجي قبل الوصول لؤاده؟

لماذا إستراتيجي؟

مشكلة محصول الشوندر السكري ليست جديدة، وقد تفاقم خلال السنوات الأخيرة، وصولاً لاعتبارها أزمة وكأنها تعني الفلاح فقط، وحلها يكون عبر الإقرار باستبداله بزراعات أخرى، علماً أن الصعوبات التي يعاني منها الفلاحون طيلة عقود جزء كبير منها مفتعل ومقصود، وخاصة على مستوى تأمين وتوفير مستلزمات الإنتاج وتكاليفها المرتفعة، من سماد وبذار ومحروقات ومبيدات وغيرها، والتي أصبحت كحراً بأيدي التجار والسامسة بنتيجة جملة السياسات الليبرالية المتبعة، بالإضافة إلى اليد العاملة في الحراثة والقلع، وصعوبات نقل المحاصيل وأجورها، لتضاف إليها المعاناة جراء الأحوال الجوية من جفاف أو رطوبة وبرد، خاصة وأن محصول الشوندر يعتبر من المحاصيل طويلة الأجل في الحصاد، فدورته الزراعية تتراوح بين 8-11 شهراً، لذلك فإن الحرص على مصلحة المزارعين وحقوقهم هامة، ليس على مستوى منع وقوعهم بالخسائر فقط، بل على مستوى ما يجب أن يحققوه من ربح ورجح مناسب من أرضهم وزراعتهم، تكفيهم شحور الفاقة، فغالباً لا يتمكن هؤلاء من زراعة محصول آخر في أراضيهم.

والحديث عن الشوندر السكري كمحصول منفرد بعيداً عن الحديث عن ملحقاته فيه الكثير من التبسيط، كونه المحصول الوحيد المرتبط باستخراج وإنتاج السكر في سورية، والذي أحدثت من أجله العديد من المصانع (تل سلحـب- مسكنة- جسر الشغور- الرقة- دير الزور)، بالإضافة إلى استخدام «المولاس» الناتج عن هذه الصناعة في صناعة الخميرة الطرية الداخلة في إنتاج رغيف الخبز، مع عدم إغفال صناعة إنتاج الكحول أيضاً، بالإضافة إلى بعض النواتج الأخرى التي تدخل في صناعة العلف الحيواني، وكل ذلك له مصانعه أيضاً، وعلى

الطرف الآخر فإن سلسلة الإنتاج هذه تؤمن الكثير من فرص العمل التي تعتبر مصدر رزق للكثير من العاملين بهذه الحلقات. على ذلك، من الطبيعي أن يكون محصول الشوندر إستراتيجياً، باعتباره حلقة أولى رئيسية ضمن سلاسل إنتاج وتصنيع أخرى، وتوقف هذه الحلقة، يعني بالمحصلة توقف كامل السلسلة، ولكم أن تتخيلوا حجم الضرر الناجم عن ذلك، ليس على مستوى العاملين بهذه الحلقات فقط، بل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ولا ندري أين يمكن أن تقع عبارة «أكثر جدوى» الحكومية أعلاه ضمن هذا السياق؟!

تنافس بالإنتاج من الممكن استعادته

كان هناك تنافس فيما بين مناطق زراعة هذا المحصول على كم الإنتاج فيها، والذي وصل في أحد الأعوام للاضطرار إلى تخفيض المساحات المخططة لزراعته، من أجل تخفيض كم الإنتاج النهائي منه. فقد ورد في صفحة «الإعلام الزراعي في سورية» التابعة لوزارة الزراعة بتاريخ 2015/2/23: «كانت محافظة حماة قبل عشر سنوات تتنافس مع المحافظات الشرقية «الرقة- دير الزور» للحصول على أعلى حصة من خطة زراعة الشوندر في سورية، وقد وصلت المساحات المزروعة في المحافظة وقتها إلى ما يتراوح بين 10000-12000/ هكتار وبلغت كميات الإنتاج 500000-600000/ طن وتعادل هذه الكمية 50%-60% من إجمالي إنتاج سورية.. ونتيجة هذا التنافس تم تخفيض خطة المحافظة إلى 9000/ هكتار.. لكن مساحات الشوندر انخفضت بشكل حاد خلال سنوات الأزمات إلى أن وصلت إلى 1602/ هكتار بالموسم الماضي نتج عنها 42387/ طناً وتم تقليص مدة الدورة التصنيعية في شركة سكر تل سلحـب من 90 يوماً إلى 18 يوماً.. إن إجهاد الفلاحين عن زراعة محصول الشوندر له مسوغاته المنطقية، إذ من غير العادي أن يقبل الفلاح بزراعة محصول لا يحقق له ربحية اقتصادية مقبولة، وتوقف زراعة الشوندر لا تعني فقط توقف تصنيع السكر الأبيض في شركة سكر تل سلحـب، الوحيدة المستمرة بالعمل، بل

يترتب على هذا التوقف فيما لو حصل فقدان دخل بمئات الملايين من الليرات لليد العاملة.. وهذا يستدعي معالجة سريعة للأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض الحاد بالمساحات المزروعة بالشوندر».

لكن على ما يبدو أن القائمين على تنفيذ وتطبيق السياسات الليبرالية باتوا على عجلة من أمرهم، من أجل طي الصفحة الأخيرة على هذا المحصول، خاصة بعد استعادة سيطرة الدولة على الكثير من الأراضي الزراعية التي كانت توضع ضمن مخططات زراعة المحصول، بالإضافة إلى موسم الأمطار الذي كان واعداً هذا العام، أي: أن امكانية استعادة هذا الكم من الإنتاج موجودة وتحتاج إلى تذليل المعوقات التي تحول دونها، وبقي أن تستعيد الخارطة الزراعية مكانتها، ليس على مستوى المساحات المخططة، بل على مستوى تأمين مستلزمات تنفيذها، وهو دور وواجب حكومي افتراضاً.

الخلافات وتقاذف المسؤوليات تغطية

المحصول الإستراتيجي، بحسب أدبيات الاقتصاد السوري تاريخياً، أصبح في الزرع الأخير، بنتيجة تطبيق وصفات السياسات الليبرالية، وصولاً لمنح مهلة ثلاثة أشهر لاستبدال هذا المحصول بزراعات «أكثر جدوى»!.. ولعل كل ما جرى خلال السنوات الماضية من تقاذف للمسؤوليات بين «الجهات المعنية» «الزراعة- الصناعة- هيئة تطوير الغاب- المؤسسة العامة للسكر- المؤسسة العامة للآلاف- معامل التصنيع» حول كم الإنتاج وما يقابله من ساعات تشغيل للمصانع، وصولاً إلى بيع المحصول كعلف، وما ينجم بنتيجتها من خلافات، كانت تتلقفه الحكومة مع لجنة رسم سياساتها كتغطية وذريعة لقراراتها المتتالية، وصولاً إلى قرارها الأخير أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الضحية هو الفلاح والإنتاج الزراعي والصناعي، والاقتصاد الوطني أولاً وأخراً، والمستفيد من كل ذلك هم حيتان الاستيراد وكبار التجار والفاستين، المستفيدين من جملة السياسات الليبرالية المتبعة.

فقد ورد عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2019/5/28 أن مدير شركة سكر سلحـب قال: «إن توقف المعمل طيلة السنوات الخمس الماضية لأمر مربك ومكلف، ومحاوله عودته إلى سكة التشغيل أمست بحاجة لعمليات صيانة واسعة، فكل التجهيزات متوقفة والمخابر والأحواض والأفران، وهذا يتطلب الكثير لعودتها للإنتاج، أما في حال تمت زراعة مساحات كبيرة وأبرم معنا المزارعون العقود الكافية لإنتاج كميات لتشغيل المعمل فهذا مصدر سعادة لنا ولوزارة الصناعة».

بالمقابل، نقلت الصحيفة عن مصدر في هيئة تطوير الغاب ما يلي: «إن زراعة محصول الشوندر بدأت تخرج تلقائياً من روتنامة المزارعين واهتماماتهم لعدة أسباب: يأتي في مقدمتها التسعير القليل وغير المجزي وبعيداً عن تحفيز الزارعين، بل هناك خسارة لمن يزرعه باعتباره محصولاً يحتاج إلى فترة طويلة لحين جنيه تمتد لحوالي تسعة أشهر، وطيلة هذه الفترة يحتاج إلى سقاية ومحروقات وأجور عمل».

لقب البطولة للسياسات الليبرالية

الشوندر هو المحصول الثالث ضمن المحاصيل الإستراتيجية في البلد بعد القمح والقطن، أما وقد وصل للحلقة الأخيرة من مسلسل وأده، فهذا يعني: أن المحصول التالي ربما سيكون القطن، ثم سيتبعه القمح لاحقاً من كل به، خاصة وأن أجزاء مسلسلات هذه المحاصيل وصلت لخواتيمها أيضاً، في ظل الصعوبات التي تواجهها، الحقيقية والمفتعلة، مع عدم إغفال ما تتعرض له بقية المحاصيل الأخرى من صعوبات ومعوقات، مثل: الحمضيات والزيتون وغيرها.

ولم لا؟ طالما أن وأد هذه المحاصيل سيحقق المزيد من الأرباح في جيوب الكبار أعلاه من خلال الاعتماد أكثر وأكثر على عمليات تأمين احتياجاتنا منها عبر صفقات الاستيراد الكبيرة، وعبر المزيد من الارتهاق والتبعية لتقلبات الأسواق الدولية وتجارها، والدول القائمة عليها والمتحكمة بها.

فعلاً، يحق للسياسات الليبرالية والقائمين عليها أن يتوجوا بلقب البطولة في سحق الإنتاج الزراعي والصناعي في البلد.

وَادِ هَذِهِ الْمَحَاصِلِ
وَسِوَاهَا سِيَحْقُقْ
الْمَزِيدَ مِنَ الْأَرْبَاحِ
فِي جُيُوبِ الْكِبَارِ مِنْ
خِلَالِ الْأَعْتِمَادِ أَكْثَرَ
عَلَى عَمَلِيَّاتِ تَأْمِينِ
الْأَحْتَاجَاتِ عِبرِ
صَفَقَاتِ الْأَسْتِيرادِ
الْكَبِيرَةِ

فيسبوكيات

نبدأ فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول حول واقع الإزدحام وتدني وتردي الخدمات والنظافة، يقول:

● «بكندا في جسر اسمو جسر النسيان.. من كتر مالو حلو وقت بتوقف عليه بتنسى همومك كلها.. بسورية في جسر اسمو جسر الرئيس من كتر مالو معجوق عيين ما بتطلع من عجقتو بتنسى لوين بدك تروح!».

ونمر على بوست تهكمي متداول عن النتائج الامتحانية للثانوية العامة، والابتهاج عبر إطلاق الأعيرة النارية من قبل بعض الفوضويين واللامبالين، يقول:

● «الغاية لا تبرر الحيوة...».

حول مؤتمر «إعمار سورية الوطن».. وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بإعادة الإعمار والاستفادة من التجارب العالمية، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «لك حاجة مؤتمرات وندوات ومصاريف مالها فائدة...».

● «لو كانت بدها تتعمر كان بين عالبد فوراً..».

وجهت صفحة الحكومة رسالة إلى الجيش العربي السوري قائلة: «أنتم العز والفخار.. صباح الخير»، وقد علق البعض بالتالي:

● «يسعد صباحك يعني بس التصحيح ما بكفي.. الوضع بدو تصليح مش تصحيح...».

● «معقول ما عم تقرأوا التعليقات؟؟».

خبر من صفحة الحكومة عن تشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع «الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة»، ودراسة كل ما يتعلق بالبرامج والمعايير والإجراءات المتخذة في هذا الإطار، والخطط العلمية والبيئية والاجتماعية المطلوبة لبناء جيل يتمتع بالمهارات والكفاءات، والجهات المعنية بذلك، ليتم مناقشتها نهائياً وإقرارها، وقد علق أحد المواطنين بالتالي:

● «تنمية الطفل تحتاج أولاً أن يكون راتب والد الطفل كاف ليؤمن احتياجات أطفاله غذائياً وصحياً وتعليمياً ونفسياً واجتماعياً وهذا هو صلب التنمية البشرية الذي يقوم بناء الإنسان والذي لا يبني إلا على دخل كاف ولائق لا يدفع بالأطفال إلى العمل لإعالة أسرهم».

وعما ورد على صفحة الحكومة حول تجنيب الأخوة الفلاحين الأضرار والخسائر ودعماً لمربي الثروة الحيوانية، وتكليف كل من «وزارة الصناعة والمؤسسات العامة للسكر»، باستلام محصول الشوندر السكري بالسعر الرسمي المحدد، وفرم الشوندر السكري، والتنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين لتقديم المادة المفرومة مجاناً للجمعيات الفلاحية.. علق أحد المواطنين عليه:

● «الشوندر السكري في الغاب.. الحكومة تكسر ظهر الفلاح.. شجعت على الزراعة ولم تشغل معمل السكر ولم تستلم المحصول وفي كل عام تؤخر استلامه حتى يخرب ولحد هذا التاريخ لا يوجد جواب عند أحد عن مصير المساحات المزروعة والتي بدأ الشوندر بها يهترئ والفلاح وضع دم قلبه وخسر أمواله ولا جواب.. حدا عندو جواب؟».

ونختم ببوست من إحدى الصفحات الشخصية تهكماً على المرتهنيين للسياسات الأمريكية، يقول:

● «الجماعة أمريكا خدعتنا.. ولك يا عمي إذا أمريكا بتبيع اللي بيدفع.. ما بدك ياه تبيع اللي بيقبض...».

وناقل الكفر ليس بكافر..

أحياء عطشى في القامشلي!



تعاني بعض أحياء مدينة القامشلي ومنذ ما يقارب الشهر نقصاً حاداً في مياه الشرب.

■ مراسل قاسيون

مشكلة المياه في المدينة ليست جديدة، بل هي مشكلة مزمنة تعود لسنوات ولكنها استفحلت هذا العام بشكل كبير لدرجة انقطاعها التام لمدة شهر عن بعض الأحياء، وأسابيع وأيام عن أحياء أخرى، مما أضاف مشكلة جديدة على جملة الأزمات الحياتية التي يعاني منها أبناء المدينة التي يقدر عدد سكانها بمئات الآلاف.

تعتمد المدينة في استرجار مياه الشرب على عدة مصادر جُلّها أبار تتوزع على أحواض عديدة في أطراف المدينة، بالإضافة إلى كمية أخرى يتم ضخها من سد سقّان الذي يبعد عن المدينة لمسافة 80 كم.

من الطبيعي أن يزداد الطلب على مياه الشرب في فصل الصيف، ولكن ما هو غير طبيعي ألا تبادر الجهات المسؤولة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة، وترك الأمور للتقدير والارتجال.

■ «مؤسستا مياه» في المدينة

كما هو معلوم يوجد في المدينة مؤسستا مياه، إحداها: تعود للدولة، والأخرى: لسلطة الإدارة الذاتية كما هو الوضع بالنسبة لجميع الإدارات الأخرى، حيث لا تقوم أي من الإدارتين بالدور المطلوب منهما، بل يتم الاكتفاء بإلقاء المسؤولية من كل طرف على الطرف الآخر، ليصبح المواطن وحاجاته الأساسية ضحية فوضى

الإدارات والارتجال وتبادل الاتهامات، رغم أن العديد من هذه الأزمات ممكنة الحل ولو بشكل مؤقت، في حال التحلي بالشعور بالمسؤولية

■ الكهرباء والأعطال

لدى الوقوف على أسباب استفحال الأزمة هذا العام، أفادت مصادر مطلعة لقاسيون عن جملة من الأسباب. وأولها: مشكلة التغذية الكهربائية للمحطات والأبار الارتوازية، حيث لا تتوفر الطاقة الكافية التي تؤمن العمل الطبيعي لهذه المحطات والأبار، ومما يزيد المشكلة تعقيداً هو أن ضعف التيار الكهربائي يؤدي إلى حدوث أعطال مستمرة ومتكررة تعجز المؤسسة الرسمية عن إصلاحها، في ظل عدم وجود الاعتمادات المالية اللازمة، أما بالنسبة لمؤسسة الإدارة الذاتية، فيبدو أنها ليست بوارد معالجة مثل هذه المشاكل الحياتية أصلاً، رغم الضرائب التي تجمّع جبايتها من المواطنين تحت عناوين كثيرة، ومنعت صهاريج بيع المياه دون توفير البدائل اللازمة.

وفي ظل عدم قيام «مؤسستي المياه» بدورهما في إصلاح الأعطال دخلت بعض المنظمات الدولية على الخط، إلا أن المخصصات المالية تتأخر وتحتاج إلى إجراءات روتينية طويلة مما يساهم في التأخر بالإصلاح، وتراكم الأعطال، وبالتالي: استفحال المشكلة.

تعاني مؤسسة المياه الرسمية من عدم توفر الكادر الكافي لتغطية العمل

المطلوب من المؤسسة، بعد النزيف الحاد الذي حصل للكوارث إما بسبب الاستقالات في ظل تدني الأجور، أو بسبب وصول الكوارث الخبيرة إلى سن التقاعد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم القدرة على التحكم بتوزيع المياه في الشبكة يؤدي إلى تفاقم المشكلة في بعض الأحياء، فالشبكات المغلقة في بعض الأحياء يسهل التحكم بها، أما المعضلة الأساسية فتكمن حيث تنتشر الشبكات المفتوحة إذ تستقر المياه في الأحياء ذات المناسيب المنخفضة في حين يتم حرمان الأحياء ذات المناسيب المرتفعة.

■ المواطن ضحية بكل الأحوال

بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تفاقم المشكلة، فإنه حق طبيعي للمواطن الحصول على مياه صالحة للاستهلاك، ولا تعنيه الأسباب، ومن هنا، إن وضع حلول إسعافية أمر ممكن بل وسهلة التحقيق إذا توفرت الرغبة، ويأتي على رأسها تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لإصلاح الأعطال وزيادة الضخ لتخفيف حدة المشكلة على الأقل، إذا كان ليس بالإمكان حلها جذرياً ضمن الظروف الحالية.

وبكل الأحوال، إن وضع إستراتيجية لتطوير عموم البنى التحتية في المدينة من شبكات المياه والكهرباء وتعبيد الشوارع باتت قضية ملحة لا تقبل التأجيل والمماطلة تحت أية ذريعة كانت.

من الطبيعي أن يزداد الطلب على مياه الشرب في فصل الصيف، ولكن ما هو غير طبيعي ألا تبادر الجهات المسؤولة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة

الخضار والفواكه..

وفرة بالإنتاج دون فائدة للفلاح والمستهلك



لم تنعكس وفرة الإنتاج الزراعي بالنسبة لموسم الخضار والفواكه الصيفية هذا العام على الفلاحين بشكل إيجابي كما كان متوقعاً منها، بالمقابل فقد لمس المواطنون انخفاضاً بأسعار بعض هذه الأصناف، فيما ارتفعت أخرى على غير العادة، ولعل السبب الرئيس خلف ذلك هو تحكم التجار والسماصرة بعمليات العرض والطلب والسعر في السوق، بالإضافة طبعاً إلى الاحتكار، ولبعض العوامل الأخرى.

■ عادل إبراهيم

موسم الخضار والفواكه المنتجة محلياً كان جيداً على مستوى كم الإنتاج هذا العام، وذلك بسبب معدلات الأمطار الجيدة، بالإضافة إلى انعكاس حال الاستقرار النسبي الذي عم الكثير من المناطق - وخاصة الزراعية منها - على الفلاحين الذين استعادوا نشاطهم على مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني، والذي أدى بالمحصلة إلى زيادة معدلات الإنتاج بالمقارنة مع السنين القريبة الماضية.

البيضة والتفشيرة للتجار والسماصرة
زيادة معدلات الأمطار واستعادة النشاط على مستوى الإنتاج الزراعي وصولاً لزيادة الإنتاج كانت سبباً رئيساً بتخفيض جزء من التكلفة على الفلاحين، من خلال كم الإنتاج المرتبط بوحدة المساحة، وبالتالي، كان سبباً في تخفيض أسعار بعض هذه المنتجات بالنسبة للمواطنين، علماً أن أسعار تكاليف الإنتاج ومستلزماته لم تنخفض، بل ما زالت مستمرة بالارتفاع، بالإضافة طبعاً إلى غياب الدعم الحكومي على هذا المستوى.

في المقابل، كان الفلاحين يتوقعون أن تجري بعض عمليات التسويق لمنتجاتهم تصديراً، عسى أن يحصدوا بعض الفائدة من كم الإنتاج الفائض لهذا الموسم الخير،

لكن حسابات الحقل لم تتطابق حسابات البيدر بالنسبة لهؤلاء، حيث استمرت عمليات التسويق الداخلي تحت رحمة التجار والسماصرة، وما لبثت خط التصدير الذي تفاعلوا به خيراً عبر الأردن أن توقف، ما أدى إلى كساد في بعض الأصناف، استفاد منه التجار والسماصرة وشققة أسواق الهال استغلالاً، في ظل غياب الدور الحكومي على مستوى التسويق الداخلي والخارجي، أو على مستوى التخزين للطرح في الأسواق لاحقاً، من أجل الحفاظ على أسعار مقبولة بالنسبة للفلاح والمستهلك على السواء، بعد كسر دور الحلقة الوسيطة التي تبذل البيضة والتفشيرة على حساب هؤلاء.

المستهلك خسر مؤنثه

استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار بعض أصناف الخضار والفواكه الصيفية لهذا العام، فقد بدأت أصناف الفواكه تستعيد وجودها على مستوى حيز الاستهلاك لدى الكثير من المواطنين بعد طول غياب، وذلك بسبب تدني أسعارها بالمقارنة مع السنين الماضية، وخاصة الكرز والمشمش والدراق، حيث كان وسطي أسعار هذه الأصناف بحدود 500 ليرة، وكذلك هي الحال مع غالبية الخضار وبقية أنواع الفواكه لهذا الموسم، طبعاً من الصنف الثاني والثالث، حيث بقيت

أسعار الصنف الأول من هذه الأنواع مرتفعة بالنسبة لعموم المواطنين بالمقارنة مع إمكاناتهم المحدودة.

أما الملفت بموضوع زيادة الإنتاج والوفرة بالمقارنة مع الأسعار والمتوفر بالنسبة لبعض المواد، فقد كان على مستوى المواد سهلة التخزين، كمادة الثوم مثلاً، حيث تم طرح هذه المادة في بداية موسمها بسعر مقبول بين 300 - 400 ليرة، ثم ما لبث هذا السعر أن ارتفع مع موعده بدء التموين من هذه المادة، وصولاً إلى فقدانها بشكل شبه كلي، فقد كان من المتوقع أن يصل السعر في هذه الفترة إلى 150 - 200 ليرة، لكن الذي جرى أن سعرها ارتفع بشكل فاقع وصولاً لأكثر من 1000 ليرة دون مبرر، حيث يبدو أن التجار قاموا بسحب كميات كبيرة من هذا الإنتاج للتخزين، كون عمليات تخزين هذه المادة سهلة وغير مكلفة، مع تحكمهم بكمية المطروح منها في الأسواق مع التحكم بسعرها طبعاً، وكذلك هي الحال مع أصناف «البامية» ورق العنب - الملوخية» حيث لم تنخفض أسعارها أيضاً، علماً أنها أصناف يقوم بتموينها المواطنين بكل موسم عادة، لكن مع أسعارها المرتفعة فقد استتفك الكثير من المواطنين عن التموين بها.

فإذا كان المستهلك قد استفاد نوعاً ما بأن استعاد استهلاك بعض الأصناف الصيفية من الخضار والفواكه، إلا أنه خسر التموين ببعضها الآخر ذات الأهمية الأكبر على مستوى الاستهلاك.

شبكة متحكممة

النتيجة، أن موسم الوفرة لهذا العام لم ينعكس بشكل إيجابي على الفلاحين، وكذلك لم يحصد المواطنون إيجابياته على مستوى

أصناف الثوم، والمستهفيد من كل ذلك كانت مجموعة من التجار والسماصرة، الذين حصداً وحدهم نتاج الوفرة في هذا الموسم عبر المزيد من جني الأرباح في جيوبهم. ولعل ذلك يؤشر إلى أن المتحكمين بالسوق، عرضاً وطلباً وسعراً ونوعية، بل والمهربين أيضاً، أصبحوا أكثر فعلاً وتأثيراً وعمقاً مما سبق بكثير، بل ربما يؤشر إلى أن القائمين على مجمل هذه العمليات باتوا وكأنهم شبكة مترابطة واحدة، أكثر تماسكاً وتنسيقاً، مستفيدين طبعاً من غياب دور الدولة الحقيقي على مستوى دعم الإنتاج الزراعي اعتباراً من مستلزماته وصولاً لتسويقه.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان، بحال استمرار الحال على ما هو عليه من تحكم بالإنتاج الزراعي من قبل التجار والسماصرة، الذين لا يعنيه من هذا الإنتاج إلا ما يجنونه من أرباح في جيوبهم في ظل استمرار تراجع دور الدولة على مستوى دعم هذا الإنتاج وطرق تسويقه، واستمرار تراكم الخسائر لدى الفلاحين: هل سيصيب محصول هذه الأصناف من الخضار والفواكه الصيفية ما أصاب محصول الحمضيات والمحاصيل الإستراتيجية «القمح» - الشعير - القطن - الشوندر السكري»، من مساعي الاستبدال بمحاصيل أخرى، وصولاً إلى قطع أشجار الفواكه وهجرة الأرض والعمل والإنتاج الزراعي؟ وإلى أية كارثة يمكن أن نصل في ظل استمرار العمل بنفس نهج السياسات الزراعية القائمة، ولمصلحة من؟

لا شك أنه لا مصلحة للفلاح بهذه السياسات، ولا للمستهلك أيضاً، ومن كل بد لا مصلحة وطنية بالنتيجة!.

توقع الفلاحين

أن تجري بعض

عمليات التسويق

لمنتجاتهم تصديراً

عسى يحصدوا

بعض الفائدة

من الفائض لهذا

الموسم لكن

حسابات الحقل لم

تطابق حسابات

البيدر

الدراجات النارية رعونة على حساب الضرورة



ما زالت شوارعنا تشهد الكثير من الحوادث المؤلمة التي تتسبب بها الدراجات النارية نتيجة السرعة الزائدة والتهور، وعدم التقيد بقوانين السير وشروط السلامة، بالإضافة إلى استمرار وتزايد شكاوى المواطنين من الإزعاجات الناجمة عن الممارسات السلبية من قبل بعض سائقي هذه الدراجات، وخاصة الشباب الطائش والمنفلت، ناهيك عن أصواتها المرتفعة المزعجة.

■ سمير علي

ذلك في البلدات والقرى، وبين الحين والآخر وبنيتجة زيادة الشكاوى من قبل المواطنين تقوم الجهات المعنية بحملة ملاحقة ومصادرة للدراجات من الشوارع.

القوننة موجودة نظرياً

المتتبع للظاهرة يبدو له وكأن موضوع استخدام الدراجات النارية يجري خارج حدود التنظيم القانوني، لكن واقع الحال «النظري» يقول غير ذلك، فهناك تعليمات واضحة وصريحة حول تسجيل الدراجات الآلية الخاصة والوثائق المطلوبة من أجل ذلك، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة من أجل استكمال الحصول على رخصة السير الخاصة بهذه الآلية، وهذه المهمة مناطة بمديريات النقل في المحافظات كما غيرها بما يخص السيارات ووسائل النقل الأخرى، بالإضافة إلى النواظم الموجودة في قانون السير. كما تجدر الإشارة بهذا الصدد، إلى أن المكاتب التنفيذية في المحافظات تضع أحياناً ما يخصها من تعليمات إضافية بما يتعلق بشروط استخدام الدراجات، متضمنة التأكيد على سير معاملات الترخيص لهذه الآليات بالإضافة إلى التأكيد على بعض مواد قانون السير ووسائل الحماية والسلامة، بما في ذلك موضوع فرض وضع الخوذة مثلاً.

ابحث عن الفساد

أما المشكلة الأساسية فتتمثل بأن غالبية الدراجات النارية المنتشرة تعتبر مدخلة تهريباً، وبالتالي، من الصعب تسجيلها وتوثيقها وتسديد رسومها، حيث يتحمل مقتنيها ومستخدما مسؤوليتها ناحية هذه المخالفة، والتي تكون نتيجة المصادرة غالباً، علماً أن أسواقها ومحالها موجودة على مرأى الجهات الرسمية، وهي فرصة

بالمقابل، فإن الدراجات النارية تعتبر وسيلة نقل فردية بالنسبة للكثيرين، بالإضافة إلى كونها وسيلة إنتاج بالنسبة للبعض الآخر يعتمدون عليها لقضاء احتياجاتهم ولولائمهم المرتبطة بأعمالهم، المهنية والحرفية والزراعية، وهؤلاء مضطرون من الظواهر السلبية المرافقة لسمعة الدراجات النارية، ومن واقع قوتها الجارية بين الشد والجذب، وصولاً للمصادرة في الكثير من الأحيان، ما يؤدي إلى خسارة هؤلاء ليس لوسيلة نقلهم، بل لإحدى وسائل إنتاجهم.

بين الضرورة والملاحقة

الدراجات النارية أكثر انتشاراً في الأرياف منها في المدن، وعلى اعتبار أنها تعتبر وسيلة نقل أساسية بالنسبة للكثير من المواطنين في بعض المدن والبلدات والقرى، تحمل عنهم عبء تكاليف النقل، وتخفف عنهم عناء الانتظار لوسائل النقل المختلفة، فقد كان هؤلاء من أوائل المشجعين لوضع الضوابط والقيود الكفيلة بمنع الظواهر السلبية والإزعاجات المرافقة لها وبالحد من حوادثها المؤسفة، كونهم من المتضررين من هذه الظواهر كما غيرهم من المواطنين، بل ربما أكثر كونهم يتحملون جريرة العابثين والطائشين، حيث تطالهم حملات الملاحقة والمصادرة التي تقوم بها بعض الجهات الرسمية في مناطقهم، شرطة محافظة أو شرطة مرور.

ففي مدينة دمشق مثلاً، ممنوع تجول الدراجات النارية في شوارعها، والمسموح منها محصور فقط بالجهات الرسمية بموافقة من الوزير المختص، وكذلك هي الحال غالباً في بقية المدن، لكن يتم غض الطرف عن

ربما تبدأ من هذه الزاوية قبل غيرها، ولعل الخطوة الأولى بذلك، هي: منع تهريبها أولاً، والذي يفرض ضرورة وجود بدائل قانونية لحيازة مثل هذه الآليات، استيراداً من الخارج أو تصنيعاً محلياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه سبق وأن تم منح رخص على هذا المستوى، وآخر ما حرر بهذا الشأن هو الترخيص مؤخراً لتأسيس شركة خاصة لمزاولة نشاط تصنيع وتجارة الدراجات النارية والهوائية العاملة على البطارية، وهي الثانية لهذا العام ضمن هذا التخصص من النشاط.

فهل من الممكن أن نصل إلى استكمال قونة حياة وترخيص استخدام الدراجات النارية في الشوارع، وصولاً للتمييز بين الاستخدام الضروري والأرعن على مستوى الملاحقة والضبط والمخالفة والمحاسبة؟ أم أن الحال سيبقى على ما هو عليه من تهريب، تستفيد منه شبكاته على حساب المقتنين، وفلتان وتهور على حساب السلامة والأمان للمواطنين، وملاحقة.. يدفع ضريبةها المضطرون غالباً؟.

تربح كبيرة يستفيد منها هؤلاء الباعة مع شبكة المهربين والفاستين، نظراً إلى كونها ضرورة بالنسبة للكثير من المواطنين، فهي أرخص بكثير من أسعار السيارات بجميع الأحوال، رغم ارتفاع أسعارها، وهذه الشبكة من المستفيدين، مهربين وفاستين، من مصلحتهم استمرار واقع انفلات الدراجات النارية وحملات المصادرة لها، حيث تتوفر لديهم الأعداد الكافية منها لسد النقص وتأمين الضرورات، بما يحقق لهؤلاء مصدر ربح مستمر ومرتفع.

ضرورة استكمال حلقات القوننة

النتيجة بين النظري والعملي على أرض الواقع تشير إلى أن قونة هذه الآليات غير مكتملة حتى تاريخه، فوجود هذه الآليات في الشوارع، وأسواق بيعها وشراؤها، مع أعدادها الكبيرة المنتشرة بكل المدن والقرى والبلدات، لا يعني شرعيتها، والحال كذلك، فإن الأمر على مستوى الضوابط والقيود والمحاسبة على الرعونة والاستهتار والتهور،

توقف استلام الشعير... واستلام قمح الحسكة خارجها



ألف من القمح فقط، و200 ألف طن من الشعير. ما يعني: أن أكثر من 500 ألف طن أخرى بقيت للسوق أو للتلف في الجزيرة وحدها.

السعر المرتفع استطاع أن يجذب في هذا العام أعداداً أكبر من المزارعين، ليقوموا بتسليم محاصيلهم للمراكز الحكومية. ولكن السعر لا يكفي كعامل تحريضي، فالمزارعون دفعوا جزءاً من السعر المعطى لهم، لتكاليف إضافية في جميع مراحل الإنتاج والنقل والتسليم، فلم يتم توزيع بذار رسمي إلا بنسبة لا تتعدى 1% في الحسكة مثلاً، وكان سعر السوق أعلى بنسبة 25%، والأكراس لم تكن متوفرة أو تسربت للسوق، والإناءات في جميع مراحل النقل والتسليم كانت جزءاً أساسياً من التكلفة.

الحكومة خصصت 400 مليار ليرة لعمليات استلام القمح والشعير، وقد استلمت منها مبلغاً يقارب 125 مليار ليرة، وصُرف منها للمزارعين حتى الآن: 101 مليار ليرة. وربما لو أن الآلية مختلفة وتم صرف المبالغ على توسيع الدور

انتهت عمليات حصاد القمح والشعير في أغلب المناطق المزروعة تقريباً، ومع نهايات الشهر الحالي تنتهي عمليات التسليم، التي يمكن القول: إنها في منتصف فترتها. الموسم الجيد والسعر الحكومي المرتفع آمن وصول كميات أعلى من الكميات المستلمة في العام الماضي.

■ قاسيون

بحسب تصريحات مدير عام المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم، فإنه قد تمّ استلام 562 ألف طن من القمح حتى تاريخ 4-7-2019، وهذا الرقم يقابله في العام الماضي في الفترة ذاتها: 188 ألف طن من القمح، ما يعني، أن مستويات الشراء 3 أضعاف كميات العام الماضي. وقد توقع مدير المؤسسة بأن التسليم يمكن أن يصل إلى مليون طن من القمح! بينما لم يتعدّ في العام الماضي 349 ألف طن.

في الحسكة، تمّ استلام حوالي 275 ألف طن من القمح، وهي تفوق نصف الكميات الإجمالية المستلمة، ولكن الحكومة أعلنت

ولكانت قدرات التسليم ارتفعت، ولكنّا تجنبنا قدر الإمكان عقود استيراد القمح، التي ترتفع عن التكلفة العالمية بنسبة تصل إلى 57%.

الحكومي في كافة مراحل الإنتاج، وعلى رفع قدرات الاستلام والتخزين وغيرها. لكانت العملية أجدى، ولاستطاع عدد أكبر من المزارعين أن يسلموا محاصيلهم،

الصين في إفريقيا ليست على الإطلاق قوة استعمارية! الشركات



في الأيام المقبلة سينشر الكتاب الجديد ليورغ كروناور ضمن سلسلة «نصوص ملموسة» تحت عنوان «المنافس، الصعود الصيني كقوة عالمية ومقاومة الغرب». نوثق فيما يلي ملخصاً لفصل «أهي قوة استعمارية جديدة؟ الصين وإفريقيا». المحرر يشكر الكاتب ودار النشر للسماح بهذا التقديم ما قبل طباعة الكتاب. Junge Welt.

■ يورغ كروناور
تصريب: ديمنا النجار

لسنوات، كانت الانتقادات المتعلقة بالاستثمارات والعلاقات التجارية الوثيقة بين جمهورية الصين الشعبية والقارة الإفريقية من بين الموضوعات القياسية للجدل الغربي حول الصين ونهضتها العالمية. من الاتهامات المحببة للإعلام الغربي القول: إن الصين تدخل القارة الإفريقية «كقوة استعمارية جديدة». هذا ما ادعته جريدة Tagesspiegel بالفعل في شباط 2007 بقولها: إن تلك الدول الإفريقية هي مجرد «مستعمرات جديدة للصين». كذا الحال بقول جريدة Frankfurter Allgemeine Zeitung في حزيران 2000 بأن الصين تعمل في إفريقيا «كقوة استعمارية». وبشكل آخر تُعنون جريدة Taz في نيسان 2010 «آسيا تفتقر إفريقيا»، ثم يقرأ المرء بأن «المنتجات التي ترسلها الصين لإفريقيا معروفة بسوء نوعيتها» تقول الصحيفة أسفة «الاسيويون هم الآخرون ليسوا أفضل» «المرجع: القصص ليسوا أفضل من المستثمرين الغربيين». مع كل هذه الموجة من الاستياء لم تستطع جريدة Sddeutsche Zeitung إلا أن تواكب الموجة فتكتب في كانون الثاني 2017 «الصين تنصر إفريقيا بشكل مضاعف». كيف؟ تقول الجريدة «بشرائها المواد الخام وإرسالها البضائع المستوردة» فهي تفعل بالضبط ما لم ولن تفعله الدول الغربية في القارة الإفريقية. في صحيفة Deutschlandfunk Kultur يقرأ المرء في آذار 2018 «التعبية» الكثير من الدول تعود بذكرياتها عبر الصين إلى «القوة الاستعمارية الطاحنة في القرون الماضية»، «مرحباً بكم في عصر الإمبريالية الجديدة بالصيغة الصينية».

ما أمر هذا الكم الكبير من الاتهامات المكرورة التي تكال ضد الأنشطة الصينية في إفريقيا؟ من الأفضل أن يذهب المرء إلى التفاصيل. وهذا ما فعله مجموعة من العلماء، الذين عملوا لصالح الشركة الاستشارية McKinsey الذين ذهبوا إلى إفريقيا لمقاربة موضوع وجود الصين الشعبية في القارة الإفريقية. خبراء McKinsey أجروا البحث في 8 دول تنتج مجتمعة حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لجنوب صحاري، كما قابلوا حوالي 100 من ممثلي الحكومات والشركات الإفريقية، إضافة إلى مالكي ومديري أكثر من 1000 شركة صينية. ومن ذلك يتم الحصول على صورة متعددة الجوانب. على سبيل المثال: إن عدد الشركات الصينية الموجودة أي التي وجدها العلماء في الموقع - حسب كل بلد - أعلى مرتين إلى تسع مرات من الرقم المسجل لدى وزارة التجارة الصينية. بالاستقراء، وفقاً للتقرير الذي أصدرته شركة McKinsey في حزيران 2017، ينبغي تقدير أن حوالي 12% من الإنتاج الصناعي الإفريقي،

الذي يقدر بنحو نصف ترليون دولار أمريكي في العام يتم إنتاجه من الشركات الصينية. كما أن منتجات الشركات الصينية في معظم هذه البلدان معدة للاستهلاك المحلي وليس للتصدير. كما أن 90% من الشركات هي شركات خاصة، مما يحض الفرض الشائع بأن النشاط الاقتصادي الصيني في إفريقيا تسيطر عليه الشركات المملوكة من الدولة. كما لاحظ فريق خبراء McKinsey باستمرار: أن الوقائع في إفريقيا تنفي بعناد الادعاءات التي يقدمها الغرب بشأنهم. فمثلاً كثيراً ما تسمع في ألمانيا بأن الشركات الصينية في القارة الإفريقية توظف حصراً عمالاً صينيين، والسكان الأصليون لا يحصلون على شيء من هذه الوظائف. فريق McKinsey توصل إلى أنه لا يمكن تأكيد هذا الافتراض، حيث إنه وفي أكثر من ألف شركة قاموا بالاستطلاع فيها وجدوا أن 11% من العمالة كانت من الصينيين مقابل 89% من البلدان الإفريقية، مما يسمح بالاستقراء بأن الشركات الصينية في إفريقيا قد وظفت عدة ملايين من الأفارقة. إضافة إلى ذلك، فإن ثلثي الشركات الصينية تقدم تدريباً مهنيًا لموظفيها. ثلث الشركات الصينية قدمت تقنيات جديدة إلى السوق الإفريقية، مما ساعد في عدد من الحالات بتخفيض أسعار السلع المصنعة للسوق الإفريقية بنسبة تصل إلى 40% ولأن كاتبات وكاتبي التقرير لم يرغبوا بالتغاضي عن أي شيء، ذكروا في تقريرهم بأن فقط 44% من المناصب الإدارية المحلية يشغلها أفارقة. على الرغم أن بعض الشركات الصينية قد زادت هذه النسبة إلى 80%، إلا أنه لا زال هناك حاجة إلى تحسين هذا الجانب. الأمر ذاته ينطبق على الامتثال لمعايير البيئة والسلامة في العمل. في بعض البلدان يمثل الفساد مشكلة خطيرة.

الاستيلاء على الأرض

من الادعاءات التي تكال ضد الشركات

الصينية، هي: إنها قامت بالاستيلاء على أراض على نطاق واسع. وبأنه قد تم تشجيعهم بنشاط من حكومتهم على ذلك لأن بكين تريد إطعام سكانها من المنتجات الزراعية الإفريقية، ومما يزيد الطين بلة هو: انتشار المزارعين الصينيين على الأراضي الإفريقية.

ادعت صحيفة Zeit على سبيل المثال في آب 2009 بأن الصين كانت تشتري المزارع في شرق إفريقيا و«غالباً ما تجلب معها مزارعين صينيين للإدارة» وبلا ريبة تضيف الصحيفة: إن «كل هذا يحدث دون أن يلحظ دولياً أو وطنياً» بأن المزارعين الصينيين يأتون إلى موزامبيق ولا أحد عدا جريدة Zeit علمت ذلك! يقولون ذلك غالباً لأن لا دليل لديهم. وبالطبع، زاد الحماس لهذه النقطة، غونتر نوك، «ناشط الحقوق المدنية» السابق في جمهورية ألمانيا الديمقراطية والمفوض حالياً من الحكومة الألمانية الفيدرالية بالشؤون الإفريقية. حيث قام بالتركيز على تقارير خادعة تقول بالاستيلاء الصيني على الأراضي الإفريقية. مما سمح لـ Springer Welt بصياغة العنوان المدهش «ألمانيا تلوم الصين على المجاعة». حيث أجرى نوك مقابلة لصحيفة Frankfurter Rundschau حول نقص الغذاء في شرق إفريقيا، وفي سياقها تحدث عن «بيع أراض واسعة في إثيوبيا إلى دول كالصين» وأضاف بأن «الكارثة هي أيضاً من صنع الإنسان».

ما الذي حاول نوك أن يشتبه به، أن شراء الأراضي من الصينيين مسؤول جزئياً عن تجويع سكان إفريقيا؟ ديبورا براونتيجم، مديرة مبادرة أبحاث الصين إفريقيا في جامعة John Hopkins في الولايات المتحدة الأمريكية دهشت لدى سماعها بذلك. حيث كانت قد عادت للتو من عمل ميداني مكثف في القرن الإفريقي. إذ لم تسمع لا هي ولا فريقان بحثيان آخران عن أي نوع من عمليات شراء الأراضي من الصينيين.

باستثناء ما كتبه لاحقاً باقتضاب عن «هل ستغذي إفريقيا الصين» أنه ربما «من حفنة من مزارع الخضروات التي تديرها الصين وتزرع «باك شوي وباذنجان» لتزويد المطاعم الصينية» وعندما التقت براونتيجم بهوك لاحقاً واجهته بادعاءاته، فرد بأنه قد أسيء فهمه.

منذ ذلك الحين، وبراونتيجم ومبادرة أبحاث الصين- إفريقيا CARI تهتم أكثر بشكل جذري ومنظم بموضوع الاستيلاء على الأراضي الإفريقية من الصين. في كثير من الأحيان كان الأمر مشابهاً لحالة موزامبيق، حيث إن ناشطاً محلياً واحداً أخبر صحفياً بأن الصينيين يزعمون الآن في «كل منطقة تقريباً». هذا الادعاء غير المؤكد انتشر حول العالم. إلا أنه بعد ذلك قام باحثون بقضاء أربعة أشهر في موزامبيق لبحث لصالح مركز أبحاث الغابات الدولي القائم في إندونيسيا حول الاستثمارات الأجنبية في مجال الزراعة ولم يستطيعوا أن يجدوا أكثر من ثلاث مزارع يملكها صينيون.

بالمثل، ذهبت براونتيجم وزملاؤها، بأن التقارير عن استيلاء الصينيين على الأراضي الإفريقية التي دققناها تتحدث عن 6 ملايين هكتار «ما يعادل 1% من كل الأراضي المزروعة في إفريقيا» كما تشير الخبرة بالشؤون الصينية- الإفريقية. ثلاث سنوات من الأبحاث الميدانية كشفت أن ثلث التقارير كانت وهمية. وفي حالات أخرى كان هناك نوع من الاستثمارات الصينية. تبلغ المساحة التي استحوذت عليها الشركات الصينية فعلياً حوالي 240 ألف هكتار، أي: 4% مما زعمته تقارير وسائل الإعلام الغربية.

فخ الديون

كما بحث براونتيجم وفريق مبادرة أبحاث الصين- إفريقيا CARI بشكل عميق موضوعاً آخر كثيراً ما يستخدم لمهاجمة الصين: القروض الصينية للدول الإفريقية! حيث

الصينية تستثمر في إفريقيا. والإعلام الغربي يتحامل عليها!

مع إفريقيا ستكون «شراكة نداء» فالسياسة الصينية في إفريقيا تضيف على شعوب القارة هناك، الاختلاف في التعامل معهم. هذا ما تثيره استطلاعات رأي أجريت في بلدان إفريقية عن موقف الناس من الصين. أحد هذه الاستطلاعات أجرته Bertelsmann Afroparameter وهي شبكة لعموم إفريقيا مرتبطة بمواقع غربية أحد ممولها وزارة الخارجية، وفيها ممثلون عن مؤسسة Bertelsmann. نشرت Afroparameter نهاية عام 2016 نتائج دراسة استقصائية لما يقارب 54 ألف نسمة من 36 دولة إفريقية، كممثلين عن ثلاثة أرباع سكان القارة. حيث وجد أن 63% يجدون التأثير الصيني «جيداً نوعاً ما» إلى «جيد للغاية» فقط 15% قالوا عنه «سلبى».

التقييمات الإيجابية استندت بشكل رئيس على أن الصين أنشأت بنى تحتية، وقامت باستثمارات، وبأن أسعار المنتجات الصينية أرخص بكثير، ومع ذلك فقد ساهم انخفاض الأسعار والجودة المنخفضة في التقييمات السلبية. تجدر الملاحظة إلى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت لا تزال تُعتبر النموذج الأكثر جاذبية لتبنيها الوطنية حيث صنفها 30% كذلك، إلا أن 24% قد عبروا عن فهمهم بأن نموذج التنمية الصيني أفضل من ذلك في الولايات المتحدة. اعتقد فقط 13% أن قوى الاستعمار القديمة، أي: دول أوروبا، مثالية في شؤون التطوير. حيث إن 28% كان لديهم شعور بأن القوى الاستعمارية القديمة مازالت تمارس أقوى نفوذ خارجي على إفريقيا. واعتبر 23% أن الصين هي القوى الخارجية الأكثر نفوذاً في إفريقيا.

إن صناع السياسة الخارجية الألمان قلقون من هذا التطور. على سبيل المثال: يقرأ المرأ كنموذج التقرير الصادر عن فرع Konrad-Adenauer-Stiftung التابع لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU في السنغال. «تتمتع الصين في السنغال بسمعة حسنة وتمتدح على كفاءتها والتزامها» كما ذكر تقرير Adenauer-Stiftung بأن «الإعلام يبت تقارير إيجابية عن الوجود الصيني» ويقول التقرير أسفاً: إن «الشعب (...)» يأخذ المصالح التجارية والتبعية للقروض الصينية، وبالتالي لإرادة الصين بصورة غير نقدية ودون التفكير بانعكاساته». إن هذا مثير للاهتمام بشكل خاص لأن الأثر الاقتصادي والسياسي للسلطة الاستعمارية الفرنسية السابقة كانت دائماً تُنتقد «المرجح: المقصود من الأفارقة». بشكل عام، يزداد «المزاج المعادي للغرب» وهذا بالمناسبة «لا يعود فقط» ولكن أيضاً «للتناقش عن موضوع الهجرة». من الواضح أن Adenauer-Stiftung ليست مرتاحة تماماً لحقيقة أنه: قد ولت الأزمة، التي لطالما استطاع فيها الأوروبيون بثقة تجاهل حساسيات الشعوب الإفريقية، لأنه لم يكن هناك بديل عن التعاون مع القوى الاستعمارية القديمة بأية حال!

■ عن جريدة Junge Welt بتصرف.



صراعاها على السلطة تخسر مقابل الصين. في تشرين الثاني 2017 في قمة الاتحاد الأوروبي- إفريقيا قُدمت أرقام محرجة. على الرغم من تقديم الكثير من الوعود، حيث أعلن الاتحاد الأوروبي بأنه سيدعم 4 مليارات يورو لدعم الشركات الخاصة عبر منح للاستثمارات الخاصة في القارة الإفريقية. كما افترض جون كلاود يونكر رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بأنه سيكون بمقدورهم تعبئة ما يصل لـ 44 مليار يورو لأجل هذا الهدف. وهذا أمر يعرفه المرء: بأن الاتحاد الأوروبي يعد بأشياء وأمور مماثلة ولكن نادراً- وهذا فرق هام عن الصين- ما يطبق وعوده. بينما تحدث دونالد تاسك رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي عن «قمة ناجحة» وصف المراسلون الحدث بأنه «بانس». حيث «انتهى ببيان مائع» فيه الكثير من الوعود الرنانة والقليل من الملموسة.

علاوة على ذلك، لم يكن مسيطراً في القمة أشياء تقدمية تتطلع للمستقبل، من خطط استثمارات ملموسة أو التزامات بقروض موثوقة أو برامج منح دراسية كبرى للشباب، يمكن تحقيقها بالفعل، إنما طلب الاتحاد الأوروبي بأن الدول الإفريقية عليها أن توقف الهجرة إلى أوروبا. ولم يكن هذا أقل ما طالب به المفوض بالشؤون الإفريقية عن الحكومة الفيدرالية غونتر هوك. ومع ذلك، فقد قامت القمة بخطوة للأمام حيث «أعلنت القمة رسمياً بأن العلاقة المستقبلية

بكين في أيلول 2018 قامت بمبادرة أبحاث الصين- إفريقيا مرة أخرى بالبحث في موضوع القروض الصينية الإفريقية بشكل مكثف، حيث سيعلن في هذه القمة عن جولة أخرى من القروض الصينية لإفريقيا. ركزت CARI على 17 دولة إفريقية الأكثر عرضة لعدم القدرة على سداد الديون. اتضح أن طبيعة القروض الصينية في ثمانية من هذه البلدان لم تكن السبب في مشاكل عدم سداد الديون، حيث كانت الأسباب تعود لأموال أخرى «كالحرب الأهلية في جنوب السودان» أو وجد أن القروض الصينية كانت منخفضة جداً كما هو الحال في Cabo Verde حيث شكلت مالا يزيد عن 2% من إجمالي القروض. في ست دول أخرى لعبت القروض الصينية دوراً أكبر، ولكنها لم تكن بأية حال المسؤول عن مشاكل الديون. حيث أقرض المانحون لأثيوبيا 17 مليار دولار منها 12 مليار دولار من الصين، بينما في غانا بلغ القرض الصيني ما قيمته حوالي 4 مليارات دولار أمريكي مقابل ما يصل إلى 21 مليار دولار دين عام. تلعب القروض الصينية حسب CARI دوراً سائداً في جمهورية الكونغو وجيبوتي وزامبيا.

في كونغو، كان الوضع مربكاً جداً حيث قام رئيس الكونغو في أيلول 2018 بزيارة بكين شخصياً لمعرفة إلى أي حد بلاده مدينة الآن. وكان 7,1 مليار دولار أمريكي. من ناحية أخرى، يتعين على جيبوتي سداد أكثر من ثلاثة أرباع ديونها للبنوك الصينية. وزامبيا لديها ديون تعادل 8,4 مليار دولار أمريكي، منها 6,4 مليار للصين. هذه الدول الثلاث لديها بالفعل مشاكل جدية مع الديون الصينية. كيف ستتعاقد بكين مع الأمر؟! هذا سيكون اختباراً لسياستها في إفريقيا.

«المزاج المعادي للغرب»

هناك بعض الأدلة التي تقول - فيما يتعلق بالقارة الإفريقية- بأن دول الغرب في

أوردت Deutsche Funk Kultur في آذار 2018 على سبيل المثال: إن الصين تحاول تثبيت نفسها «بشكل متصاعد كقوة قائمة في العالم» ومن أجل الحصول على السلطة تستخدم «أداة إستراتيجية» هي «قروض قصيرة الأجل لوضع بنية تحتية على مدى طويل»، «فخ ديون خبيث تقع فيه الدول الأخرى بشكل متزايد» وتستمر هذه البروباغندا بأن هذه الدول المستدينة قد لا تتمكن من سداد الديون في الوقت المحدد، مما يسمح لبكين بممارسة الضغط عليها، وربما فرض الطاعة السياسية عليهم. وبأن الصين تربط «البلدان ذات الأهمية الإستراتيجية» بها عبر دفتر شيكات: «وعبرها تنشأ تبعية كبيرة، تذكر بالقوة الاستعمارية في القرون الماضية».

برايوتجرام، لم تقتنع بهذه الافتراضات استناداً إلى قاعدة بيانات شاملة لجميع البيانات المتاحة عن القروض الصينية المقدمة إلى البلدان الإفريقية، لاحظت براويوتجرام في نيسان 2018 بأن الجمهورية الشعبية قدمت لإفريقيا بين عامي 2000 و2015 قروضاً تعادل 95,5 مليار دولار أمريكي. وبذلك تكون الصين ليست أكبر دائن للدول الإفريقية، فما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بهذا الشرف!!

إضافة إلى ذلك، لا تُعد القروض الصينية عموماً قروضاً قصيرة الأجل، بل لديها «معدلات فائدة منخفضة نسبياً وفترات سداد طويلة بالمقارنة مع غيرها» وبغض النظر عن ذلك فإن 40% من هذه القروض مخصص لمشروعات توليد الطاقة ونقلها، 30% لتطوير البنية التحتية للنقل، ففي قارة لا يزال فيها 600 مليون شخص لا يحصلون على الكهرباء وكثير من شوارعها وسككها الحديدية متداعية تكون مثل هذه القروض ليست فقط منطقية، بل هامة الأهداف.

قبل فترة وجيزة من انعقاد قمة المنتدى التعاون الصيني- الإفريقي FOCAC في

تأسست صحيفة «يونغو فلت- العالم الشاب» في عام 1947 بروح مناهضة للفاشية كصحيفة أسبوعية في برلين. وغدت منذ عام 1952 يومية، تطورت عام 1989 إلى أعلى توزيع في ألمانيا الشرقية، أصبحت «العالم الشاب» ذات شعبية كبيرة كصحيفة شبابية. بعد خصخصة العالم الشاب عن طريق بيع العلامة لمجموعة برلين الغربية الإعلامية، أوقفت في نيسان 1995. ثم قام العاملون في الصحيفة بعد ذلك بتأسيس دار الناشر 8 أيار وتمكنوا من اظهار الطابع الماركسي ل«العالم الشاب» حتى اليوم.

أمريكا وأوروبا صراع حول أموال «وادي السيليكون»



تتفاقم التناقضات بين ضفتي الأطلسي الأمريكية والأوروبية، وتعود معالم الحرب التجارية لتظهر هناك... مستندة هذه المرة على شركات التكنولوجيا العملاقة الأمريكية بالدرجة الأولى، التي يريد الأوروبيون فرض ضريبة على أرباحها الآتية من استخدام بيانات مواطنيهم، وتتحضر الإدارة الأمريكي «الرد العقابي» على هذه الضريبة.

■ محمود الشريف

لدى فرنسا خطط لفرض ضريبة على المعاملات الرقمية، وهي ضريبة ستستهدف شركات التكنولوجيا الكبرى، والتي تعتبر الشركات الأمريكية أكبرها. وقد قابل الخطوة الفرنسية رد تصيدي من واشنطن، بفتح تحقيق حول الضريبة المزمعة، لتحديد إذا ما كانت تمييزية ضد الشركات الأمريكية، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى إجراءات عقابية أحادية الجانب على البضائع الفرنسية.

ضريبة على الربح من بيانات الفرنسيين تبني الفرنسيون ضريبة تكنولوجيا جديدة ستفرض نسبة 3% على إيرادات الشركات التكنولوجية العاملة في فرنسا، وستفرض على كل شركة تبلغ إيراداتها أكثر من 750 مليون يورو عالمياً، وحوالي 25 مليون يورو في فرنسا. مستهدفة الشركات التي تستخدم بيانات المستهلكين في قطاعات الدعاية والإعلان والبيع عبر الإنترنت، لتشمل الضريبة قرابة 30 شركة تنطبق عليها هذه المواصفات، بما فيها المجمعات الأمريكية: أبل، فيسبوك، وأمازون، وكذلك شركات من الصين، وألمانيا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وكذلك شركة فرنسية هي منصة كريتيو، السلطات الفرنسية قالت: إن الضريبة يجب أن تحقق 500 مليون يورو للحكومة في 2019، لتنمو بقوة في السنوات اللاحقة.

أمريكا تجهز العقوبات

الرد الأمريكي لم يظهر هذه المرة بتفريضة للرئيس ترامب، بل صدر بخطوة رسمية عبر روبرت لايتزر، الممثل التجاري الأمريكي، الذي أطلق التحقيق بناء على ما يسمى القسم 301، وهو الإطار القانوني ذاته الذي استخدمته الولايات المتحدة في الحرب التجارية مع الصين، الأمر الذي يعطي إشارة إلى جدية الخطوة الأمريكية، التي قد تأخذ عاماً لحين التحقيق، يتوقع الأمريكيون من خلاله أن تدخل السلطات الفرنسية في مفاوضات.

السلطات الفرنسية، قالت: إن الضريبة ستطبق محلياً إلى حين التوصل إلى اتفاق عالمي أوسع. فالفرنسيون تحركوا تجاه تطبيق الضريبة، بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق مناسب في إطار الاتحاد الأوروبي، ومجموعة العشرين، وكذلك في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. لتطبيق ضريبة شاملة وموحدة على الشركات

التكنولوجية، وسط معارضة أوروبية من إيرلندا والسويد والدنمارك، وعدم اتفاق حول حد الضريبة وتوافقها مع ضريبة دخل الأرباح الأخرى.

بريطانيا قد تكون التالية

لكن مع هذا فإن بريطانيا قد تكون الدولة التالية في تطبيق الضريبة، حيث تم نشر مسودة تشريع مقترح لفرضها بنسبة 2% على إيرادات الشركات التكنولوجية الآتية من استخدام بيانات المستهلكين في بريطانيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والبحث على الإنترنت، والتسويق الإلكتروني. ستطبق على كل شركة تحصل على إيرادات بأكثر من 500 مليون جنيه إسترليني سنوياً عالمياً، وتحصل من بريطانيا على 25 مليون جنيه.

ومسودة هذا التشريع قد تطبق في الشهر الرابع 4-2020. وقد تحصل الحكومة البريطانية منها ما يزيد على 400 مليون جنيه في حدود 2022، هذا إذا لم يؤجل التشريع وسط الصراع على بريكت في المملكة المتحدة. وكذلك صرحت الجهات البريطانية: أنها قد تراجع قرارها في حال تم التوصل إلى اتفاق دولي حول هذه الضريبة.

خطوة جديدة ضد الشركات

شركات التكنولوجيا الأمريكية في وادي السيليكون، تتعرض لضغوط متكررة وليس من الأطراف الأوروبية فقط، بل أيضاً من الإدارة الأمريكية ومن التشريع الأمريكي. وفقاعة أسهم

هذه الشركات التي تضخمت منذ ما بعد الأزمة المالية العالمية، هي واحدة من «الفقاعات المالية» المرشحة للانفجار. فبعد التحقيقات الأمريكية مع فيسبوك، ومهاجمة أمازون لتهريبها الضريبي، والغرامات الأوروبية على غوغل لممارسات احتكارية، تأتي الضريبة الجديدة في هذا السياق، ولكن هذه المرة ستؤثر هذه الخطوة على الشركات، وتمتد لتستخدم في إطار التصعيد التجاري الأمريكي.

الشركات الأمريكية، غير راضية عن الضريبة الأوروبية على قطاع الأعمال الرقمي، وتقول: إنها قد تضاعف ضرائبهم. أحد المدراء التنفيذيين في إحدى الشركات الكبرى، يقول: إن «إعطاء نموذج مبسط لأعمال الشركات التكنولوجية ليس مسألة سهلة، حيث من الصعب وضع تصور دقيق للموضع الذي يجب أن ندفع فيه الضريبة، فإذا ما كان علينا أن ندفع المزيد في أوروبا، فهذا يعني أننا يجب أن نحصل على تخفيض في الولايات المتحدة».

إن التصعيد ضد شركات التكنولوجيا وحولها، يمكن تفسيره بأنه يجري في سياق النزاع لإعادة توزيع الثروات ورؤوس الأموال المتراكمة في قطاعي التكنولوجيا والدعاية الأمريكيين، وهما مترابطان إلى حد بعيد. وذلك بعد أن تبين أن الفقاعة وصلت إلى ذروتها، وبدأت أسهم هذه الشركات بالانخفاض التدريجي، بل السريع في مرات أخرى. شركات التكنولوجيا الكبرى «وسائل التواصل الاجتماعي Facebook

وغيرها، ومحركات البحث مثل Google، وشركات التسويق الإلكتروني وأكبرها أمازون» تستخدم بيانات المستخدمين عبر العالم، في تقديم خدمات لربائهم الأساسيين في قطاع الدعاية والإعلان، وفي غيرها من المجالات التي تستفيد من المعطيات الكبرى لمليارات المستخدمين. حيث تحقق أنه لدى فيسبوك مثلاً أكثر من مليار مستخدم، تحقق إيراداتاً وسطياً من كل منهم يقارب 4.8 \$ فقط، ويرتفع هذا الرقم في الدول مرتفعة الدخل، لتحصل من كل مستهلك أمريكي وكندي على 19.8 \$ سنوياً.

وهذه العوائد التي تحصلها فيسبوك تأتي من قطاع الدعاية والإعلان، فعلى سبيل المثال: قاربت إيرادات فيسبوك الإجمالية في 2016: 27.6 مليار دولار، نسبة 97% منها آتية من الإعلانات. إذ يعتبر الإنفاق على التسويق والإعلانات، واحداً من أهم تكاليف الشركات والأعمال العالمية اليوم، وهو في تصاعد كبير منذ ثمانينات القرن الماضي، مع تعمق الأزمة الاقتصادية. حيث بلغ الإنفاق العالمي على جميع أشكال الإعلان في عام 2015 ما يقارب 600 مليار دولار، ونسبة 8% من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2015.

*هامش: وادي السيليكون تسمية للدلالة على شركات التكنولوجيا الرقمية الأمريكية التي تركز نشاطها الأولي في منطقة في ولاية كاليفورنيا اشتهرت بصناعات شرائح السيليكون.

فرضت فرنسا
ضريبة 3%
على أرباح
الشركات التي
تستخدم بيانات
الفرنسيين في
تحقيق أرباحها
وواشنتون
تستعد للرد
بالعقوبات

حَصْوةٌ مبادرة غرف التجارة وجرة المركزي



الله وكيكم وجعني راسي من كتر ما نفخو بقربة المبادرة تبع اتحاد غرف التجارة اللي سموها «عملتي قوتي» واللي أقرها اتحاد الغرف أول الشهر وعممها ع غرف التجارة مشان «بركي» كل منتسب يبذل 100 دولار بالسعر الرسمي تبع المركزي..

■ نوار الدمشقي

وخود ع تكبير بحجر هالمبادرة وكأنها ح تطلع زير الليرة بمقابل الدولار من البير الغميق تبعها، اللي ما بيعرف قراره إلا كبار أصحاب المحافظ الدلارية بالبلد، تجار وفاسدين، واللي عم يلعبوا لعب بالليرة والدولار سوا.. وهية يا دوب ممكن تكون حصوة صغيرة.. لا بتسند الليرة ولا جرة المصرف المركزي تبع الدولارات.. ومشان ما كون عم بالغ بصغر حجم هالحصوة «المبادرة» تعوا نقرشها سوا خيو..

هالا بحسابات المفروق الـ 100 دولار بالسعر الرسمي تبع المركزي، اللي هوة بحدود 435 ليرة، بتطلع بحدود 43500 ليرة، وإذا بدنا نحسبها ع سعر السوق السودا، اللي هوة بحدود 585 ليرة، بتطلع بحدود 58500 ليرة.. يعني الفرق بين السعيرين يا دوب يطلع بحدود 15000 ليرة تقريباً.. وهوة المبلغ اللي ح يتخلّى عنو التاجر اللي بيقبل الدعوة تحت عنوان دعم الليرة باسم «عملتي قوتي».. وتعوا نتخيل ونحسب شو ممكن يكون هاد المبلغ بالنسبة للتاجر.. مو ع مستوى أرقام أعمالو الشهرية أو السنوية أو حساباتو الختامية.. لا ع مستوى حساباتو ومصروفو اليومي وبس!! لك هдол بالنسبة ألو أقل من سعر وجبة أكل ممكن.. بلا حسد طبعاً..

وع حسابات الجملة.. إذا كان عدد المنتسبين للغرف بحدود 123 ألف عضو، بحسب حديث وزير التموين بشهر أيلول الماضي.. فممكن يكون إجمالي الدعم التقريبي بحدود 1,8 مليار ليرة.. هوة المبلغ اللي ح يتخلّى عنو التجار كفرق بين السعيرين الرسمي والأسود.. وإجمالي الدولارات اللي ح تدخل المركزي للاستبدال بالسعر الرسمي بحدود 12 مليون دولار..

هالا ما بدي قلل من المبالغ لا بالليرة ولا بالدولار.. بس يا ترى شو ممكن تشكل هي الأرقام ع مستوى دعم الليرة أو دعم المركزي؟ طبعاً ما ننسى أنو مو كل التجار ح يلتزموا بالدعوة تبع اتحاد الغرف.. لأن أغلبية هдол مالهم علاقة لا بالاستيراد ولا بالتصدير لأن هي العمليات محصورة أصلاً بعدد محدود من التجار الكبار سلفاً.. يعني كل القصة تبع مبادرة «عملتي قوتي» ح تطلع عبارة عن أرقام صغيرة بالنتيجة.. ويا ريت لو المركزي أو اتحاد الغرف ينورونا شو ح تكون النتيجة؟! يعني من باب الشفافية مو أكثر..

وع سيرة الـ «لو» والـ «ياريت» ومشان ما نقلل من قيمة المبادرات وأهميتها.. يمكن فينا نقول «لو» كانت المبادرة عبارة عن تبرع حقيقي بمبلغ الـ 100 دولار من كل منتسب.. وقتها كانت محفظة المركزي فعلاً زادت 12 مليون دولار بدون ما يتخلّى عن ليرات بمقابلها.. وكان التجار فعلاً تبرعوا بمبلغ 5 مليار ليرة تقريباً.. ووقتها فينا نقول عنها أنها دعم حقيقي لليرة وللمركزي.. وع هالحسبة بيكون كل تاجر تبرع بمبلغ 58 ألف ليرة تقريباً.. يعني أقل من مصروف يومي بالنسبة ألو.. لك حتى أقل من بخشيش ممكن يدفعو ع هامش أصغر صفقة نص جملة..

وع سيرة دعم الليرة والمركزي ودور التجار.. وخاصة الكبار منهم.. «لو» التجار يبطلوا لعب بالأسعار ويضحكوا ع البلاد والعباد بحجة فرق سعر الدولار كان ممكن يكون المستفيد مو بس لليرة والمركزي لا كان ممكن يستفيد المواطن كمان.. لك في صفقات استيراد كبيرة عم تصير بالسعر الرسمي الممول من المركزي بمليارات الدولارات سنوياً بتخط كل هالمبادرة بجيبته الصغيرة.. من القمح للسكر للرز للزيوت وأنتو ماشيين ع مستوى السلع الاستهلاكية.. غير عمليات الاستيراد الممولة

لك في صفقات استيراد كبيرة عم تصير بالسعر الرسمي الممول من المركزي بمليارات الدولارات سنوياً بتخط كل هالمبادرة بجيبته الصغيرة

تحت اسم مستلزمات مشاريع حكومية أو غير حكومية ع إيدى التجار طبعاً.. فرجوننا شطارتكم بمبادرة إلزام هдол الكبار أنو ما يتلاعبوا لا بالأسعار ولا بالكميات ولا بالمواصفات.. ووقتها بتكون مبادرة حقيقية ممكن نسجلها باسمكم.. يعني شوية التزام بالقانون مو أكثر.. لأن التعامل بسعر السوق السودا مخالف بالقانون..

لك خيو طيب بادروا ورجعوا شوية من رؤوس أموالكم اللي برات البلد لترجع وتنشغل جوا.. ولا صعبة أكيد.. ومن هاد الباب ممكن نقول كمان «لو» السياسات الحكومية نفسها تبطل دعمها

منقطع النظير لكبار التجار بالبلد ع حساب المركزي والمواطن فممكن ما نكون بحاجة لمتل هي المبادرات الخلبية.. لأن أصلاً ما منعرف شو اللي ح يطلبوه التجار من امتيازات جديدة مقابل هالمبادرة العجيبة.. باعتبار كلنا منعرف كيف بتشتغل عقلية التاجر اللي بتقول «طعمي التسعة لتاكل العشرة» أو «طعمي التم بتستحي العين» خاصة مع الفساد الكبير اللي صار أقل من عادي مع السياسات الشغالة بالبلد.. بس منرجع منقول «زرعنا اللو طلعت ياريت»..

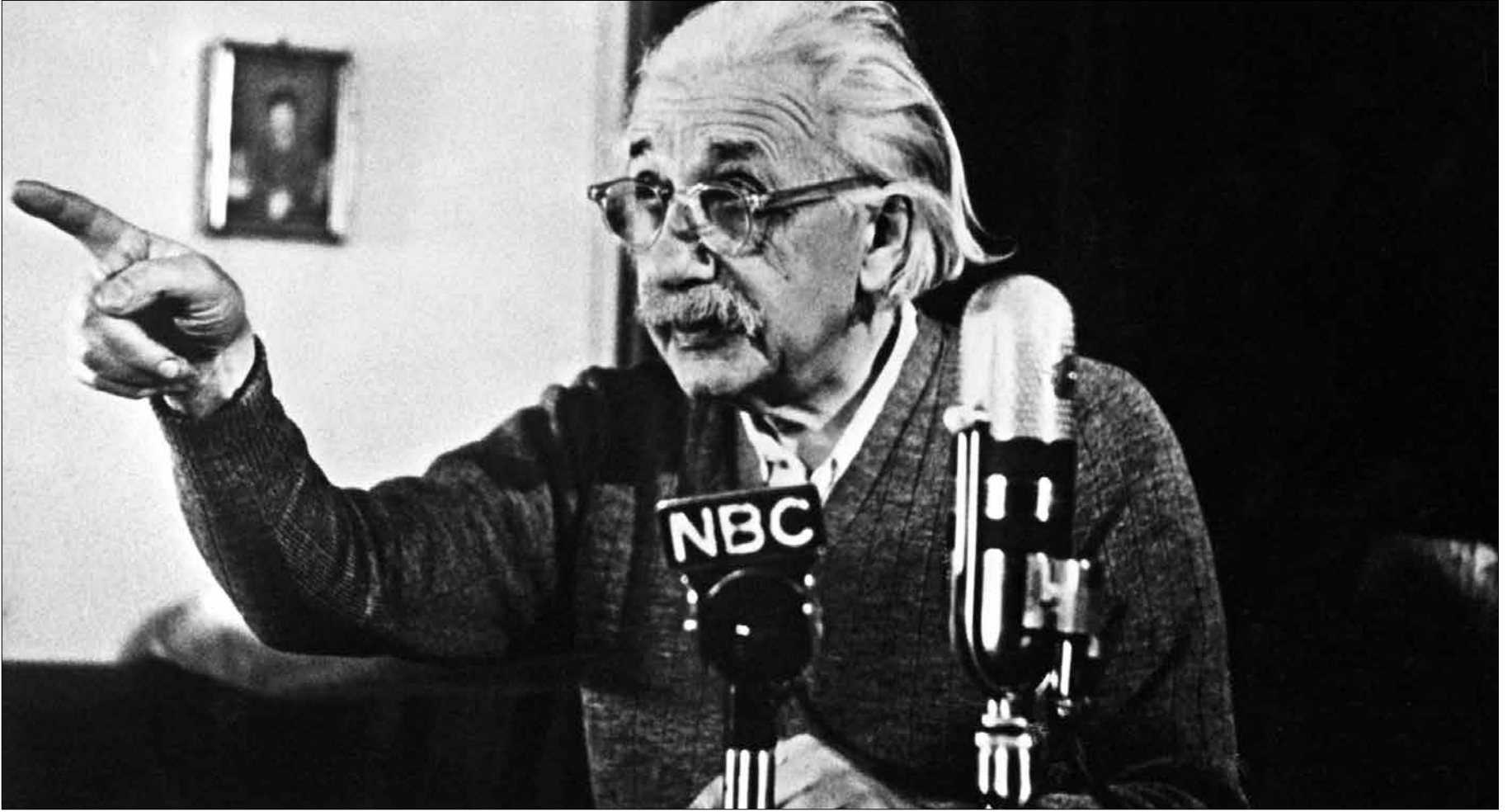
نهب مدعوم مع سقف منية

هالا على هامش كل هالحكي تبع المبادرة والليرة والدولار والمركزي تعو نحكي شوي عن الموافقة اللي عطوها للسورية للتجارة من فترة مشان تستورد سكر.. كمثال عن سقف المنيات.. والتمويل بالدولار بالسعر الرسمي للتجار.. قال اللجنة الاقتصادية أيدت وزارة التجارة وحماية المستهلك بالسماح للسورية للتجارة بالإعلان عن مناقصة لاستيراد كمية 100000/ طن من مادة السكر.. والمصرف المركزي حط الآلية لهي المناقصة اللي تضمنت بحسب صفحة غرفة تجارة دمشق: «إمكانية قيام المؤسسة السورية للتجارة بالتعاقد مع مورد محلي لتوريد مادة السكر بحيث يمكن للمورد الحصول على التمويل اللازم لذلك بالقطع الأجنبي عن طريق أحد المصارف العاملة في القطر المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وفقاً للقرارات والأنظمة النافذة.. وفي حال التعاقد مع جهة خارجية أو جهة محلية «وكيل لشركة موردة خارجية» فإن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تقوم بالتقدم بطلب إلى لجنة أولويات تخصيص القطع الأجنبي للموافقة على تخصيصها بالقطع الأجنبي أصولاً لتمويل إجازة الاستيراد»..

يعني بالله عليكم حسبولي أديش بتطلع قيمة هالصفقة تبع الـ 100 ألف طن سكر بالدولار وبالسوري، واللي ح ينفذها شي تاجر كبير بالنهاية، إذا فيكم؟ هالا بحسابات الشككة يمكن الصفقة تكون قيمتها بحدود 20 مليار ليرة.. وأكثر من 45 مليون دولار بالسعر الرسمي الممول مركزياً.. وهي صفقة وحدة صغيرة مو أكثر.. فكيف مع صفقات القمح السنوية.. ولا بوابة المشتقات النفطية الكبيرة..

وتعو نسال: ليش حتى يكون «مورد محلي أو وكيل» والذي منو من التسميات تبع التجار هوة اللي بدو ينفذها.. طبعاً ومثلها متايل من صفقات كبيرة وصغيرة بتتجير لهдол التجار الكبار ع حسابنا وع حساب البلد بالأخير ع إيدى الحكومة.. طيب وبينها الدولة نفسها من هيك صفقات.. يعني ليش ما بتنفذها؟! وشو الاستفادة من هيك صفقة بالنتيجة طالما موردو السكر تاجر.. إن كان للسوق ولا للسورية للتجارة.. وبدهم ياخذوا أرباحهم من راس العرمة.. طبعاً غير النهب الزايد ع السعر بالسوق من كل بد.. وفوقها بدنا ننسفق منية أنو في «مبادرات» و«دعم».. فلازم دائماً نكون ممنونين من اللي عم يسرقنا ويسرق البلد كمان!!

كسوف الشمس... هل أثبت نظرية أينشتاين؟ (2)



الذي انتابه خلال الحملة الاستكشافية [لكسوف]، عندما بدا له في لحظة ما أن أينشتاين قد يكون مخطئاً! وعندما يتذكر المرء أنه في هذا البحث الفلكي بالتحديد، فإنّ تصحيحات أخطاء الرصد الطبيعية - بسبب الحيود البصري diffraction وتغيرات درجة الحرارة، وما شابه ذلك - قد تجاوز بالفعل مرات عديدة حجم الانحراف المتوقع لأشعة النجم التي يجري البحث عنها، أمام هذا الأمر يتعجب المرء بالضبط: أي نوع من «العلم» هو ذلك الذي يستأهل هذا حقاً؟».

يجدر بالذكر، أن «التجريبية» empiricism التي انتقدها سوداي- كان فلاديمير لينين قد انتقدها أيضاً في كتابه «المادية والمذهب النقدي التجريبي» عام 1909. وربما ليس من المصادفة أن أحد أهم من شُن عليهم لينين هجومه في ذلك الكتاب، وهو إيرنست ماخ بسبب فلسفته المثالية، أكثر مما بسبب كونه عالماً فيزياء، كانت فلسفة ماخ نفسه أحد المصادر المؤثرة في أينشتاين وطريقة تفكيره. هذا بالطبع لا يقلل من أهمية الأجزاء المادية في نتاج أينشتاين، على سبيل المثال في ورقة EPR الشهيرة التي كتبها بالاشتراك مع بودولسكي وروزن في 15 أيار عام 1935 تفتتح بمقطع مهم معرفياً يشبه تعريف لينين للمادة، ويقول مقطع الورقة: «إنّ أي اعتبار جاد لنظرية فيزيائية يجب أن يأخذ بالحسبان التمييز بين الواقع الموضوعي، الذي هو مستقل عن أية نظرية، والمفاهيم الفيزيائية التي تشغل النظرية بها. هذه المفاهيم يقصد بها أن تتجاوب مع الواقع الموضوعي، وبوساطة هذه المفاهيم نصور الواقع الموضوعي لأنفسنا».

فإنها يجب إعادتها في المستقبل، على الرغم من أنه لا يمكن ضمان شروط مسبقة أفضل بشكل حاسم للاستخدام المتحرك للأجهزة، لأنه بخلاف ذلك لا يمكن توقع الحصول على صور أفضل بشكل كبير تستند إلى قرار بشأن المعنى الحقيقي للرصديات... وهكذا، يبدو أن رصدات كسوف 1919 وفقاً لإيدينغتون «الذي كان المفسر الرسمي الوحيد لها»، افترضت سلفاً بأنها انتصار لنسبية أينشتاين. ورغم ملاحظات كلور 1960 بالحاجة لتكرار التجارب وتحسين شروطها لحسم القضية، إلا أنه وحتى العام 1980 لم تُجرِ رصدات أكثر دقة، حسب ما هو معروف.

ويلحظ الكاتالوغ، أن استخدام طرق المحاجة الدائرية مثل هذه، والشائعة في المذهب الإمبريقي empiricism من أجل إثبات النظرية النسبية، دفعت علماء آخرين بارزين للاحتجاج. منهم العالم البريطاني فريدريك سوداي Frederick Soddy الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء 1921 لاكتشافاته المتعلقة بنظائر العناصر المشعة. في مؤتمر للفائزين بجائزة نوبل عام 1954، قال سوداي: «محاولة التحقق [من نظرية أينشتاين] خلال الكسوف الشمسي الأخير، زوّدت العالم بأكثر المشاهد إثارة للاشمئزاز من أي وقت مضى، كشاهد على طول المدة التي يمكن خلالها لفكرة مسبقة معينة أن تسبب التحيز فيما كان يفترض أن يكون بحثاً علمياً نزيهاً. ذلك أن إيدنغتون، الذي كان واحداً من حزبه، وكان يجب بالتالي أن يتم استبعاده لأنه داعم متحمس للنظرية التي كانت قيد الفحص والتحقق، كان قد أعرب عن شعور الإحباط المفرع

المسار بشكل قطع زائد، الذي تنبأت به النظرية النسبية العامة، ويرجع ذلك أساساً إلى أنه لم يكن من الممكن حتى الآن الحصول على عدد مَرُص من صور النجوم بالقرب من الشمس بشكل كاف. وواقع الحال في الوقت الراهن هو أنه يمكن تمثيل معظم الملاحظات الرصدية بشكل جيد تماماً حتى من خلال الخطوط المستقيمة» (ميخائيلوف 1956).

نقديات أحدث

لا يتسع المجال في المادة الحالية للخوض في الفرضيات البديلة الأحدث التي قدمت تفسيرات وحسابات موافقة للنتائج التجريبية من دون استخدام النسبية إطلاقاً، والتفسير: إما عبر انكسار الضوء أو تبدل سرعته بالمرور في البلازما المحيطة بالشمس أو خليط من التأثيرين معاً. وتكتفي بذكر بعض علمائها المعاصرين، أو الذي توفوا من فترة قصيرة: البروفيسور الأمريكي Edward Henry Dowdy مرموق وعمل مع ناسا فترة طويلة. أهمية بحثه عن الكسوف هي تساؤله المحق، لماذا يختفي تأثير «الانحراف الثقالي» فجأة بمجرد مرور الأشعة ليس بشكل مماسي مع البلازما المحيطة بالشمس، بل في أي خلاء أبعد عنها ولو بقليل؟ هناك لا تصح نظرية أينشتاين. ومن الأسماء أيضاً العالم الكندي Paul Marmet والعالم الفرنسي Maurice Allias، الذي درس تاريخ تجارب الأخير، ويقول: بأنّ نتائجها لا تنفي فرضية وجود الأخير كما هو شائع. وغيرهم...

مشكلة المذهب «التجريبي»

يعتقد Kliber أنه نظراً لأهمية هذه الملاحظات بالنسبة إلى النسبية العامة،

«2» وفقاً لكولينز/بينش 1998 «Golem، الطبعة الثانية»، فيما يتعلق بنتائج إيدينغتون: «كما سنرى، كانت غير دقيقة للغاية ومتعارضة مع بعضها البعض. عندما اختار إيدينغتون أي الملاحظات الرصدية هي التي يجب احتسابها كبيانات؟ وأيها التي يمكن اعتبارها «ضجيجاً»؟ [أي شواذب بعملية القياس تستثنى من النتيجة]، أي: عندما اختار أي الأشياء التي يجب الاحتفاظ بها وأيها ينبغي تجاهلها، كان إيدينغتون يضع في ذهنه توقعات أينشتاين كثيراً».

إعداد: د. اسامة دليقان

وبالتالي، فإنّ إيدينغتون استطاع أن يزعم بأنه أثبت أينشتاين فقط لأنه استخدم اشتقاقات أينشتاين في تقرير ما هي الملاحظات الرصدية التي حصل عليها حقاً، في حين أن اشتقاقات أينشتاين أصبحت مقبولة لأنّ ملاحظات إيدينغتون الرصدية بدت أنّها تثبت... إنّ الملاحظة الرصدية والتوقع تم ربطهما في حلقة من التأكيد المتبادل...» (ص 54).

وقاموا بتقديم وصف تفصيلي للشروط الفنية التي جرت بموجبها رصدات كسوف 1919 وحلّلوا التفسيرات الرسمية (ص 46-52). الخلاصة: لم يتم الحصول على النتائج بالطريقة التي تم التأكيد عليها رسمياً، ولم تثبت ما قالت بأنها أثبتته (ص 52-55).

في منشور آخر عام 1960 بعنوان «انحراف ضوء أينشتاين» قدم H. v. Kliber نظرة شاملة ونقدية لجميع الملاحظات الرصدية لكسوفات الشمس التي جرت حتى العام 1959، مع تجميع كل البيانات، والنتائج التي توصل إليها (ص 73-75) أن: هناك بالفعل انحراف ضوء بالقرب من الشمس. «لكن الرصدات [المتوقّرة] غير كافية لتوضح بشكل حاسم ما إذا كان الانحراف يتبع فعلياً قانون

يجدر بالذكر أنّ
«التجريبية»
empiricism
التي انتقدها
سوداي- كان
فلاديمير لينين
قد انتقدها
أيضاً في
كتابه «المادية
والمذهب
النقدي
التجريبي»

منظومة «S400» في أنقرة: واشنطن تريد «عدالة وتنمية» جديد!



«العدالة والتنمية» بحيث يمكن حرمان الرئيس التركي من الأغلبية، ما قد يفتح المجال أمام الدعوة لانتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة.

المعارضة رابح تلقائي

تجد المعارضة التقليدية التركية، كحزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد، في وضعية المستفيد تلقائياً من السجال المحتدم داخل أوساط «العدالة والتنمية» وعلى الجبهات المالية مع القوى الغربية. ولا سيما في ظل غياب برامج جدية واقتصار برامجها على المسائل القومية والثقافية. وبالرغم من ذلك فقد أيد كمال كيلشدار أوغلو زعيم حزب «الشعب الجمهوري» خطوة استلام منظومة «S400»، وكذلك فعلت قوى المعارضة الأساسية في البلاد، في مؤشر يعكس المزاج الجماهيري التركي، الذي تتزايد حساسيته من الابتزاز الغربي ولهجة التهديدات والفرض وسياسة العقوبات.

انزياح طبقي

بات واضحاً: أن تحول السياسة التركية نحو بناء منظومة علاقات جديدة بالمعنى التاريخي، من خلال التوجه شرقاً بالمجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، سيحمل معه انزياحات جديدة بالمعنى السياسي والطبقي؛ فمن المرجح أن حالة انقسام ستجري داخل أوساط جهاز الدولة التركي وحزب «العدالة والتنمية» بين القوة الطبقية صاحبة المصلحة بإبقاء الأتنية والعلاقات التاريخية مع الغرب، وبين القوة الطبقية التي طالما دفعت ثمن تلك العلاقات من جهدها وكرامتها.

بعدم الاستقالة، وهو ما لم يفعله سابقاً مع أي من رفاقه المستقبليين، بل في بعض الأحيان كان يسارع في إقالتهم، كما حصل مع عبدالله غول، الرئيس السابق، وأحمد داوود أوغلو، رئيس الحكومة السابق.

الوزير السابق علي باباجان يعد أحد رجال الكواليس في مرحلة صعود العدالة والتنمية عام 2001، فكما هو معروف فقد كان هذا الحزب، وهو أحد أجنحة حركة «الإخوان المسلمين»، يحظى بدعم غربي في بداياته نتيجة كون النواة الأساسية والقيادية لحركة الإخوان تشكل جزءاً من قوى رأس المال المالي العالمي. وكان باباجان قد تولى سابقاً مناصب عديدة وحساسة في الحكومات التركية المتعاقبة تكشف عن عمق علاقاته مع الأوساط السياسية والمالية الغربية، فقد شغل مناصب وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وشغل منصب كبير المفاوضين الأتراك لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

تضمنت رسالة استقالة علي باباجان إعلاناً شبه رسمي عن تأسيس حزب جديد من أنصار وأتباع العدالة والتنمية، وتزامن ذلك الإعلان مع موجة إعلامية مرافقة تتحدث عن شكل القوة السياسية الجديدة المزمع عقدها، ووفقاً للتقديرات فإن 40 إلى 50 برلمانياً من كتلة «العدالة والتنمية» ستنضم لحزبه الجديد، مع إمكانية استقطاب كتلة من المثقفين والمشاهير ورجال الدولة. وتشير التقديرات إلى أن الهدف المرجو من القيام بهذه الخطوة هو شق الكتلة الانتخابية والنيابية التقليدية لحزب

تحول السياسة
التركية نحو
بناء منظومة
علاقات
جديدة من
خلال التوجه
شرقاً سيحمل
معه انزياحات
جديدة
بالمعنى
السياسي
والطبقي

«فايننشال تايمز» البريطانية إحدى افتتاحياتها للهجوم على هذا القرار، بعنوان «ضربة جديدة للاقتصاد التركي» قالت فيها: إن الرئيس التركي «يلعب بالنار.. ويخاطر بمنصبه» من جراء هذا القرار، أشارت الصحيفة: أن الرئيس أردوغان بعدما تعرض لخسارتين في صناديق الاقتراع هذا العام، «نصح بالاستفادة من الدروس» والقيام بإصلاح الضرر الذي حصل في ظل حكمه، إلا أن قراره المذكور يثبت أنه ليس من الوارد تغيير «ميوله الديكتاتورية». وأضافت الصحيفة: أن تدهور الاقتصاد التركي يعود إلى «سياسات أردوغان وعنااده ورفضه زيادة سعر الفائدة، التي يحتاج إليها الاقتصاد لتخفيف الضغط على الاقتصاد..».

يعكس توجيه الانتقاد بهذه الحدة، إلى درجة التهديد، لقرار سيادي لدولة بوزن تركيا إلى أن الأوساط المالية الغربية فقدت أداة أساسية و«عزيزة» في هيمنتها على الاقتصاد التركي، والمتتمثلة بالحاكم المذكور، فكما هو معروف، أن هذا المنصب في غالبية الدول التابعة لطالما يشكل ركيزة لهيمنة صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الغربية الأخرى عليها.

حزب «عدالة وتنمية» جديد!

قدم الوزير السابق التركي علي باباجان استقالته رسمياً من حزب «العدالة والتنمية» بعد مداوات كثيفة قام بها مؤخراً داخل وخارج تركيا، تضمنت إحداها لقاءً مع الرئيس التركي أردوغان، الذي سعى جاهداً لإقناعه

تزامناً مع إحياء الذكرى الثالثة لإحباط انقلاب 15 تموز، وصلت أخيراً الطلائع الأولى لمنظومة «S400» الروسية إلى أنقرة، لتقطع الشراكة الروسية-التركية شوطاً جديداً في عمقها الإستراتيجي. يأتي ذلك وسط خفوت حدة التصريحات الأميركية المناوئة للخطوة، ولكن مع تصاعد الحراك الداخلي في تركيا عبر الأتنية السياسية والاقتصادية.

■ محمد الذباب

تناست واشنطن تهديداتها لتركيا بفرض عقوبات اقتصادية عليها في حال تسلمت منظومة «S400» الروسية. واكتفى الرئيس الأميركي ترامب، أثناء لقائه بالرئيس التركي أردوغان على هامش القمة العشرين في اليابان، باتهام سلفه باراك أوباما بأنه «لم يكن عادلاً» مع تركيا برفضه تسليمها منظومة باتريوت الأمريكية قبل نحو عشرة أعوام، الأمر الذي حدا بأنقرة للبحث عن بدائل أخرى.. بالرغم من التهذبة الظاهرية بين واشنطن وأنقرة، إلا أن هنالك العديد من المؤشرات إلى أن المعركة بينهما انتقلت إلى مستوى أكثر تعقيداً عبر أدوات داخلية.

«معركة الحاكم»

أوجع قرار الرئيس التركي أردوغان عزل حاكم مصرف تركيا المركزي مراد تشينكايا الأوساط المالية الغربية. فقد رفض الحاكم المذكور، بحسب الرئيس التركي، «تنفيذ الأوامر بخفض أسعار الفائدة».

قوبل القرار بهجمة إعلامية غربية شرسة، فقد خصصت صحيفة

احذروا الصهيونية

أحد أهداف الاحتلال الصهيوني من غزو لبنان عام 1982، هو الوصول إلى مركز الأبحاث الفلسطيني الذي يضم أرشيف الذاكرة الفلسطينية ونهب هذا الأرشيف وإتلاف قسم كبير منه.

■ قاسيون

فقدان أرشيف الذاكرة الفلسطينية

تعرض الأرشيف الوطني الفلسطيني للضياع والسرققة والانتقال من مكان إلى آخر حتى العودة إلى الأرض المحتلة سنة 1993.

وبالرغم من محاولات المشاريع المختلفة للتوثيق والكتابة التاريخية، وجمع الملفات والمستندات، إلا أنها ما زالت لا ترتقي إلى مستوى أرشيف وطني جامع لكل الإرث التاريخي والثقافي الفلسطيني. فمن الصعب كتابة تاريخ وبناء سردية للسيرة الفلسطينية في ظل غياب المصادر الأولية لها.

فقد الفلسطينيون، خلال الغزو الصهيوني للبنان العام 1982، جزءاً كبيراً مما جمعه من إرثهم المكتوب، أو مما كتب عن قضيتهم. فهناك مكتبات شخصية مهمة دمرت، كمكتبة المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي، كما أحرق كثير من الأفراد والفصائل السياسية والمؤسسات الاجتماعية الفلسطينية أوراقهم تحسباً لدخول القوات الصهيونية إلى بيروت وغيرها من مدن لبنان ومخيماته، غير أن أكبر خسائر تلك المرحلة وقعت بعد اجتياح مدينة بيروت بعد خروج المقاومة الفلسطينية منها، إذ صودرت محتويات مركز الأبحاث ونقلت إلى الكيان الصهيوني.

تأسس مركز الأبحاث في بيروت، بتاريخ 1965/2/28، بقرار من اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير، بهدف الدراسة العلمية وجمع المعلومات والعمل على جمع الوثائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأرشيف الذاكرة الفلسطينية.

أسفرت عمليات النهب عن استيلاء الاحتلال على كامل مقتنيات مكتبة مركز الأبحاث، بما فيها مئات الكتب النادرة والمراجع والمخطوطات الثمينة، وكذلك مقتنيات الأرشيف من ملفات وأشرطة ميكروفيلم، إلى جانب مصادرة آلات تصوير وأجهزة تسجيل

وأشرطة مسجلة كتاريخ شفوي، كالتسجيلات الصوتية مع ضباط فلسطينيين شاركوا في أحداث أيلول 1970 في الأردن، وتسجيلات صوتية مع أعلام الثقافة الوطنية الفلسطينية. جرت مفاوضات بين منظمة التحرير والاحتلال في فترة لاحقة، لتبادل الأسرى واستعادة موجودات مركز الأبحاث الفلسطيني المنهوبة. وجرى تسليم موجودات المركز عن طريق الصليب الأحمر، إذ جرت عملية التبادل في مدينة الجزائر بتاريخ 1983/11/23، وأعيدت محتويات المركز إلى الجزائر دون أن يتسلمها أحد، ودون تفقد أو حصر، فالسفير الفلسطيني بالجزائر وقع على تسلم صناديق وكميات دون أن يحدد ما الذي تسلمه، خوفاً من محاسبة التاريخ. وكان الاحتلال قد أتلّف الكثير من الوثائق.

استأنف مركز الأبحاث عمله في قبرص في العام 1985 وحتى العام 1993، وبعدها صدر قرار من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتاريخ 1994/9/22 بنقل محتويات المركز من قبرص إلى فلسطين، حيث وصل ميناء أسدود، وبقيت هناك أكثر من عشرة

أشهر حتى اضطر الشاحن إلى إرسال إشعار للسلطة الوطنية الفلسطينية بأنه سيحرقها في حال عدم تسلمها. وحتى اليوم غير معروف مصيرها.

جونسون صهيوني حتى النخاع

بوريس جونسون، وزير الخارجية البريطاني السابق، وعمدة لندن الأسبق، وحسب وسائل إعلام بريطانية، يعد جونسون: المرشح الأوفر لرئاسة حزب المحافظين، وهو الرئيس المحتمل للحكومة البريطانية المقبلة.

ونقلت مواقع استخباراتية صهيونية تصريحات لجونسون مؤخراً خلال لقاء صحفي، والذي قال: أنا صهيوني حتى النخاع، وإن الكيان الصهيوني هو البلد العظيم الذي يحب.

وحول إيران قال إنها «السبب في هذا الجنون»، في إشارة إلى انسحابها من الاتفاق النووي الموقع معها عام 2015. وأضاف: إنه سيحضر لإعادة العقوبات على طهران.

وبشأن إدانته لعملية الكيان الصهيوني العسكرية ضد غزة عام 2014، أجاب قائلاً: بالنسبة لنا نحن الذين ندعم

أكد مسؤولون فلسطينيون أن مستوطنين صهاينة أقدموا على سرقة أشجار الزيتون فيما قام آخرون بإشعال النيران في منطقة جنوب نابلس

إسرائيل بشكل دائم نريدها أن تظهر أكبر قدر ممكن من ضبط النفس في جميع أعمالها.

حرق أشجار الزيتون في نابلس

أكد مسؤولون فلسطينيون، أن مستوطنين صهاينة أقدموا على سرقة أشجار الزيتون، فيما قام آخرون بإشعال النيران في منطقة بورين جنوب نابلس. وجاء في التصريحات الإعلامية إن عدداً من مستوطني «ايتسهار»، اقتلعوا أشجار زيتون وسرقوها، فيما قام آخرون بإشعال النيران في أراضي بمنطقة جبل سلمان جنوب بورين.

أحرق النيران نحو 1500 شجرة زيتون مثمرة حتى الآن، في حين ما زالت النيران مشتعلة، وسببت الحرائق خسائر مادية كبيرة. بينما منعت سلطات الاحتلال طواقم الدفاع المدني من الوصول إلى النيران، مما أدى إلى زيادة اشتعالها. من جهتها، ذكرت وسائل إعلام محلية: أن طواقم الإطفاء الفلسطيني ما زالت تحاول إخماد النيران التي انتشرت بمئات الدونمات الزراعية في منطقة بورين.



التوقف عن العمل، كما أصدر العمال منشورات حملت عناوين من مثل: ربما يزجرك رئيسك في العمل، كيف تحمي نفسك من سرقة الأجور.

والموظفون تنظيمياً لهم من أجل دعوة العمال إلى الإضراب والتغيير، ونظموا حملات استفتاء شعبية على الإضراب، وإعلام الناس بمناطق

العمل في الولايات المتحدة على الرغم من أن عمال المستودعات الأوروبيين في الشركة نفّذوا عدة إضرابات مؤخراً. وأنشأ العمال

إضراب موظفي شركة أمازون

يستعد عمال شركة الأمازون العالمية في مينيستوتا لتنفيذ إضراب لمدة 6 ساعات للاحتجاج على ظروف العمل القاسية.

■ قاسيون

وكانت إجابة أمازون على احتجاج العمال بأنها رفعت الأجور إلى حد أدنى يبلغ 15 دولاراً. وهو أمر جيد حسب رأي الشركة. لكن هذا ليس ما يتحدث عنه هنا. يتحدث العمال عن الحوصص الصارمة التي يتعين عليهم مقابلها للحفاظ على وظائفهم،

وهي حصص تؤدي إلى معاقبة الموظفين في حال نقصها. يتحدثون عن درجات حرارة المستودعات وأنظمة التكييف والرش المكسورة. ويريدون دفع أمازون لتحويل المزيد من الوظائف المؤقتة إلى وظائف دائمة.

هذه هي المرة الأولى التي يتوقف فيها عمال شركة Amazon، عن

الصورة عالمياً



• صرّح وزير الدفاع التركي: إن عملية شحن منظومة الدفاع «إس 400» ستستمر خلال الأيام المقبلة، قائلاً: «وصلت جميع الطائرات التي كان مخططاً لها أن تصل، وبذلك تم استكمال أنشطة شحن أجزاء من المنظومة».



• قال رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما الروسي، ليونيد سلوتسكي: «تركيا ليست سوى الباكورة، ولا مفر من ظهور «إس-400» وأنواع أخرى من الأسلحة الروسية المحدثة في المنطقة».



• قالت وزارة الدفاع الصينية: إن بكين ستعارض بحزم بيع الولايات المتحدة السلاح لتايوان، وأنها مستعدة من الصفقة.. وأن واشنطن ببيعها الأسلحة إلى تايوان، تنتهك بشكل خطير مبدأ الصين الواحدة.



• أجرى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ونظيره الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، أولى محادثات بينهما جرت عبر الهاتف بمبادرة من كييف، وتطرقا إلى «بحث مسائل متعلقة بالنسوية جنوب شرق أوكرانيا».



• تظاهر الآلاف من الفنزويليين، يوم السبت، في كراكاس، احتجاجاً على تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن الأوضاع في فنزويلا. وأنهم نائب رئيس الحزب الحاكم في فنزويلا، المفوضة بأنها قدمت تقريراً «منحازاً تماماً» بضغط من الولايات المتحدة.



• لا يزال النزاع بين كوريا الجنوبية واليابان بشأن القيود التي فرضتها الأخيرة على صادراتها للأولى، في تصعيد متواصل، إذ كذب الطرفان تصريحات بعضهما الآخر حول مضمون المفاوضات بينهما.

قراصنة القرن الحادي والعشرين



تراجعت حدة لهجة واشنطن مع إيران واتجاه الاتفاق النووي بعد قمة مجموعة العشرين الأخيرة، وإن بالجانب الشكلي على أقل تقدير، ليحل محلها تصعيد بريطاني يرفع من حالة التوتر ويديمها في منطقة الخليج العربي، لأسباب: منها ما يتوافق مع رغبة الطرف الأمريكي، وأخرى تتعلق بازمة بريطانيا نفسها.

■ يزن بوظو

ضغوط وعقوبات واشنطن وعرقلتها لمفاوضات الاتفاق النووي الإيراني. مهددة بذلك الدول الموقعة على الاتفاق بأنها إن لم تف بالتزاماتها، واكتفت بالحلل الكلامية، فإن طهران ستنفذ خطوتها الثالثة بقوة أكبر. حيث قال كمالوندي المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية سابقاً: «نحن لا نحتاج نسبة العشرين في المئة الآن، ولكن إذا احتجناها فسوف ننتجها. وحينما تجاوزنا مستوى 3.67 في المئة من التخصيب، لم تكن هناك عقبة أو مشكلة».

رغم التقييد والتضييق، تقدّم فيما يخص التصعيد المتعاقبين، الأمريكي والبريطاني، فإن كليهما في المعنى العام يتفق على محاولات تطويق وتقييد النشاط الاقتصادي الإيراني ومن خلفه الصيني، وتحديد إنتاج النفط وتصديره، لصالح حلفائهم في الخليج العربي، سواء على المستوى القريب أم الاستراتيجي. محاولات تبوء بالهزيمة بعد كل تصعيد، فبالمعنى المجازي يمكن القول: إن ما من شيء لدى طهران تخسره أكثر مما هو حالها اليوم، وما كل العقوبات بالنسبة إليها إلا دفعة باتجاه تنمية اقتصادها في الداخل وتعزيزه تعويضاً عن تجارتها الخارجية، مما

يجعلها يوماً بعد آخر بموقع أفضل من سابقه، وأكثر تماسكاً وهو ما يجري، مما سوف يضعها بموقع أكثر تقدماً في المستقبل فور استعادة نشاطها التجاري إلى حالة طبيعية لا أثر فيها للعقوبات الأمريكية بعد تراجعه المستمر.

أزمة بريطانيا دافع آخر

لكن ورغم ذلك، لا يمكن التغافل عن العامل الداخلي لبريطانيا في تصعيدها مع إيران، سواء فيما يخص مسألة احتجاز الناقلة الإيرانية في مضيق جبل طارق، أم ادعاء اعتراض الإيرانيين للسفينة البريطانية في مضيق هرمز. ففي ظل أزمة «بريكست» ما بين الاستفتاء غير المنجز بالخروج، وبين أزمة الحكم الحاصلة في الأروقة البريطانية، مما يشكل أرضية جاهزة لاحتجاجات شعبية باتت تظهر مؤشرات، يحاول البريطانيون بالمعنى التقليدي لإحدى وسائل القمع، صنع عدو خارجي، وتوتر معه، يغطي أزمة الداخل ويكبح القوى فيها عن التحرك في الوقت الراهن، كمن يشتري الوقت لحين حل القضايا العالقة... والتي بطبيعة الحال لن تحل قريباً، ولن تحل إلا بتغييرات حقيقية.

البوصلة تدور وتدور، لا وجهة حقيقة سوى...؟

من المهم الإشارة إلى أن حالة التصعيد الغربية عموماً، ومؤخراً على مجمل النشاط الاقتصادي العالمي، سواء بالنقل البحري مثلاً يحصل في الخليج، أم الجوي عبر رفع الضرائب، أو حوادث سقوط الطائرات أو هبوطها الاضطرابي بين حين وآخر بذرائع مختلفة، أم على المستوى البري بالتوترات العسكرية المستمرة في أغلب مناطق الأرض، أم على مستوى الاتفاقيات التجارية العالمية نفسها بانسحاب واشنطن منها، وحربها الأخيرة مع الصينيين، كل هذا يجري بشكل واضح ومباشر تعبيراً عن الأزمة الرأسمالية عالمياً دون أية إمكانية لتغطيتها بعباءات سياسية، ثانوية كانت أم وهمية، كما كان يجري سابقاً، لتتوضح تماماً حالة «البطلة» الغربية والأمريكية خصوصاً، في علاقة ناهب ومنهوب، لم يعد بإمكان الماكينة الإعلامية الغربية لتغطيتها بزيف «الديمقراطية الأمريكية». يمكن وصف ما يقومون به على مستوى النشاط الاقتصادي البحري بـ «القرصنة» بكل ما للكلمة من معنى... قراصنة القرن الحادي والعشرين، بسفنه المثقوبة، وجهتها للأسفل، نحو الغرق.

تحتجز البحرية البريطانية منذ أكثر من أسبوع ناقلة نفط إيرانية في مضيق جبل طارق، بذريعة الاشتباه في أن شحناتها متوجهة إلى سورية، خرقاً لعقوبات الاتحاد الأوروبي على دمشق. ثم صرّحت لندن يوم الخميس الماضي بأن ثلاثة قوارب إيرانية حاولت منع مرور سفينة نقل بريطانية في مضيق هرمز، وأن القوارب الإيرانية «انسحبت بعد تحذيرات» تلقّتها من سفينة حربية بريطانية. الأمر الذي نفاه تماماً الجانب الإيراني في بيان صدر عن قوات البحرية، في اليوم ذاته ذكر فيه «قواتنا البحرية تجري طلعاتها التفتيشية في مياه الخليج وفقاً للمهام الموكلة إليها... ولم تكن هناك أية مواجهة مع أية سفينة أجنبية، بما فيها السفن البريطانية، خلال الساعات الـ 24 الماضية». لتكون هذه الخطوة البريطانية كسابقاتها، تهماً وذرائع معدة مسبقاً بغاية التصعيد ورفع حدة التوتر.

رفع نسبة التخصيب

تأتي هذه التطورات خصوصاً بعد إعلان إيران رفع نسبة تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها لأكثر من 3.6% المحدد ضمن الاتفاق، رداً على

الصّادات الحيوية



ضئيلة الحجم بالمقارنة مع تأثير إطعام الصّادات الحيوية للحيوانات التي تستهلك وتطرح كميات أكبر بكثير من البشر. على الصعيد العالمي، يتم إطعام معظم إنتاج الصّادات الحيوية للماشية. وبما أنه حتى أكثر المستشفيات تقدماً في العالم تنتج بكتيريا مقاومة للصّادات، فلا يجب أن يفاجئنا أن الحظائر مزدحمة بالحيوانات التي تنتج أكثر بكثير من ذلك.

لم يكن ما يسميه توني ويس «تلحيم» النظام الغذائي الغربي «أي مضاعفة إنتاج اللحم في العالم أربعة أضعاف» ليكون ممكناً لولا استخدام الصّادات الحيوية. عندما يتم جمع أعداد كبيرة من الحيوانات المتشابهة جينياً وحبسها معاً في ظروف غير نظيفة، وهي سمة للإنتاج الصناعي للحوم والماشية، فانتشار الأوبئة بشكل سريع سيكون أمراً محتماً. ولهذا وبدءاً مما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما باتت عمليات إطعام الحيوانات المحبوسة أمراً واسع الانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت شركات الأدوية فرصة ذهبية في الأمر. بدأت بتسويق وبيع الصّادات الحيوية بكميات هائلة لحظائر ومصانع الماشية، مدعية بأن خلط كميات قليلة منه مع الطعام سيمنع انتشار الأوبئة وسيؤدي بشكل ما إلى نمو الحيوانات بشكل أسرع وأكبر، رغم غياب أية أدلة علمية على أن معززات النمو قد عززت النمو بالفعل.

لقد أثبتت تجربة البلدان التي منعت استخدام الصّادات الحيوية لتعزيز نمو الحيوانات بأن الإنتاج لديها لم يتأثر، مما أثبت أن الأمر لا يعدو وسيلة تسويقية استخدمتها الشركات الدوائية. وكما عُلقت عدّة تقارير صادرة عن مراكز السيطرة على الأوبئة، ومثالها مركز بوسطن: «لو كان هناك دليل حقيقي بأن الأدوية نافعة لكانت شركات الأدوية قد أظهرته. لكنهم فشلوا أنفسهم في إثبات ذلك».

وقد ذهب تقرير صادر عن الحكومة البريطانية إلى أبعد من ذلك بالقول: «تتفع

بأخذونه لمشاكل مثل كدمة الركبة ونزيف الأنف وألم الجسد والطمث».

لا يزال استهلاك الفرد للصّادات الحيوية في الولايات المتحدة هو الأعلى، لكن الاستهلاك ينمو بسرعة في بلدان الجنوب العالمي. بين عامي 2000 و2015، ارتفع استهلاك الصّادات الحيوية في الهند بنسبة 103% وبنسبة 79% في الصين، وبنسبة 65% في باكستان. إن استمر هذا الاتجاه، فسيزداد الاستهلاك العالمي بنسبة 200% بحلول 2030، وسيكون معظم هذا الزيادة في الجنوب العالمي.

وبما أنه حتى 80% من جميع جرعات الصّادات الحيوية يتم إطرانها دون تغيير، فإن معظم الصّادات تدخل إلى البيئة. يمكن عند وجود معالجة جيدة لأنظمة الصرف الصحي لكان إزالة الصّادات الحيوية، لكن حتى في أنظمة الصرف المتطورة لا يمكن إزالة البكتيريا المقاومة للصّادات. وحيث تكون معالجة الصرف الصحي غير ملائمة، أو لا توجد معالجة على الإطلاق كما هي الحال في معظم أماكن الجنوب العالمي، ينتهي الطاف بالصّادات الحيوية والكائنات المقاومة لها التي يطرحها البشر في الأنهار والبحيرات والمحيطات والمياه الجوفية.

وهذه قضية خطيرة جداً بشكل محدد فيما يتعلق بمياه الصرف الخارجة من المستشفيات، والتي تحتوي عادة على تركيز مرتفع من البكتيريا والصّادات الحيوية. كمثال: وجدت دراسة عن معالجة مياه الصرف الصحي في فيتنام بأنه حتى بعد معالجة المياه: «كان لا يزال هناك تركيز مرتفع من الصّادات الحيوية حاضراً في مياه صرف المستشفيات، وهو الذي قد يزيد عند إطلاقه إلى البيئة من الانتقاء الطبيعي للبكتيريا المقاومة للصّادات».

شركات الأدوية والحيوانات

إن فضلات الصّادات الحيوية التي يطرحها البشر هي مشكلة بيئية خطيرة، لكنها تبدو

رغم التصريحات الكاذبة بأنهم يضعون البشر أولاً، فإن شركات الأدوية الكبرى ما هي، كما سمّاها مدير تحرير صحيفة نيو إنغلند الطبية الشهيرة - إلا «آلات تسويق لبيع الأدوية بأرباح مشبوهة». إن معاييرها الأخلاقية متدنية حتى بالمقارنة مع معايير الشركات العادية المتدنية أساساً. أظهر تقرير صادر مؤخراً عن منظمة «المواطن العام» بأنه ما بين 1991 و2015، دفعت شركات الدواء الأمريكية ما قيمته 35,7 مليار دولار لتسوية 373 قضية فدرالية ومحلية خارج المحكمة، وهذه القضايا مرتبطة بشكل رئيس بالاحتيايل في تسعير الأدوية، وبالترويج غير القانوني لها. وهذه الشركات تشمل العمالقة بفايزر وميرك وغلاكوسميث كلاين ونوفارتيس وبريستول مايرز وسكيب، وقد دفعت معظمها غرامات كبيرة جرّاء اعتداءات متنوعة. استنتج التقرير: أن هذه الشركات تعتبر هذه الغرامات والقضايا مجرد تكاليف القيام بالأعمال: «هذه النشاطات غير القانونية، ولكن المربحة، تستمر بكونها جزءاً من نموذج أعمال الشركات».

■ إيان إنغوس تدريب: عروة درويش

بأنعو الوباء يتجهون إلى الجنوب

وان كانت هذه الشركات تخرق قوانين الولايات المتحدة بشكل إرادي، فلا يجب أن يفاجئنا قيامها هي ومثيلاتها باستغلال وتعزيز ضعف أو عدم وجود تشريعات في بلدان الجنوب العالمي. وكنتيجة لذلك، يتم مضاعفة المشاكل الكثيرة التي يسببها الفقر عبر الترويج بكل طريقة ممكنة للاستخدامات الخاطئة للصّادات الحيوية.

في عدّة أوراق بحثية وكُتب، نشرت بين عامي 1973 و1992، نجد توثيقاً عن قيام شركات الأدوية بشكل منهجي بانتهاك جميع أخلاقيات العمل، بهدف تحقيق الربح. فعلى سبيل المثال: إن المواد التي يفترض بكونها تعليمية والتي تنتجها شركات الأدوية، تختلف بشكل كبير ما بين الشمال والجنوب: «على النقيض من المواد التي يتم تقديمها إلى الأطباء في الولايات المتحدة وبريطانيا، فالمواد التي يتم تقديمها إلى الأطباء في العالم الثالث تبالغ بشكل شديد بمدى فاعلية المنتجات وتقلص من المخاطر المحتملة التي تنشأ عن استخدامها... فالمنتج ذاته الذي قد تروج له الشركة في أكثر من بلد، قد يوصف في بعضها للسيطرة على حمى التيفوئيد وغيره من الأمراض الخطيرة، بينما قد يوصف في أخرى لعلاج حالات نادرة ما

تهدد الحياة، مثل: التهاب اللوزتين أو التهاب الحنجرة أو التهاب القصبات أو عدوى الجلد البكتيري.

إحدى أشهر الطرق، هي: منح الأطباء عينات مجانية يمكنهم إعادة بيعها، حيث لا يقوم الأطباء هنا بوصف الأدوية مقابل أجر، بل يقومون أيضاً ببيع الأدوية مقابل ربح. وفي مثل هذه الظروف فمن شبه الحتمي أن نجد الإفراط في الوصف. وقد تطرّق التقرير إلى وسائل أخرى تتنوع ما بين الرشوة المباشرة والحوافز لزيادة وصفات الأدوية.

صرحت منظمة الصحة العالمية مؤخراً: «إن النشاطات الترويجية التي يقوم بها صانعو الأدوية قد خلقت طلباً أكبر بكثير من الحاجة الحقيقية». كما وجدت دراسة أجرتها منظمة أوكسفام: أن انتشار الصّادات الحيوية الكثيف على طول الجنوب العالمي سببه المباشر الحملات الترويجية التي يقوم بها كلا المصنعين المحليين والشركات متعددة الجنسيات، وكذلك الإفراط في وصفها وسوء استخدامها».

وعامل سوء الاستخدام يعود بشكل أساسي لتلهل التشريعات في هذه الدول. فحتى في حال وجود تشريعات تتطلب وصفة طبية للحصول على الصّادات، فإنها تكون مهلهلة لأسباب عديدة. يصح ما كتبه الدكتور دوبريس بورتشر، عالمة الأنثروبولوجيا الطبية في تقرير لها عام 2015 عن أفغانستان «إنهم يوزعون في كابول مثل الحلوى. فهم

إن فضلات الصّادات
الحيوية التي
يطرحها البشر هي
مشكلة بيئية
خطيرة لكنها
تبدو ضئيلة الحجم
بالمقارنة مع تأثير
إطعام الصّادات
الحيوية للحيوانات

وبكتيريا الربح الأقصى «2»

أنواعاً جديدة من البكتيريا سوف تتطور وتزدهر وستكون مقاومة للبكتيريا... وإن هاجرت هذه البكتيريا إلى البشر فقد تقع في مشكلة كبيرة». وقد كتبت ريتشل كارسون عام 1964 في كتابها البيئي الشهير الربيع الصامت: «الأمراض تنتقل عبر هذه المنشآت، وهو الأمر الذي يستمر بكل تأكيد بسبب استخدام الصادات الحيوية. تشكل الكائنات الحية الأمراض ثم تصبح مقاومة للصادات الحيوية».

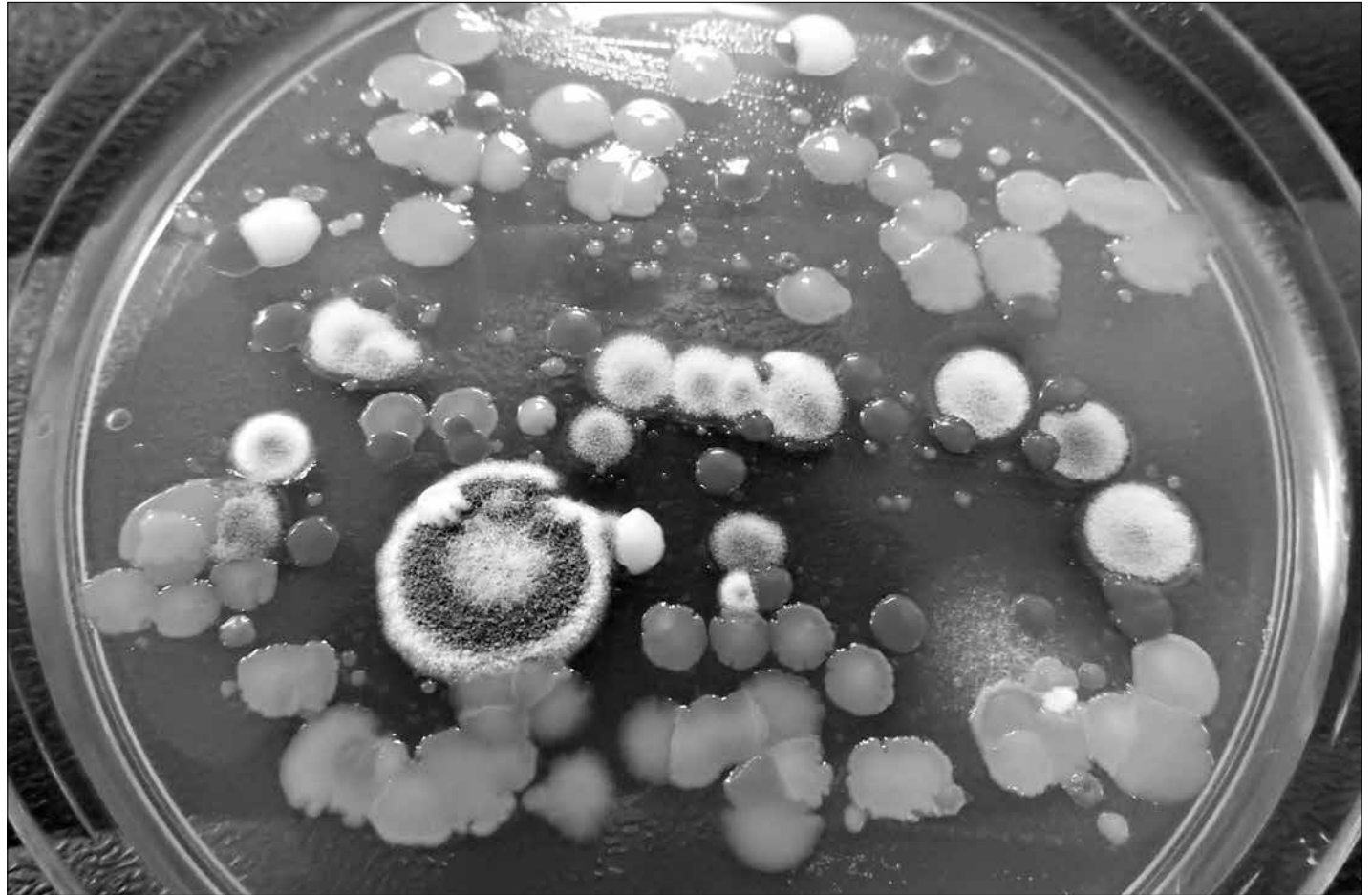
تم تجاهل هذه التحذيرات والكثير غيرها. لو أن صحة البشر تهم شركات الأدوية، لغيرت طريقة هذا الأمر منذ زمن طويل. وكان هناك الكثير من الإجراءات التي ستسمح بمراقبة وعقلنة الاستخدام وتفاذي الاستعمال غير الضروري والمفرط. وكان يمكن إنفاق المال على الدراسات التي ستخفف من قدرة البكتيريا على المقاومة بدلاً من إنفاقه على الحملات الدعائية لزيادة الاستهلاك المفرط. لكن بالنسبة للشركات الدوائية فإن الأدوية هي وسيلة لمراكمة رأس المال، أما صحة البشر فهي في أحسن حال مجرد أعراض جانبية.

وهم مسدسات راعي البقر

في 1959، عندما كانت حمى التسليح ضد البكتيريا في أوجها، حذر عالم البيئة والكائنات الدقيقة رينيه دوبيوس من أن هذه الإستراتيجية بكاملها مجرد وهم: «الاعتقاد بإمكانية قهر الوباء عبر استخدام الأدوية لا يأخذ باعتباره المصاعب الناشئة عن تعقيد مشاكل البشر البيئية. يمكن مقارنة هذا السلوك بفلسفة راعي البقر الساذجة المنتشرة في أفلام تشويق براري الغرب. هناك تجد البطل وحيداً يدمر الأشرار المنتشرين في المدينة، وتنتهي القصة نهاية سعيدة باستعادة السلام. لكن في حقيقة الأمر، ما كان موت الأشرار ليحل المشكلة الرئيسية، فالظروف الاجتماعية الفاسدة التي شكلت المنفذ لدخول الأشرار إلى المدينة في المقام الأول ستسمح لآخرين غيرهم بالمجيء بعد وقت قصير، ما لم يحدث شيء يصحح المصدر الرئيس للمشاكل الحاصلة.

يبدو لنا بعد ستين عاماً على تحذير دوبيوس بأنه كان محقاً حيال الصورة الترويجية هذه، فراعي البقر قد أصيب وهو مثخن بالجراح، والأشرار أقوى من أي وقت مضى، ولا تزال الظروف الاجتماعية الفاسدة قائمة.

ليست المشكلة في التهليل للصادات الحيوية، فقد سمحت هذه المواد الكيميائية للبشر بتخطي الأوبئة التي فتكت بنا لآلاف السنين. لكن الاستخدام الملائم والمتواضع والحذر لها، والمتوازي مع إجراءات عالمية للقضاء على الظروف التي سببت الأمراض، كان ليكون ذا نفع حقيقي. لكن مثل هذا الأمر يحتاج لنظام اقتصادي - اجتماعي مختلف بشكل جذري.



مكتشف البنسلين ألكسندر فليمنغ في خطاب جوائز نوبل عام 1945 قائلاً: «ليس من الصعب تخيل قدرة الميكروبات على مقاومة البنسلين. وفي 1948، حذرت ماري باربر مكتشفة أول سلسلة مقاومة للمكورات العنقودية: «الانتشار الحالي واسع النطاق للبنسلين وغير المميز غالباً، وتحديد كإجراء احترازي، يهدد بشكل جدي سمعته في المستقبل».

في 1955 جمع بحث ما مقداره 564 دراسة علمية منشورة في مجالات محكمة عن مقاومة الصادات الحيوية. في ذات العام، حذرت الجراحاة البريطانية الشهيرة ليندسي باترن من أننا: «قد نصل إلى نهاية الصادات الحيوية وأننا قد نصبح خاوي الوفاض من أسلحتنا الفعالة، وعندها ستستعيد البكتيريا والفطور الساحة». وبعد وقت قصير من اكتشاف الجين الأفقي، حذرت مجلة نيونغلند الطبية الشهيرة: «ما لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية بشكل قريب جداً، قد يجد الأطباء أنفسهم وقد عادوا إلى العصور الوسطى ما قبل الصادات الحيوية عند علاج الأمراض المعدية».

وكذلك كان انتشار المقاومات في مزارع الحيوانات معروفاً منذ وقت طويل جداً. في 1953 تحدث الفيزيائي بارنت ستراوس أمام مجلس العموم البريطاني قائلاً: «إن استمر إطعام الخنازير بهذه الطريقة، فإن

يجادل البعض بأن
الاستخدام المفرط
للصادات الحيوية
نابع من الجهل
بتأثيراته السيئة

التي تستمر بالانتقال». وقد وجدت دراسة أجرتها «هيئة حماية الموارد الطبيعية» على أكثر من 1300 عامل في 22 مزرعة خنازير بأن 45,5% منهم قد حملوا عدداً من البكتيريا الخطيرة المقاومة للصادات، وأن 82% من هذه البكتيريا مقاومة للصادات التي تُمزج مع طعام الخنازير وأشهرها تيتراسيكلين. وقد أجريت دراسة أخرى على عمال المسالخ فوجدت بأن 21,6% منهم يحملون بكتيريا «إس.أوروس» المقاومة لأكثر من 2,5% من فئات الصادات الحيوية، و22% من العمال يحملون بكتيريا متنوعة خطيرة مقاومة للصادات.

ويندر أن يحتاج استخدام الصادات في غذاء الحيوان لوصفة طبية أو أن يخضع لمراقبة حقيقية، وحتى عند وجود هذه التشريعات فإن تقاديرها سهل ومنتشر على نطاق واسع. مثال: عندما قامت الولايات المتحدة في عام 2017 بمنع استخدام الصادات الحيوية لتعزيز نمو الحيوانات، لا تزال مبيعات الصادات لاستخدامه في غذاء الحيوان تشكل 64% من مجمل مبيعاتها في الولايات المتحدة، حيث تم تسليم أكثر من 90% من هذه الصادات مخلوطة مع الغذاء والماء على أنها لمقاومة انتشار الأوبئة.

الادعاء الكاذب بالجهل

يجادل البعض، بأن الاستخدام المفرط للصادات الحيوية نابع من الجهل بتأثيراته السيئة. قد يكون الجهل لعب دوراً ثانوياً، لكن الجهل الحقيقي هو متعمد ويشبه ما يسمى اليوم «التشكك بتبدل المناخ» الذي تموله وتدعمه شركات الوقود الأحفوري. ربما كان هناك جهل بتفاصيل الآلية، لكن العلم بمشكلة مقاومة الصادات كانت معروفاً جيداً لشركات الأدوية منذ البدء.

أدوية السولفا التي تم تطويرها في ألمانيا في الثلاثينات فقدت تأثيرها ضد البكتيريا مع بداية الحرب العالمية الثانية. وقد تحدث

الصادات الحيوية كمعززات نمو عندما يتم استخدامها في ظروف قذرة ومزدحمة وغير قانونية أكثر من نفعها في تعزيز نمو الحيوانات في البيئات المسيطر عليها... يمكن قياس ذلك على مستشفيات قذرة مزدحمة مدارة بشكل سيء».

ولسوء الحظ وبشكل محتوم، فالبكتيريا المقاومة للصادات التي تنتج عن الاستخدام الزراعي لا تؤثر فقط على الحيوانات.

منذ عام 1976 كانت هناك أدلة حسية على هذه المشكلة. فحين استخدم تيتراسيكلين في غذاء دجاج في مدجنة، ظهرت بعد اثني عشر أسبوعاً من استخدامه بكتيريا مقاومة له، ولمجموعة كبيرة من الصادات الأخرى «ستريبتومايسين وسولفوناميد وأمبيسيلين وكاربينيسلين». علماً أن الدجاج لم يتم تعريضه لأي من الصادات الأخرى. ثم بعد مضي خمسة أشهر على استخدام التيتراسيكلين في المدجنة، أصيبت أسرة من البشر تقطن بعيدة عن المدجنة 500 قدم بمجموعة متنوعة من البكتيريا المقاومة للصادات، ومن ضمنها تلك التي ظهرت أول مرة لدى الدجاج، علماً أنه لا أحد من أفراد الأسرة المصابة قد تناول أو تعرض بأي شكل للصادات الحيوية.

كتبت الصحفية المختصة بالعلوم مارين ماكينا تقريراً جاء فيه: «وجد الباحثون بكتيريا مقاومة للصادات في التربة حول المداخن، وفي المياه الجوفية تحت مزارع الخنازير، وفي الغبار الذي تحمله الرياح بعيداً عن المزارع والحظائر. تنتقل البكتيريا من الأقفاص التي تحملها الشاحنات من المزارع إلى المسالخ وتعلق بهذه الشاحنات، وتنتقل منها إلى السيارات المحيطة بها في الطريق. وجد الباحثون بأن الذباب والحشرات قد حملت بعض أنواع البكتيريا المقاومة للصادات لمسافات بعيدة من المداخن ومزارع الماشية... يجعل هذا البيئة المحيطة للمزارع مليئة بالبكتيريا المقاومة للصادات، وعلاوة على ذلك مليئة بالجينات المقاومة

واليوم، وبعد ثبات مسؤولية الشركات الدوائية الكبرى عن تطور وتفاقم هذه الكوارث بهدف جني مليارات الدولارات، نسمع أصواتاً مشبوهة تنادي بدفع مليارات أخرى على شكل «رشاوى» للشركات الدوائية لتعود وتعكس التأثير. حيث يتم تحت مسميات مثل: «إخفاق السوق في إيجاد حلول مناسبة» الطلب إلى الحكومات أن تؤمن المزيد من الأرباح لهذه الشركات، وأن ننسى سلوكها السابق.

لكن مثل هذه الدعاوات ما هي إلا شواهد على مدى قدرة «السوق الحرة» على تدميرنا بأثارها غير المتزنة، وليست كذلك إلا محاولات بائسة لإدامة هذه السوق بدعوات مشبوهة غير واضحة. لكن معالجة مسألة مقاومة الصادات الحيوية، وغيرها من المشاكل الكثيرة، لن تتم بهذه الطرق.

القاعدة المادية للإنتاج الاجتماعي في عصر الجاهلية الأخيرة



نلقي في مقالنا بعض الضوء على الظروف التاريخية التي خرجت عنها القاعدة المادية للإنتاج الاجتماعي خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين السابقين على الإسلام، على أن نخصص مقالنا المقبل للبنى الفكرية والثقافية الناتجة عن هذه القاعدة، بما يحدد البنين المادية والفكرية التي انبثقت عنها الدين الجديد:

■ سلاف محمد صالح

1-

اعتماداً على المؤرخين الرومان والإغريق القدماء، والعرب المسلمين في العصور الوسطى «الهمداني وابن خلدون وابن حوقل...»، ضُمت الحدود الشمالية للجزيرة العربية قديماً بادية الشام حتى الفرات. وفي حين قسم الرومان أقاليمها سياسياً، قسّمها العرب تبعاً للمناخ إلى: اليمن، نجد، الحجاز، تهامة، والعروض. ويمكن القول إن الجزيرة العربية عرفت جاهليتين؛ شهدت الأولى أشكالاً أولية من الدولة «الحميريين في اليمن...». في حين مثلت الثانية فترة الانقطاع التاريخي ضمن وحدة «الاستمرار والتقطع» في مجرى التطور التاريخي الصاعد المعتمد في أحد قوانينه الموضوعية على «التغيرات الكمية المفضية إلى تغيرات نوعية»، ساد فيها النظام القبلي المرتبط برابطة الدم والنسب.

وتبعاً لعامل المناخ، عرف العرب في جاهليتهم تقسيماً للعمل؛ إذ إلى جانب أشكال الحياة المرتحلة الغالبة لدى البدو المعتمد على شكل الإنتاج البدائي الرعوي كتربية الإبل، ومناطق الواحات ذات طابع الاستقرار المؤقت في الشتاء، استفاد العرب من وجود أراض خصبة غرب جزيرتهم، فظهرت الزراعة في اليمن وحضرموت وعمان واليمامة

جنوب نجد والحجاز شمالاً وصولاً إلى شرق حوران، وتهامة على السواحل الشرقية للبحر الأحمر، ما يشير إلى وجود أشكال الحياة المستقرة. ولم يكن إنتاجهم الزراعي بقصد تلبية حاجاتهم في المعيشة، وإنما تكون منه فائض زراعي إنتاجي سلعي متنوع دخل العملية التجارية، وكان صعباً في بعضه، كاستخراج أصباغ الأقمشة والجلود وتقطير الخمور وتجفيف الفواكه واستخراج الأثل، والإفادة من خشب الأشجار... فقد أدى اكتشاف الحديد إلى صناعة المحراث البدائي وتحسين الإنتاج الزراعي، وأنظمة الري الصناعي في الطائف ويثرب.

لكن الصناعة خرجت عن نطاق صناعة أدوات وآلات الزراعة، دون المساس بتفاعلهما، وارتباطهما بسوق التبادل البضاعي. وأصبحت تدخل إطار البضاعة والتبادل التجاري، وعلا مستوى تقسيم العمل الصناعي في المجتمعات القديمة تلك، وعُرفت قبائل بأكملها بمهن محددة كقبيلة سليم العاملة بالحدادة، فكانت «تتفاعل إيجابياً مع العمل البضاعي الإنتاجي»، وقد ظهرت أسواق خاصة ببعض البضائع كسوق الصاغة في يثرب، والأسلحة في مكة والأواني الفخارية، والسرر والأرائك، وأسواق الدباغة والفحم في الطائف...

كان لذلك دلالاته التاريخية، لجهة أن مكة لم تكن زراعية، لكنها عرفت الحديد والصناعة في الطور البضاعي، وهو ما كان عاملاً مساهماً إلى جانب التجارة، وازدياد نفوذ زعمائها الذين بدأوا بالتمكك الخاص للأراضي الزراعية في الطائف لإدخالها في العملية الإنتاجية، وبالتالي زيادة الثراء الفردي، على حساب الجماعة في القبيلة. لقد كان الحديد شأنه شأن اكتشافه في أي

مكان عاملاً حاسماً في التفاعل الجاري بين النشاطين التجاري والزراعي، وفي الانتقال إلى طور الحضارة المرتبط بظهور الأبجدية المكتوبة.

2-

لكن التجارة كانت العامل المسيطر والحاسم في التأثير على البنية الاقتصادية الاجتماعية القبلية في الجزيرة العربية. لقد كانت صلة الوصل بين داخل الجزيرة وخارجها. فقد أفادت القبائل العربية غرب الجزيرة من موقعا الجغرافي على الطريق التجاري الواصل بين جهات العالم القديم الأربع، وتحديداً بين الإمبراطوريتين العظيمين في فارس وبيزنطة في تلك الفترة التاريخية. وعلى هذا الطريق نشأت المدن، وعرف الساحل الشرقي للبحر الأحمر ثغوراً مرافئ تجارية تبيعت يثرب ومكة وجدة.

ومثلت مكة عصب التطور الحاصل، إذ لم تكن مجرد مركز تلاقح تجاري على طريق البخور الممتد عبر الجزيرة العربية الغربية، والواصل بين حضارات العالم القديم في الهند واليمن والحبيشة وسواحل إفريقيا الشرقية ومصر وبلاد الشام والعراق، وإنما مركز تلاقح ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي أيضاً، إضافة إلى أن خروج زعمائها على رؤوس قوافلهم التجارية، أتاح لهم التواصل المباشر مع الحضارتين العظيمين، والإفادة من شواهدهما على أحوال المجتمعات الخاضعة لهما في الشرق، ليتصافروا ذلك مع مكانتها الدينية والتغيرات العميقة في البنى القبلية في الجزيرة العربية منتجا عوامل الانحلال - النفي من جهة، والخلق - نفي النفي من جهة أخرى.

إذ لم تقتف زعامات القبائل في مكة

والمدن التجارية الأخرى بالوساطة التجارية، لكنها انخرطت في التجارة، ما خلق لها شكلين من التمايز؛ الأول داخلي مع أفراد قبائلهم الأحرار والقبائل الصغيرة المتحالفة معهم، والآخر خارجي في إطار حدود الجزيرة العربية مع زعامات القبائل الأخرى التي ظلت بعيدة عن تأثيرات التبادل التجاري تلك. لقد ظهر التمايز الاقتصادي في بنية المجتمع في الجزيرة العربية، مشكلاً أولى إشارات انحلال النظام القبلي من داخله. إضافة إلى نشوء ظواهر الانتقال إلى مستوى متطور آخر؛ من بروز التبادل السلعي على أساس النقد، وكانت الإبل معادلاً سلعياً لجميع السلع في البداية، ثم تحول إلى النقد المسكوك الذي لم يكن العامل المحدد في انحلال النظام القبلي، غير أن التفاعل الجاري بين مصادر الإنتاج البضاعي بين الزراعة والصناعة والتجارة، حفز التبادل النقدي، وتراكم الثروة الخاصة، وبالتالي، كان عاملاً مؤثراً في انحلال النظام القبلي ذي الطبيعة المشاعية التي انحصرت أواخر القرن السادس الميلادي في بعض المراعي والآبار والينابيع، بعد تملك زعماء القبائل - خصوصاً القرشيين - معظم آبار السقاية والمراعي لإبلهم ومواشيهم، وحرب البسوس شاهد على ذلك.

لقد استعاضت زعامات القبائل عن روابط الدم والنسب مع أحرار قبائلها «بالاتحادات السياسية - هيروندس» مع القبائل الأخرى، والولاء والإلحاق... وبدلاً من المبادلة البضاعية في الإنتاج الزراعي والصناعي بين القبائل، حلت المبادلة الفردية. وأصبح نفوذ زعيم القبيلة يقاس بالنفوذ المالي والاقتصادي الذي يملكه من غلبة منافسيه، وبسط سيطرته على الأفراد.

التجارة كانت
العامل المسيطر
والحاسم في
التأثير على البنية
الاقتصادية
الاجتماعية
القبلية في
الجزيرة العربية



الندوة ولاية على مكة. وعادت لقريش السقاية والحج والرفادة واللواء، مؤطرةً بسلطة الندوة، فكانت الهيئة السياسية الممثلة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لدى مجتمع مكة، وبدلاً عن النظام القبلي المنحل، وأقيمت بموازاتها، أجهزتها القمعية من حراس أحباش، وفيها تمت إدارة العمليات التنظيمية الداخلية والخارجية من مبادلات ومعاهدات وتحالفات تجارية وغير تجارية، ومشاورات السلم والحرب، وتنظيم الحج، والأمور الاجتماعية المتصلة بالزواج والبلوغ والاحتكام في النزاعات وسواها... فشكّلت النواة الأولى للدولة الجديدة التي تبحث عن ظروف تاريخية مناسبة للإعلان عن نفسها.

عقدت التحالفات مع الروم والفارسيين واليمنيين والحبشة على مستوى الملوك.

7-

ظهرت في مكة نتيجة العوامل أعلاه، ما سمي بالملأ من القوم، أو عليّة القوم، ومعها برزت الحاجة إلى إيجاد إطار تنظيمي جديد للمجتمع وعلاقات أفرادها تبعاً لتوضعهم الطبقي ومستويات معيشتهم وتناقض مصالحهم، ويمنح من خلاله الملأ الإطار القانوني والشرعي للحصول على الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية لاستغلال الفئات الأخرى، وزيادة ثرائهم. فأنشئت دار الندوة في دار قصي بن كلاب، والتي منحتهم السلطة السياسية. لقد كانت الولاية على

4-

يشكل انتزاع قريش زعامة مكة من الخزاعيين على يد قصي بن كلاب في القرن الخامس الميلادي «نقلة نوعية» أمام النقولات الكيفية الحاصلة المذكورة أعلاه. فقد مثل أولوية النفوذ الاقتصادي في الزعامة على نفوذ الشرف والعرف والنسب القائم في القبيلة سابقاً. وأحدثت زعامته تغييرات في بنية مجتمع مدينة مكة القبلية، فقد قام بتوزيع سكانها حسب ملاءتهم المالية-الطبقية قرباً وإحاطة بالكعبة «بطاح قريش» «أحاط بها بنو عبد مناف وعبد الدار ثم بنو أمية»، وبعدها عنها «ظاهر قريش». وفرض الربا-الفائدة بنسب عالية بلغت مئة بالمئة، وضاعفها عند عدم سدادها على أفراد قبيلته المقترضين لحاجات الزراعة المعيشية أو التجارة الصغيرة، وفرض ضريبة العشر والمكس والأرباح... واقتندت بذلك القبائل في يثرب والطائف. لقد وضعت عملية تفكيك الأساس الاجتماعي لنظام القبيلة موضع التطبيق.

كما أن ازدهار التجارة تاريخياً في مكة، يدل على أن الوساطة والتبادل التجاريين لم يكونا عفويين، وإنما خضعا للتنظيم، إذ أنشئت الأسواق الموسمية في الأشهر الحرم للتبادل التجاري الداخلي، وأسواق الحج، وفرضت الضرائب على التجارة المحلية، ونظمت معاملات الإيجار والأمانة وحقوق الانتفاع بالمراعي والمياه وعقد التحالفات المحلية. أما على صعيد العلاقات التجارية الخارجية، فقد

بمعنى آخر، لقد شهدت الجاهلية الأخيرة تملكاً لوسائل الإنتاج. وهو مؤشر هام على انحلال النظام القبلي الذي بدأ أحراره ببت إشارات الرغبة بالانفكاك عنه، كظاهرة الصعلكة. أي أن انحلال المجتمع القبلي كان يتم عبر فئاته المختلفة ومتناقضة المصالح على حد سواء.

3-

من المهم الإشارة إلى أن مجتمع الجزيرة العربية لم يعرف العبودية كنمط إنتاج اقتصادي اجتماعي، رغم دخول العبيد في العملية الإنتاجية كقوة منتجة في الزراعة والصناعة والتجارة، والحراسة. وكان معظمهم من الحبشة وأسرى الحروب بين الفرس والبيزنطيين الممنوحين هدايا لإرضاء زعماء القبائل.

كما لم يكن لنمط الاقتصاد البدوي الغلبة في تحديد نمط الإنتاج في الجاهلية الأخيرة، فقد خضع بإطلاق لعامل المناخ في تلاؤمه المرحلي المنتج لحالة عدم استقراره، وكان عاجزاً أمام الاستقرار الحضري المحدود الأخذ بالتطور، والمتحكم في الاتجاه العام لتطور البنية الاقتصادية الاجتماعية، ملقياً أثاره على نمط الإنتاج البدوي نحو الاضمحلال والخضوع إلى نمط إنتاج أرقى ينقسم فيه المجتمع طبقات، وليس إلى «وحدات اجتماعية قبلية مبعثرة».

ان ازدهار التجارة تاريخياً في مكة يدل على ان الوساطة والتبادل التجاريين لم يكونا عفويين وإنما خضعا للتنظيم

كانوا وكنا



حمل قطار أنصار السلام مئات الآلاف من العراقيين إلى بغداد، القطر الذي زار مدن الشمال والجنوب والوسط، واستقبل بحشود جماهيرية كبيرة، وهتف ركابه أغنية: «هربي كرد وعرب رمز النضال». وفي بغداد تجمع مليون شخص قدموا من كل أنحاء العراق يحيون السلم العالمي بقيادة الشيوعيين، الذين بلغت قاعدتهم الجماهيرية مليوني من أصل 7 ملايين من سكان العراق. في الصورة قطار السلام يصل إلى بغداد عام 1959.



تحديد 84 نجماً نابضاً

اكتشف التلسكوب الراديوي الكروي الصيني «فاست» البالغ قطره 500 متر، وهو أكبر تلسكوب تم بناؤه حتى الآن، 84 نجماً نابضاً جديداً منذ بدء تشغيله التجريبي 2016، ويعد النجم النابض نجماً نيوترونياً دوّاراً مغطىً للغاية، وينبعث منه شعاعان من الإشعاع الكهرومغناطيسي. وتعد مراقبة النجوم النابضة- وتأكيد وجود إشعاع الجاذبية، وحل العديد من القضايا الرئيسية الأخرى في علوم الفيزياء والفضاء وغيرها، واستكشاف الجزيئات بين النجوم وإشارات الاتصالات بين النجوم- مهمات هامة للتلسكوب فاست.



72 قمراً لإنترنت الأشياء

أعلن معهد أبحاث تابع للأكاديمية الصينية للعلوم عن برنامج يخطط لإطلاق 72 قمراً صناعياً صغيراً لإنترنت الأشياء خلال السنوات الثلاث القادمة. من قبل شركة يمولها معهد شيان للبصريات والميكانيكا الدقيقة التابع للأكاديمية الصينية للعلوم. وتخطط الشركة لبدء الاستخدام التجاري عام 2020 بإطلاق أربعة أقمار صناعية. ستخدم الأقمار الصناعية قطاعات مختلفة، مثل: حماية الحياة البرية، وإنقاذ الطوارئ الميدانية، ومراقبة المركبات والسفن، وتعقب الخدمات اللوجستية والأغراض التعليمية لطلاب المدارس، والاتصالات اللاسلكية والتصوير الفضائي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 14 / 07 / 2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

عن إرادة التغيير وعجز التيار الأخلاقي



قدرة التحكم هي دائماً بيد الأفراد عقلياً ونفسياً، وليست خارجهم من خلال تغيير الظروف نفسها. هذه الدعوة هي دائماً في الملعب نفسه مع السائد، كونها تنفي الإمكانات الموضوعية والفرص المتاحة التي يستند إليها الاختيار الفردي العقلي والأخلاقي.

فنحن قد نمتلك حرية الإرادة من داخل الظرف الموضوعي وليس من خارجه، أي: ما مدى الإمكانات التي يسمح بها الظرف الموضوعي للاختيار. ولهذا الظرف الموضوعي عدة مستويات، كالوضع المعيشي والاجتماعي، وجميع ما يأتي ضمنهما، وكله يأتي ضمن الحدود الطبيعية وطبيعة النظام القائم. مضافاً إلى ذلك أنه لا يمكن أن نمتلك حرية الإرادة من دون توافق قرارنا مع علمية الوعي الذي نمتلك وتوافق مع الظروف نفسها. أي: أنه حتى لو سمح لنا الظرف الموضوعي بحرية الاختيار لا يمكن لنا أن نختار بحرية إذا كان وعينا لا يسمح بهكذا خيار، وخاصة إذا كنا نتحدث عن حرية اختيار مصيرية وتغييرية.

تدعو الشيوعية إلى إعطاء الشعب حرية الاختيار وحرية تقرير المصير، ولكنها لا تدعو إلى ذلك من دون الدعوة إلى فتح الفرص والإمكانات الموضوعية أمام الشعوب، وتعزيز التربية والوعي العلمي الذي يمكنه أن يبني أفراداً قادرين على القرار والاختيار، هذا الأمر المستحيل في النظام الرأسمالي الذي يريد أفراداً تابعين في خياراتهم ومحدودين في فرصهم ومغلقين على التغيير. أليس كل ما سبق هو تعبير عن مقولة ماركس: «الحرية هي وعي الضرورة»؟

والمسؤوليات الأخلاقية وحرية الإرادة. وهي متشابهة إلى حد ما مع النظرية التحررية، إلا أنها تتعارض معها في كون النظرية التوافقية تعتبر أن إمكانية حرية الإرادة لا تنفي حتمية الكون.

بينما نظرية اللاتوافقية التي تناقض النظرية التوافقية تنفي التوافق بين حتمية الكون وحرية الإرادة، لذا تقول بعدم إمكانية أو وجود لحرية الإرادة إذا كان مستقبل الكون محتملاً. لذا بالنسبة لها إن كل ما سنصير إليه هو أيضاً محتم، لذا فلا توافق بين الحتمية والمسؤوليات الأخلاقية وحرية الإرادة ولا إمكانية لها.

وتقوم النظرية الأخيرة وهي: التعديلية في خط الوسط بين النظريات الأخرى، فهي لا تنفي حرية الإرادة وتعتبر أنه هناك توافق بين الحتمية وحرية الإرادة في حال تعديل نظرتنا إلى أنفسنا فقط. ونعتقد بوجود توافق بين الحتمية والمسؤوليات الأخلاقية، ولكن لا نعتقد بوجود توافق بين المسؤوليات الأخلاقية وحرية الإرادة. وجميع هذه النظريات لا تقدم حلاً للظروف الموضوعية التي تواجه الإنسان، وحتى تلك الظروف البديهية. وأساس هذه النظريات يقول: طالما لا يمكننا اختيار ظروفنا، كالعائلة أو الوضع المعيشي أو الاجتماعي، ولكنه يمكننا أن نغير نظرتنا إلى واقعنا. أي: الدعوة إلى التطلع إلى الأمور بإيجابية، وليس تغيير السلبي إلى إيجابي. هكذا مثلاً يتحدث تيار علم النفس الإيجابي في التعاطي مع الأمور اليومية أو الأمراض أو المصاعب الحياتية. الدعوة للإيجابية هي تنظير إلى أن

حرية الرأي أو الإرادة في تقرير مصيرهم، وفي تقرير إذا ما كانوا من الأساس يريدون الحرب أو النزوح.

أين نمتلك حرية الإرادة؟

تقوم عدة نظريات فلسفية ضمن التيار السائد حول امتلاكنا حرية الإرادة أم لا، وهي مرتبطة بعنصرين، الأول: هو حتمية الكون. وبالتالي، حتمية مستقبل وحيد له. والثاني: هي المسؤوليات الأخلاقية والتي ترتبط بالأحكام والممارسات كالثناء الأخلاقي أو اللوم مثلاً. وتنطلق هذه النظريات من توافق أو عدم توافق الحتمية مع الإرادة الحرة. وتنقسم النظريات إلى منظر للإرادة الحرة، وإلى من يعتبر أنها غير موجودة أو غير ممكنة.

تقوم النظرية التحررية مثلاً على رفض التوافق بين الحتمية والإرادة الحرة، ورفض التوافق بين المسؤوليات الأخلاقية والحتمية أيضاً، وإنما تربط الإرادة الحرة بالمسؤوليات والقرار الأخلاقي. هذا التيار يمثل المنطق الليبرالي في السياسة وعلم النفس الإيجابي في التعامل اليومي مع الواقع أو بين البشر أنفسهم. فهم من دعاة أنه: بمسؤوليتك الأخلاقية تملك حرية الإرادة، مثلما فصل فرويد النفس إلى خير وشر. فالنظرية التحررية التي تقول بوجود حرية الإرادة ستلوم الفقراء لفقهم، وستلوم من هم تحت الاحتلال لوضعهم وستلوم أي ضعيف ضد أي قوي. فهي بذلك تمارس منطقاً «دعواً أخلاقياً» في التعامل مع الواقع. أما النظرية التوافقية، فهي النظرية الأخرى التي تقول بوجود حرية الإرادة، ولكنها تقول بتوافق الحتمية

عندما قام أحد عناصر الجماعات المتطرفة في لبنان بالاعتداء على القوى الأمنية والعسكرية في رمضان الماضي، كان التعليل بأنه يعاني من مشاكل نفسية، أي: أنه لا يملك القرار ولا الإرادة فيما يفعله.

■ مروه صعب

بينما قامت الإدارة الأمريكية بتعطيل صدور دراسة عن نتائج الاحتباس الحراري في كاليفورنيا، التي قدرّت خسائر - بمليارات الدولارات - في القطاع الاقتصادي وحده، حيث تأخر صدور الدراسة بضعة أشهر، إلى أن ألغيت فيها جميع النقاط التي تذكر الاحتباس الحراري، وذلك لأن إدارة ترامب ترفض الحديث عن الاحتباس الحراري، وتجند العديد لدحض وجوده. ونشرت الدراسة «المنقوصة» في مجلة علمية موثوقة من قبل الصروح العلمية والبحثية، ما يعني أنها أصبحت جزءاً من الرأي العلمي في العالم، وستقوم دراسات أخرى تستند على هذه الدراسة «المنقحة سياسياً».

ما قامت به الإدارة الأمريكية جعل من الموضوع بحكم الموجود بالقوة، ولم تأخذ برأي أي من العلماء والباحثين، وحتى الكوارث الطبيعية التي نعيشها. أي أنها سلبت حرية الإرادة، وتحديداً في المجال العلمي الذي أكثر ما يروج عنه أنه «موضوعي»، وذلك في كونها ساهمت في تعزيز الاحتباس الحراري، وفي تضليل الرأي العام حول الموضوع.

وعندما تم ويتم تهجير الملايين بسبب النزاعات والحروب لا يملك هؤلاء

نحن قد نمتلك
حرية الإرادة من
داخل الظرف
الموضوعي
وليس من خارجه